شروح ابن رشد لكتب أرسطو

الأصول العربية

تلخيص كتب أرسطو في المنطق

الجزء الثالث

تلخيص كتاب العبارة

مركز البحوث الأمريكي بمصر

١٩٨١

اهداءات ٢٠٠٤

مركز البحوث الامريكية
القاهرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب
بالتعاون مع
مركز البحوث الأمريكي بمصر

مجموعة المؤلفات الفلسفية فى القرون الوسطى

ابن رشد

تلخيص كتاب
العبارة

حققه المرحوم

الدكتور محمود قاسم

راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه

دكتور
تشارلس بتروورث

دكتور
أحمد عبد المجيد هريدى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨١

الإهـــداء

إلى اسم المرحـوم الدكتور محمـــود محمـد قاســـم

(١٩١٣ - ١٩٧٣)

محتويات الكتاب

الفصل الخامس (٨٥ — ٩٥) .

تصدير

هـذا هو الجزء الثانى من أجزاء ثمانية هى أقسام تلخيص ابن رشد لكتب أرسطو فى المنطق أى « الأورجانون » . ورغم أن تلخيص كتاب العبارة فى هذه النشرة العربية المحققة هو الكتاب الثانى إلا أنه يعد الكتاب الثالث هاهنا حيث يسـبقه تلخيص كتاب المقولات ، ويسبقهما تلخيص إيساغوجى لفرفريوس الذى لم يصل إلينا نصه العربى الذى ألفه ابن رشد بل وصل إلينا فى ترجمة عبرية نشرت بجزء أول من تلك السلسلة (انظر مقدمة تلخيص كتاب المقولات) .

وتحقيقنا هذا ــ شأنه شأن تحقيقنا لتلخيص كتاب المقولات وهو الجـزء الثانى وأيضا تلخيص كتاب الجدل وهو الجـزء السادس واللذين نشرا قبل هذا ــ يعتمد على مخطوطـة فلورنزا رقم CLXXX, 54 ومخطوطة جامعة ليدن رقم ٢٠٧٣ . وقد اتخذنا مخطوطة فلورنزا بوجه عام أصلا للتحقيق كما اتخذنا مخطوطة ليدن أصلا ثانيا ، وقد قارنناهما بأربع مخطوطات أخرى إضافية هى : مخطوطة دار الكتب رقم ٩ منطق ، ومخطوطة مشكوة رقم ٣٧٥ بطهـران ، ومخطوطة شستر بيتى رقم ٣٧٦٩ بدبلن ، ومخطوطة شوراى ملى رقم ٥٤٩٦ بطهـران . وباستثناء حالات نادرة فإن تلك المخطوطات الأخيرة لم تضف شيئا ذا قيمة للنص .

وكما سبق أن بينا فى مقدمة كتاب المقولات فإن ابن رشـد هناك قد مـيز عبارة أرسطو بإيرادها بعد كلمـة « قال » وقد وردت فى قـرابة ٤٢ موضعا من الكتاب ، إلا أنا نلاحظ هنا فى تلخيص ابن رشد لكتاب العبارة أنه قـد نحى

نص أرسطو والإشارة إليه جانبا فلم يذكره إلا فى حالات نادرة جدا ، فقد أشار إلى أرسطو بصورة مباشرة فى مواضع خمسة فقط ، وفى موضعين من هذه المواضع الخمسة نلاحظ أن نص أرسطو الذى أشار إليـه ابن رشد لا يوجد ما يمـاثله فى نص أرسطو لكتاب العبارة ، وأيضا فإن ابن رشـد لم يتقيد حرفيا بترتيب نص أرسطو بل سمح لنفسه باتخاذ مسار خاص من أجل أن يقدم نص أرسطو بصورة تبدو مفيدة لفهم نص أرسطو ، فـنراه يفصل فى مواضع أوجزها أرسطو ورأى ابن رشد ضرورة بسطها . ورغم هذا الخروج على نص أرسطو فإن ابن رشد نجح فى أن يجعل نص أرسطو أسهل تناولا للقارئ ، فهو يبسط ما أوجزه أرسطو فى حديثه عن اللغة وما إذا كانت توقيفية أم اصطلاحية أو بعبارة أخرى هـل هى بالتواطؤ أم بالطبع ، ورأى أن دلالة الألفاظ تكون بتواطؤ لا بالطبع ، وبالجملة فإن ابن رشد بنهجه الجديد هذا قد بلغ هدفه الأساسى فى تفسير مذهب أرسطو .

ويسرنى أن أعـبر عن عظيم شـكرى للأشخاص الكثيريـن والمؤسسات التى عاونت فى صدور هذا الكتاب ، وقبل كل شىء فإنى أتقدم بوافر الشكر للمعاونة الكريمة التى قدمتها لى أسرة المرحوم الدكتور محمود قاسم التى قدمت لى مشكورة صـورة من مسودات عمـله فى تحقيق هذا الكتاب وتحقيق المقولات والقياس والبرهان . كما أود أن أنوه بالتشجيع الأدبى والعون والتوجيـه الذى لقيـه هذا المشروع — وهو برنامج دراسة المنطق الإسلامى فى العصور الوسطى — من الأستاذ الدكتور محسن مهدى . كما يجب على أن أذكر المساعدات المـادية والأدبية التى يلقاها المشروع من جانب مركز البحوث الأمريكى بمصر بفضل نشاط وتوجيـه مديره الأسـتاذ الدكتور بول ووكر . وعلى أن أضيف أيضا تقديرى وشـكرى

للمعـاونة التى قدمت للشروع من مؤسسة فولبرايت للأبحـاث بالولايات المتحدة الأمريكية وأيضا من معهد سميثسونيان والجمعية الفلسفية الأمريكية ، وأخيرا أود أن أعبر عن خالص شـكرى وتقديرى لزميلى فى العمل الأسـتاذ الدكتور أحمـد عبد المجيد هريدى الذى شاركنى رحلة العمل فى هذا النص .

تشارلس بترورث

القاهرة فى ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠

المقدمة

بين ابن رشد وأرسطو :

سبق أن بينا — فى مقدمة كتاب المقولات — أهمية شروح ابن رشد لكتب أرسطو ، و بمقارنة تلخيص ابن رشد لكتاب المقولات وتلخيصه لكتاب العبارة يظهر جليا للفاحص بعض الاختلافات فى طريقة التلخيص . وأول هذه الاختلافات أن ابن رشد يذكر فى مقدمة كتاب المقولات « الغرض فى هذا القول تلخيص المعانى التى تضمنتها كتب أرسطو فى صناعة المنطق ... وذلك على عادتنا فى سائر كتبه » بينما لا يشير إلى مثل ذلك فى مقدمة كتاب العبارة . وثانيها هو التغير الملحوظ فى طريقة العرض ، فبينما نجده فى كتاب المقولات يتابع أرسطو فى ترتيبه وتقسيماته للكتاب ، نراه فى عرضه كتاب العبارة يخرج عن هذه المتابعة و يقدمه فى صورة مغايرة تماما لترتيب وتقسيم أرسطو ، وقد يكون ذلك لإحساس ابن رشد أن المتابعة هنا سوف لا تمكنه من تلخيص معانى كتاب العبارة بصورة جيدة . لذلك فقد اختط ابن رشد لنفسه نهجا خاصا ، فآثر تقسيم تلخيصه إلى فصول خمسة فقط ، وقد جمع فى كل فصل منها فصلا أو أكثر من الفصول المتناظرة فى كتاب أرسطو . ثم يبدأ ابن رشد شرح الموضع الذى تكلم فيه أرسطو دون أن نجد الكلمة المشهورة « قال » — التى تعنى أن ما يليها هو كلام أرسطو — إلا نادرا ، بينما تكررت كثيرا فى تلخيص كتاب المقولات . وقد استخدم ابن رشد عبارة « قال » خمس مرات فقط فى كتاب العبارة ، وفى

أولى هــذه المرات — وهى فاتحة الكتاب — نجد الكلام الذى يتبعها بعيد جدا عما قاله أرسطو . وفى مرتين أخريين لا نجد ما بعد عبـارة « قال » ما ينـاظره فى نص أرسطو لكتاب العبارة[1] .

ويجـد ابن رشد لا يذكر اسم أرسطو — فى هـذه الحالات النادرة — إلا مرتين فقط ، بينما يشـير إلى أرسطو بعبارة « قال » تسـع مرات[2] . ومقابل هذا نجد ابن رشد يتحدث بضمير المتكلم المفرد أو ضمـير المتكلم الجمعى فى مواضع كثيرة سواء فى صيغ الحاضر أو المـاضى مثل « أقول » و « أقوله » و « نقول » و « قلنـا » و « ذكرنا » و « فسرنا » . وفى ثلاث مرات على الأقل يجـذب ابن رشـد انتباه القارئ إلى ما يريد أن يقـوله بعبارة « فأقـول »[3] . وأخيرا فإن ابن رشد لا يصحب أرسطو معـه إلا نادرا طوال تلخيصه هنا . فهو رغم اتباعه الإطار العام الذى سار فيـه أرسطو يسرف فى الخروج عن محتوى هـذا الإطار ، وكثيرا ما يخـرج إلى قضايا أخرى مختلفة خلال نقاشه لبعض القضايا

---

(١) انظـر ، فيما يلى ، تلخيص كتاب العبارة لأرسـطو الفقرتين ٨٥ و٩٣ وكذلك الفقرتين ٨٢ و٨٣ ، وهذه الفقرات لاتتطابق مع نص أرسطو . وفى الفقرة ١٣ يستعمل ابن رشد الفعل قال مسندا إلى ضمير الغائب .

(٢) انظـر الفقرتين ١٥و٤٧ وأيضا الفقرات ٢ ، ٨ ، ١٥ ، ٤٧ ، ٨٤ والفقرتين ٩٣ و١٦ فى مكانين .

(٣) يستعمل ابن رشد ضمير المفرد المتكلم فى الفقرات ٤٨ ، ٦٩ ، ٧٥، ٧٦ ، ٩٢ ، كما يستعمل ضمير الجمع للتكلم فى الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦١، ٦٢ ، ٦٤، ٦٥ ، ٧٠، ٧١ ، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩ ، ٨٢، ٨٥، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ . وتكرر استعمال ضمير الجمع للتكلمين مرتين فى كل من الفقرات ١ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٦ ، وتكرر استعماله ثلاث مرات فى الفقرتين ٧١ ، ٧٨ وأربع مرات فى الفقرة ٩٣ .

التى ذكرها أرسطو ، يضاف إلى ذلك أن ابن رشد ينصرف إلى مناقشات ليس لهـا نظائر فى نص أرسطو فى ما يقرب من خمس هذا الكتاب (٤) .

ولم نذكر ما تقـدم من خروج ابن رشـد عن نص أرسطو لنوحى بأن هذا الكتاب قد يكون تلخيص غير ابن رشد أو إلقاء الشك فى نسبته إليـه بل لنعطى انطباعا عاما عنه ولنؤكد أنه ليس من الممكن — بالضرورة — أن يسير المؤلف على منهج واحد فى تلخيصه ، خاصة إذا أحس أن تقيده بالمنهج يحرمه من توصيل الفائدة التى ابتغاها من عمله . فلذلك كان ما فعله ابن رشـد من تعديل وإعادة ترتيب لكلام أرسطو أمرا مقبولا ، وذلك لأن الكلام فى المشكلة التى يقوم عليها كتاب العبارة — وهى مشكلة اللغة ودلالتها وهل هى شىء بالطبيعة أم بالتواطؤ — يفرض على ابن رشـد أن يصنع ما صنع . وأرسطو وابن رشد يتابعه فى ذلك يفتتحان الكتاب بالإشارة إلى الألفاظ التى ينطق بها ودلالتها على المعانى ودلالة الحروف على الألفاظ ، وأن الألفاظ التى يعبر بها عن المعانى ليست واحدة بعينها عند جميع الأمم ، ولذلك كانت دلالة هذين — الألفاظ والحروف — بتواطؤ لا بالطبع ، ويريان أن اللغـة وضعية . ولمـا كانت قضـية وضعية اللغـة قضية تحتاج إلى مزيد من المعالجـة فقد أدرك ابن رشد الحاجة إلى أن يستبدل ما قاله أرسطو اعتمادا على اللغة اليونانية فيقدم أمثلة وقضايا تعتمد على اللغـة العربية . وما فعله ابن رشد فى كتاب العبارة لم يكن هناك ما يستلزمه فى كتاب المقولات الذى تناقش فيـه قضايا عقلية عامة فى جميع اللغات وعنـد كل الأقوام ، ولذلك

(٤) انظر الفقرات ٢٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٧ ، وانظر أيضا الفقرتين ٤٠ و ٤١ .

كان اختلاف منهج كتاب العبارة الذى يناقش قضية اللغـة ، فلا بد أن تكون الأمثلة والقضايا المناقشة تخضع للغـة العربية وقواعدها وإمكاناتها التعبيرية[٥] .



وكما سبق أن قدمنا فإن ابن رشد قسم تلخيصه إلى فصول خمسة — الأول منها بمثابة مقدمة أو مدخل للكتاب ، وقسم هذا الفصل إلى أقوال ثلاثة ، قول فى الاسم وثان فى الكلمة (أى الفعـل) وثالث فى القـول (أى الجمـلة) . والقولان الأولان يمهدان للقول الجازم (أى الجملة الإخبارية) الذى اتخـذه كل من أرسطو وابن رشد غرضا للكتاب[٦] . والغرض من هذا هو تقـديم وصف عام لأجـزاء القول — خصوصا للكلمة وللاسم — وتميـيز القول الجازم عن الأقاويل الغير جازمة وكذلك الأقاويل الغير تامة . ورغم أن وصف أرسطو لهذه الأمور تتوزعه فصول سـتة فى ترجمـة كتابه التى وصلت إلينا ، إلا أنه أوضح بجـلاء فى أول الكتاب أن الغرض من شرحه لهـا هو أن تكون تمهيدا للكتاب وأنه رغب أن يكون حديثه عنها أولا[٧] .

والكلام فى هذا التمهيد عند ابن رشد هو عن المصطلحات كما هو الحال عند أرسطو أيضا . ويستهل كل منهما كلامـه بتعريف اللفـظ بأنه الجنس الذى يوجد فيه الاسم والكلمة كنوعين . ثم ينتقلا بعد ذلك إلى شرح تفصيلى للسمات الأساسية للاسم والكلمة والقول ، وبالإضافة إلى هـذه المناقشة للمصطلحات فقد جرت مناقشتان أخريتان — إحداهما عن علاقة اللغة بالتواطؤ (أى الوضع)

(٥) انظر الفقرات ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٩ ، وانظر أيضا الفقرات ٢٤ ، ٤٠ ، ٥١ .

(٦) انظر الفقرة ١٦ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو (نشرة بيكر) 17a8 .

(٧) انظر كتاب العبارة لأرسطو 16a1-13 .

والطبيعة ، والأخرى عن موضع الصدق والكذب فى اللغة . ويبدو أن ما قاله أرســطو كذلك التشابه بين الكلمات المنطوقة والحـروف المكتوبة فى استهلال الكتاب دفع ابن رشد إلى تبيين سبب ذلك وهو أن الألفاظ المنطوقة والحروف المكتوبة تدين بنشوئها للتواطؤ (أى الوضع) أكثر من الطبيعة . ثم إن ملاحظة أرسطو التى تلت الكلام السابق والمتعلقة بالخاصية الغير متغيرة للمعانى فى النفس تطلبت من ابن رشد حديثا أطول فنراه يؤكد أن هذه المعانى واحدة بعينها للجميع وكأنها خيالات فى نفس الإنسان للموجودات التى توجد بالطبع[٨] . إلا أن هذه المعانى أو هذه الخيالات لا توجد هى بأعيانها فى نفس الإنسان بالطبع بل تكتسب أولا فأولا بالتعلم والدراسة ، ولكننا نملك القوانين الخاصة بالحكم على هذه المكتسبات ــ وهى تحــدث عن معرفتنا بالعالم الطبيعى ، وقــد يبلغ هــذه المعرفة كل إنسان ذى ذكاء عادى .

وهنا يتابع ابن رشد أرسطو فيما فعـل من قطع المناقشة وإحالة القارئ إلى كتاب النفس لمزيد من الشرح . ويبدو أنه لا أرسطو ولا ابن رشد كان راغبا فى أن يناقش هنا السؤال الأكبر وهـو كيف تنظر معانينا أو تصوراتنا العالم الذى نحن فيــه . ويبدو أن كلا منهما كان مهتما أكثر بمتابعة مناقشة الســؤال المحــدود حول نشأة اللغــة ، ولذلك فإنهما يبدوان مستعدين لأن ينحيا جانبا فى هذا الكتاب السؤال الأكبر عن كيفية توافق ذلك مع الواقع . وهذا السؤال الأكبر يمكن أن يجاب عليه إما بجهة تاريخية ــ أى بشرح كيف شكل الناس اللغة فعلا وكيف تطورت ــ وإما بجهة نفسانية ــ أى بتعريف ذلك الوجه من النفس البشرية الذى يسمح للإنسان بأن يسمى الأشياء وبشرح كيفية تأدية

(٨) انظر الفقرة ٢ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأسطو 16a4-9 .

هذه الوظيفة . ويدلنا إحالة كل منهما إلى كتاب النفس على تفضيلهما للاتجاه الأخـــير .

ومع ذلك فهـذه الإشارة إلى القول فى المعنى والطبيعة فى كتاب النفس لاتعنى أن موضوع الخاصية الوضعية للغة قد أقفل . فعندما يبدأ مؤلفانا فى شرح ماهو الاسم يعودان إلى ذلك الموضوع ويؤكد كل منهما أن الاسم هو لفظ له معنى يرجع إلى الوضع — أى التواطؤ — وحده . ويصر كل منهما على النشأة الوضعية للفظ لأنهما ينكران أن يكون للفظ معنى بطبيعته . ومع ذلك فإن مثل هذا القول ليس مقنعا للوهلة الأولى . وذلك أنه يبدو أن للأصوات التى تصدر عن الحيوانات معنى ، ومثل هـذه الأصوات لايمكن أن يكون لهـا مصدر آخر غير الطبيعة . ويرد أرسطو هـذا الاعتراض وذلك بإنكار أن تكون تلك الأصوات هى أسماء. ولكن هذا يعنى الاعتراف بأن للأصوات الصادرة عن الحيوانات معنى بالطبيعة ، ولذلك يحاول ابن رشد شرح هذه الإمكانية .

وابن رشد يؤكد أننا نستطيع تميـيز الأصوات التى لهـا معنى بالطبيعة عنـد الحيوانات لأنها تأتلف من نفس المقاطع كالأصوات التى نستعملها فى الألفـاظ التى ننطق بها أو لأنها تأتلف من مقاطع تقارب فى المخرج الحروف التى نستعملها[٩]. وهذا الشرح لا يوضح لنـا شيئا عدا أنا نميز أن للأصوات التى تستعملها الحيوانات نوعا من المعنى ، وأيضا لا يخبرنا لمـاذا يكون لهـا معنى فى الواقع . ولمـا كان الإنسان وحده هو الحائز للنطق فلا يمكن أن يكون لأصوات الحيوانات هـذه معنى من أجل أن الحيوانات تقلد عن وعى أصـوات الإنسان . ولا يمكن شرح

(٩) انظر الفقرتين ٤، ٥ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 16a20-29 .

المعنى الذى فى تلك الأصوات بحسب تسمية الأشياء أو الأفعال بحكاية أصواتها ، لأن مثل هذه الأصوات ذات محاكاة وليست ذات مغزى . ولسوء الحظ لا نجد ابن رشد يذكرهنا أكثر من هـذا عن مثل هذه الأصوات . ويترك ابن رشـد المطلوب حتى يصل إلى قوله فى الخاصية الوضعية للقول .

ولايقنع ابن رشد بتكرار قول أرسطو بأن للقول معنى بالتواطؤ لا بالطبع . فهو يصر على مهاجمة هؤلاء الذين يرون أن لكل معنى ولكل لفظ دلالة طبيعية ، وأن ليس لنا اختيار فى استعمالنا للألفاظ بل إننا نحتاج إلى أن نقيـد الألفاظ وتراكيبها بمعانيها الطبيعية[10] . ولكن ابن رشد بدلا من أن يظهر خطأ هذا الرأى يعود مرة أخرى ليقرر موقفه وهو وضعية اللغة ويعتمد فى ذلك على حد أرسطو السابق للاسم بأنه لفظ دال بتواطؤ على معنى ، وهى خطوة تتيـح له أن يعود إلى قوله السابق عن الشبه بين أصوات الحيوانات التى لهـا معنى بالطبيعة وألفـاظ البشر . ولكنه هنا يشرح ذلك التشابه بأن عبارة الصوت وعبارة اللفظ تشتركان فى الاسم فقط ، وذلك أنه لايمكن أن يقـال إن الإنسان يستعمل ألفاظا تشـبه ما تستعمله الحيوانات بالطبيعة إلا باشتراك الاسم . والذى لا يذكره ابن رشـد هو أن ذلك الاشتراك فى الاسم سببه فى اللغـة اليونانية أنه لا توجد للمعنيين أكثر من عبارة واحدة ، ولا يحدث هذا الخلط فى اللغة العربية لوجود التعبيرين فيها — وهما الصوت واللفظ . ومع أنه يتغاضى عن هذا التمايز بين اللغتين ، بالرغم من أنه يوضح ميزات أخرى فى أجزاء أخرى من تلخيصه ، فإن ابن رشد يقرر مرة ثانية رأيه بأن معنى الأقاويل أو الألفاظ — أى المعنى الذى تدل عليه عندما توضع أولا

(١٠) انظر الفقرة ١٥ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 17a1-2 .

ـــ هو بكامله فى اختيارنا ، لأنه يعتمد على التواطؤ فقط . ولم يشرح بهذا لمـاذا كان للأصوات معنى بالطبيعة عند الحيوانات ، بينما التواطؤ وحده يعطيها المعنى عند البشر ، ولقد أكد فقط موقفه الوضعى ولم يبرهن عليه .

ولكن ما يلزم عن إرجاعه التشابه بين أصـوات الحيوان والألفاظ البشرية إلى الاشـتراك فى الاسم هـو إنكار الفكرة أن لأصوات الحيـوان معنى بالطبع . وهذا الإنكار يتفق مع الفكرة أن النطق للإنسان فقط .

ولا يعتنق أرسطو ولا ابن رشـد هذا الموقف الوضعى كى ينكرا وجود نظام طبيعى أو لينكرا أنه ينبغى على الإنسان أن يجتهد ليفهم هذا النظام بل يرغب كلاهما فى تعيين الشروط للحكم على صدق الكلام أو كذبه . وهذا الاهتمام مرتبط ارتباطا وثيقا باعتقادهما بأنه بينما الإنسان حر فى تشكيل الكلام حسبما يريد إلا أنه يجب عليه أن يجتهد ليجعله مرآة لمـا هو موجود فى الحقيقـة خارج الذهن وليس لمجرد نزوة أو صورة ذهنية لديه . والألفاظ بمـا هى ألفاظ لا تقبل الصدق أو الكذب بل يجب أن تجتمع وتقسم قبل أن ينطبق عليها الصدق أو الكذب ، أى أنه يجب أن تستعمل حتى تعبر عن حكم . وغرض هـذا الكتاب هو الكلام فى القول الجازم لأنه هو الذى يتصف بالصدق أو الكذب [١١] . ولذلك حالمـا نكون قد فهمنا الاسطقسات الأساسية للقول وأصبح لنـا إدراك لمـا هو القول ـــ أى ما الذى يقصد البشر التعبير عنـه بواسطة القول ـــ نكون مستعدين لأن نفحص كيف تتعلق الأقاويل إحداها بالأخرى ، وبعد ذلك يمكن أن تسـتعمل لإخبارنا عن العالم من حولنا . ومع أن السبيل الوحيد لإدراك كل العلاقات المختلفـة الممكنة

(١١) انظر الفقرتين ٣ و١١ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 17a5-8,16a10-19 .

للقول هو أن نتبعه فى كل أحواله وأن نبحث عن مايقابله فى كل واحد من هذه الأحوال ، فإن ابن رشد يحذرنا من أن الأمثلة المستعملة فى المناقشة التالية ليست بالضرورة مطابقة للواقع — وهو يهتم أكثر من أرسطو بتوضيح هذا المظهر الزائف للمناقشة ويجذب انتباهنا إليه بتطويل فى مناسبتين ، بينما يعده أرسطو أمرا لايستحق أكثر من ملاحظة عابرة [١٢] . والغرض هو أنه رغم أن الإنسان — بالفعل — يقرر كيف سيؤدى الكلام وظيفته ، وكيف سيعبر عن المعنى فى ألفاظ وأقاويل ، إلا أنه لايمكنه إهمال الحدود التى يفرضها الواقع ، وذلك لأنه لايمكنه إهمالها إلا إذا كان مستعدا لأن يهبط إلى التكلم بالتوافه . وفى العالم الحقيقى وهو عالم منظم لا يمكن للحقيقة أن تناقض الحقيقة ، أو بصورة أخرى فإن الأقاويل ومقابلاتها التى تفحص فيما يلى لاينبغى أن تؤخذ على أنها مرآة للحقيقة بل على أنها أمثلة لتأليف الألفاظ .



وهذا السؤال عن العلاقة بين العالم الواقعى وأنواع الأشياء التى يمكن تخيلها يصير أكثر حدة فى الفصل الثانى من تلخيص ابن رشد ، وهو فصل يقابل الفصول السابع والثامن والتاسع فى كتاب أرسطو . وبدأ ابن رشد الفصل الثانى بأن عدد — بدقة — الأصناف الست المختلفة للقضايا المتقابلة التى يمكن أن تشكل بأخذ الموضوع كليا أو جزئيا مع أو بدون حرف يدل على كيفيته . وقد تكلم أرسطو فى ثلاث من هذه الأصناف فقط ولم يقل شيئا عن الثلاث الأخرى ، وبمعنى آخر يدخل ابن رشد أصنافا من القضايا المتقابلة لم يقدمها أرسطو . ولم يفسر ابن رشد كيف توصل إلى هذه الأصناف الإضافية بل قنع بسرد جميع تراكيبها الممكنة . وبعد ذلك السرد المفصل يعرف ابن رشد الحالات

(١٢) انظر الفقرتين ١٢ و ٩ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 24a6-7 .

التى يمكن فيها للمتقابلتين أن تصدقا أو تكذبا ، والحالات التى يستلزم صدق الأولى من المتقابلتين كذب الثانية (١٣) . وهذه المناقشـة هامة جدا كمقدمة لشرح فكرة التناقض الذى هو بدوره ذو أهمية لمناقشة وجود الأمور الممكنة .

والسؤال فى وجود الأمور الممكنة هو طريق إلى السؤال فيما يوجد فى المستقبل ــ وهو هـل ما يوجد فى المستقبل ممكن أو ضرورى الوجود ؟ ويحدث هـذا الشك لأنه ظاهر أنه من كل قضيتين فى الأمور المـاضية أو الحاضرة يجب أن تصـدق إحداهما وأن تكذب الأخـرى . فسقراط مثلا إما قـد وجد وإما لم يوجد ، وذلك الرجل هناك ذو القبعة البيضاء إما أن يكون واقفا وإما أن يكون غير واقف . ولا يوجد اعتراض يمكن إثارته ضد مثل هذا الفهم للقضايا فى الأمور المـاضية والحاضرة ، فلا يعرف حال القضايا فى الأمور المستقبلة . فإذا انطبق هذا نفسه على قضيتين فى أمور المستقبل ــ أعنى أنه يجب أن تصدق إحداهما وتكذب الأخرى ــ فـلا يمكن أن يوجد شىء باتفاق . وفى هذا الموضع نجـد شرح أرسطو مضطربا حتى ليكاد يستحيل تعقب خـط تفكيره ، وفى مقابل هذا نجـد هذه النقطة واضحـة للفهم عند ابن رشـد الذى يتابع بعناية كل خطوات المشكلة (١٤) .

ورغم أن ابن رشد يسلم بغرابة النتيجة وهى أنه لاشىء يوجد بالاتفـاق ، إلا أنه يحاول أن يبين أن هذا الرأى أفضل من مقابله وهو أن الأشياء قد تحدث بأى سـبيل وبأية حال . ومع أن الرأى بأن الأشـياء يجب إما أن توجد فى المستقبل بالضرورة أو لاتوجد يتوقف على افتراض أن الأشياء إنما يمكن أن توجد

(١٣) انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٥ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 17b5-18a7 .

(١٤) انظر الفقرات ٢٨ ــ ٣٨ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 18a28-19b4 .

على التحصيل ، فإن مثل هذا الافتراض أقـل خطرا من محاولة تصور عالم تصدق فيـه الأشياء وتكذب معا ، أو لا تصدق ولا تكذب معا . ولكن هذه السلسلة من المناقشات فيها ما فيها من المحال ، وهو أمر يشير إليـه ابن رشد ، فإنها مبنية على التجرد الكامل من الحياة العملية . ومع أن أرسطو لم يقل هذا فلابد أنه كان قـد أدرك ذات المشكلة ، لأنه كابن رشد يتوقف ليثير الشكوك على القول ضد الاتفاق وليلاحظ أنه لا يترك مجالا على الإطلاق للفكر البشرى . وبالتأمل يبدو من المعقول الآن القول بأنه رغم أن شـيئا واحدا من اثنـين يجب بالضرورة أن يكون أو أن لا يكون فإنه يمكن التأثير على ذلك بأشياء أخرى عدة — وبالتدخل البشرى قبل كل شىء . وإذا كان ذلك كذلك فإن وجود الشىء ليس ضروريا بل باتفاق . فالأشـياء توجد أو لا توجد بالضرورة ، ولكننا لا يمكننا أن نعرف سلفا ما إذا كان شىء ما بعينه سيحدث أم لا ، ولا حتى متى قد يحدث .

وهـذا القول المأخوذ من الخبرة العمليـة لا يفعل أكثر من تأكيد اعتقادنا بفعالية الإرادة البشرية . فهو لا يبرهن على أن الأشـياء توجد فى الحقيقة تبعـا للاتفاق ، وإنمـا نرى أن العقل المطلق يؤدى — بلا شـك — إلى نتائج فى الأشياء المستقبلة لهـا عواقب عملية غير مقبولة ، ولذلك يجب أن نعـدل نتائج العقل المطلق . وفى هذا الموضع يعطى أرسطو مثال الثوب فهو قد يتمزق قبل أن يسبق إليـه البلى . ويأخذ ابن رشد نفس المثال ويتابع أرسطو فى شرح أنه قبل الواقعة لا يمكننا أن نعرف أيهما سيحدث أولا — البلى أم التمزق . ومع أنه واضح أن شيئا ما سيحدث للثوب إلا أننا لا نعرف ماهو ، وهذا الشىء لا يعتمـد على إرادة بشرية . كما أنه ليس بحال من الأحـوال أمرا يخضع للفكرة . وبتعبير آخر هناك أمور اتفاقية تقع خارج حدود الإرادة الإنسانية .

والنتيجة المنطقية المباشرة لهذا القول هى إدراك أرسطو وابن رشد لضرورة التميـيز بعناية بين الممكن والضرورى . ويصبح ابن رشـد أكثر حرصا على الدقة وأكثر تطويلا فى القول من أرسطو ، فنراه يجتهـد فى شرح الأصناف الثـلاثة المختلفة للممكن والصنفين المختلفين للضرورى ، ويشرح أيضا كل ضروب الصنفين المختلفين . ويبدو أن قلم ابن رشد قد جرى طويلا هنا لاهتمامه بالعلاقة بين هذه الأمور الاتفاقيـة ومسألة النبوة ، فإنه يؤكد أثناء شرحه أن ما يقال يجب أن يكون مطابقا لمـاهو عليه وجود الأشياء فى العالم خارج النفس ، ثم يواصل حديثه ليبين لنـا أنه لامحل هنا للتكهن بحوادث المستقبل . فالأشياء الممكنة على الأكثر هى التى يمكننا أن نعلم بحدوثها قبـل أن تحدث فعلا . وهذه الأفكار تقود إلى سؤال آخر لايمكن أن يكون ابن رشد لم يلاحظه رغم سكوته عنه وهو علم الله بالجزئيات . فإذا كانت الأشـياء لا توجد بالضرورة ، وإذا كانت قد توجد بجهة أو بأخرى تبعا لعوامل أخرى لايمكن تحـديدها مقدما ، فهى ليست إذن بالقضاء والقدر ، وبتعبير آخر فإن علم الله بالجزئيات ليس يقضى من قبل لا على تكونها ولا على فسادها . ويبدو أن مثل هذه الأشياء تدخل فى الصنف الثـانى من الضرورى كما حدده ابن رشـد ، وهى الأشـياء التى يكون وجودها أو عدم وجودها ضروريا فى الوقت الذى فيه هى موجودة أو غير موجودة . ولكن شرحه لهذا الصنف من الضرورى مجرد حتى ليصعب رؤية كيف يطبق على الجزئيات ، ويبدو أن ابن رشد كان يريد تجنب التحديد فيبقى فى شرحه عند مستوى الكليات — الإنسان والعقل . ولذلك فإن اسطقسات المناقشة تقترب من حواف المسائل الفلسفية دون أن تتعداها . ولعل هذا هو الصواب ، لأن الغرض الرئيسى للمناقشة

هو شرح اسطقسات الكلام المنطق . وتطبيق الكلام المنطق على مثـل هـذه المسائل المهمة هو فى الحقيقة موضع لخص آخر .



والآن بعد أن عدد ابن رشد الأصناف الستة من القضايا المتقابلة وبين جهات إيجابهـا أو سلبها بحسب الصدق والكذب ، فقـد كان من اللائق لخص هذه القضايا بمـا هى قضايا وتحديد ملازمة بعضها البعض الآخر . وهذا هو موضوع الفصل الثالث لتلخيص ابن رشد وهو ما يناظر الفصلين العاشر والحادى عشر عند أرسطو ، إلا أن هذا التناظر يبدو غير مترابط . فمع أن ابن رشد فى فصله الثالث الذى يقابل الفصلين المشار إليهما عند أرسطو قد عرض الموضوعات التى لخصت عند أرسطو إلا أنه يخضعها للإمكانات المتاحة فى اللغة العربية دون أن يوضح لنا أنه خرج فى ذلك عن طريقة أرسطو . وأيضا فإن اعتماد ابن رشد على المفسرين المتأخرين طوال هذا القسم من التلخيص — وهو اعتماد لم يصرح به — يجعل التناظر أقل ترابطا .

ورغم ذلك فإن استيعاب ابن رشد غير العـادى جعل عرضه ناجحا فى تقديم نص أرسطو فى صـورة أوضح وأكثر ترتيبا . فبينما يبـدأ أرسطو بوصف الحكم الإيجابى ثم ينتقل إلى تعديد كل الأنواع الأخرى الممكنة من الأحكام دون أى ترتيب أو هـدف واضح فإنا نرى ابن رشـد يسير وفق مخطط ثابت جدا . ففى البـداية يعتمد ابن رشد على ما أقـره أرسطو من أن الفعل « يوجد » فى التعبير « الإنسان يوجد عادلا » هو حد ثالث فى القول ، ويتابع ابن رشـد المفسرين ويمـيز بين القضايا الثنائية والقضايا الثلاثية . فالقضايا الثنائية هى التى المحمول

فيها فعل ، أو بتعبير مختلف هى التى محمولها غير مرتبط بالموضوع بواسطة الفعل . أما القضايا الثلاثية فهى التى محمولها وموضوعها يكونان اسمين مع الرابطة التى تربط المحمول بالموضوع . و بعد هذا التمييز يتأمل ابن رشد الأصناف المختلفة من القضايا الثنائية والثلاثية التى يمكن ائتلافها إذا تركب الإيجاب والسلب مع الأصناف الستة المختلفة من المتقابلات وكذلك عندما تركب مع الأزمنة الثلاثة المختلفة للفعل وأيضا حالات وجودها ممكنة أو ضرورية أو ممتنعة . ومثل هذا الفهم يؤدى إلى اكتشاف أن القضايا المؤتلفة من القضايا الثنائية هى مائتا قضية وست عشرة قضية ، وأن ضعف هذا العدد ينتج من القضايا الثلاثيــة [(١٥)] . ولا يحدثنا ابن رشد عن المعنى المقصود بهذا التحديد ولا يوجد أى معنى يظهر لأول وهلة لهـذا التحديد لعدد القضايا اللهم إلا إذا كان الغرض منه أن يكتسب القارئ — الذى يزعجه البحث عن كل إمكانات أنواع القضايا — فكرة جيدة عن كيفية ائتلاف القضايا .

والسبب فى أن عدد القضايا الثلاثية ضعف القضايا الثنائية هو أن القضايا الثلاثية تسمح بوجود المحمول غير المحصل — ولذلك فإنه بينما لا يمكن ائتـلاف الأقاويل التى بشكل « الإنسان لا يوجد ، لا إنسان لا يوجد » لا فى القضـايا الثنائية ولا فى القضايا الثلاثية فإنه يمكن أن تأتلف أقاويل مثل « الإنسان يوجد لا عادلا ، لا إنسان يوجد لا عادلا » فى القضايا الثلاثية . فهذه القضايا وسالباتها تسمى قضايا معدولة وهى تتميز عن القضايا البسيطة التى من ضرب «الإنسان يوجد عادلا ، لا إنسان يوجد عادلا » وسالباتها [(١٦)] . وبعد هذا التمييز يعود ابن رشـد إلى شرح

(١٥) انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 19b5-19, 19b22-23 .

(١٦) انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١ بالمقارنة مع الفقرتين ٤٢ ، ٤٨ .

مفصل جدا للعلاقة بين القضايا البسيطة الموجبـة والسالبة ، والقضايا المعـدولة الموجبة والسالبة ، والقضايا العدمية الموجبـة والسالبة — أى القضـايا التى من ضرب « الإنسان يوجد جائرا ، الإنسان يوجد لا جائرا » . ومع أن هذا الترتيب يشبع فى أصـوله بعض ما يقوله أرسطو ، فالنتائج التى يستنبطها ابن رشـد من ملازمة أو عدم ملازمة هذه القضايا بعضها لبعض لا يوجد ما يناظرها فى كتاب أرسطو[(١٧)] . ويبدو ابن رشد مصمما على إظهار جهـة تعلق هذه القضايا بعضها ببعض بمـا هى قضايا وعلى أن يجـذب انتباهنا إلى أنها لا يمكن أن يتعلق بعضها ببعض فى الحقيقة إلا إذا كانت تخبرنا بشيء عن العالم الخارجى . وهو دائما يتذكر التحذير الذى وضعه فى بداية تلخيصه وهو أن المعانى مرتبطة بما هى عليه الأشياء ، وللتأكيد على ألا تفوت أحدا هذه النقطة فإنه يبين صحة كل واحد من أمثلته .

وقبل أن نورد مثالا أو مثالين من هذه الأمثلة المثيرة ينبغى أن ننبه إلى ما قد يظهر أنه تناقض ، وذلك أنه لا يوجد خلاف بين هذه الملاحظة — وهى أن ابن رشد يفرض أن أقاويله تخبرنا بشيء ما عن العالم الخارجى — وبين بيانه السابق — وهو أن كثيرا من الأقاويل المستعملة فى التلخيص لا تعكس الواقع . فالقصد من ذلك هو أن الفحص المتقن يتطلب اختبار كل الإمكانات ، وهـذا يؤدى إلى ائتـلاف الأقاويل التى تسلب أقاويل بينـة الصدق أو التى توجب أقاويل بينة الكذب . ومثل هذه الأقاويل المتناقضة لا علاقة لهـا بالواقع . وقـد سردت بغـرض إتقان الفحص فقط . وهى فى الواقع هـذر من القول . وهناك أقاويل صادقة مطابقة للواقع وهـذه هى الأقاويل الجديرة بالتفكير فيهـا من أجل فهم أفضل للعالم الخارجى .

(١٧) انظر الفقرات ٤٢ — ٤٦ .

وعلى سبيل المثال فمع أن القضية البسيطة الموجبة من ضرب « الإنسان يوجد عادلا » يلزم عنها بالضرورة « الإنسان ليس يوجد لا عادلا » إلا أن العكس لا يلزم . والسبب هو أن هذه القضية تصدق على الإنسان العادل وأيضا على الشخص الذى لا ينسب إليه لا العدل ولا الجور — أى على الطفل أو على الغير مدنى أعنى غير المواطن . فإذن بلغـة المنطق تكون القضية المعدولة السالبة أعـم من القضية البسيطة الموجبة ، وهذا ما يشرحه ابن رشد كثيرا و بوضوح (١٨) . و بلغة الأخلاق فإنا إذا تأملنا فى هذا سـنرى لماذا يجب أن يكون الشخص مسنا بدرجة كافية كى يتمكن من التصرف بمعقولية و بمسئولية حتى يكون الحكم عليه بالعدل أو بالجور لائقا . وكذلك فليس لهذه الأحكام معنى لمن لا يكون مواطنا ، لأن العدل والجور يرتبطان أساسا بالإقامة مع الآخرين فى ظل القانون . و بتعبير آخر لا يوجد شىء مثل العدالة والجور فى حالة الوحشية . وهذه النتيجة لا تقتضى بالضرورة عدم وجود معيار طبيعى لعدل أو لحق طبيعى ، لأنه من الممكن دائمـا إدراك أن هذا المعيار يتطلب مستوى عاليا من المعرفة الذى يتطلب بدوره نظاما سياسيا متطورا . ولكن متابعة هـذه الأسئلة على أساس هذا الدليـل الواهى يكون نوعا من التهـور .

ويقول ابن رشد أيضا إنه يلزم بالضرورة عن القضية المعدولة الموجبة من ضرب « الإنسان يوجد لا عادلا » القضية البسيطة السالبـة « الإنسان ليس يوجد عادلا » ولكن ليس ينعكس الأمر . ودليـله هاهنا يشابه دليله فى الحالة السابقة ، وذلك أن صدق القضية البسيطة السالبة أعم من صدق القضية المعدولة

(١٨) انظر الفقرة ٤٣ .

الموجبـة . وبعبارة أخرى تصدق القضية الأولى على الشخص الجائر وكذلك على الشخص الذى لا يوصف بالعدل ولا بالجور — وهو كما قيل الطفل أو الغير مدنى — أعنى غير المواطن — وتصدق القضية الثانية على الشخص الجائر فقط . وهنا أيضا فالهدف المنطقى وكذلك المضمون الأخلاقى واضح تماما . ويزيد ابن رشد المضمون وضوحا بأن يؤكد على أن وصف شخص ما بأنه « لا عادل » هو تعبير بطريق العدم وأن العـدم الذى حد فى كتاب المقولات يشـير إلى فقد ما شأنه أن يوجد فى شخص ما فى الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه [19] . والعمى فى الإنسان هو مثال للعدم وكذلك الصلع . وبعبارة أخرى فإن العدل أساسى لوجود الإنسان فغيابه فى الوقت الذى شأنه أن يوجد فيـه هو عدم كما أن فقـد البصر أو الشعر عدم . ولكن لمـا كان العدل أو الجور ليس صفة معتادة للطفل أو للغير مدنى ، فمتى كان ينبغى أن يوجد ؟ يبدو أن ذلك مناسب للشخص العاقل والناضج الذى يعيش فى ظل نظام سياسى مدبر بالقوانين . ولكن للمرة الثانية فإن التمـادى فى هذه التأملات يعد ابتعادا عن حدود النص .

ويقدم ابن رشد تأويلا أكثر أمانة لملاحظات أرسطو فى ما تبقى من هذا الفصل . فيتخلى ابن رشد عن منهجه السابق ويتابع تفسير قول أرسطو فى اختيار المحمولات الصحيحة وهو القول الذى قدمه أرسـطو فى الفصل الحادى عشر . وما لم تختر المحمولات الصحيحة فإن القضية الواحدة تدل على أكثر من معنى ممـا يؤدى إلى الإرتباك . وهـذا مهم جدا وعلى الأخص فى السـؤال والجواب الجدليين . ويبذل كل من أرسطو وابن رشد جهدا عظيما لبيان جهـة ائتلاف

(١٩) انظر الفقرة ٤٤ ، وانظـر أيضا تلخيص كتاب المقولات لأرسـطو لابن رشد ، تحقيق قاسم وبتروورث وهريدى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) الفقرتين ٩٢ و ٩٧ .

الأسئلة الجدلية . وفى هـذا الموضع يحيل أرسطو إلى ما ذكره فى كتاب الجدل — يعنى يحيل إليـه وكأنه كان مكتوبا — ويزيد ابن رشد إلى ذلك بلفت نظر القارىء إلى فقرة محـددة فى كتاب الجـدل أو فى تلخيصه لذلك الكتاب[(٢٠)] .

وأيا كان الأمر الذى يود أن يتخـذه المرء فيما يتعلق بمسألة تأريخ تأليف كتب أرسطو ، فإن إشارة ابن رشـد ذات مغزى بالنسبة للتساؤل حول تأريخ تأليف كتبه هو أيضا . وبالرغم من أن أحد المخطوطين العربيين المعروفين لتلخيصه لكتاب الجدل يحوى تأريخا يوضح متى انتهى ابن رشـد من تلخيص الجزء الثانى من كتاب الجـدل ، وأن كلى المخطوطين يحـويان تأريخـا يوضح متى انتهى من تلخيصه لكتاب الخطابة ، إلا أنه لا يعرف أكثر من ذلك عن الفترات التى ألف فيها ابن رشـد كتبه أو عن ترتيب تآليفها — ولكن من المهم أن نشير إلى أن إحالات ابن رشد فى تلخيصه لكتاب الجدل إلى المؤلفات الأخـرى فى المنطق إنمـا هى من جهـة قول أرسطو فيها ، وعلى العكس من ذلك هنا وفى تلاخيصه للكتب الأخـرى فى المنطق فإنه يحيل إلى ما قد تبين فى كل كتاب — يعنى أن الإحالات فى تلخيص كتاب الجدل هى إلى مؤلفات أرسطو وإلى قوله فيها ، لكن فى التلاخيص الأخرى ليس من المؤكد أنها إشارات إلى كتب أرسطو فقط بل ويحتمل أن تكون الإشارة أيضا إلى تلخيص ابن رشد لتلك المؤلفات ، وهذا يوحى بأن ابن رشد صنع أولا تلخيص كتاب الجدل ثم أتبعه بتلاخيصه للكتب الأخـــرى .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هذا الفصل عند ابن رشد يختلف عن نظيره فى نص أرسطو ، فعند مناقشة ائتـلاف الأسئلة الجدليـة فإن أرسطو ينتقد سقراط

(٢٠) انظر الفقرتين ٥٧ و ٥٨ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 20b14-26 .

بصورة غير مباشرة دون الإشــارة إلى اسمه وذلك بالإلحاح على أن الســؤال على طريق التعليم بـ « ما هو » ليس استفهاما جدليا[٢١] . ويجد ابن رشد فى هذا النقد دعوة للتمييز بين السؤال الجدلى والسؤال على طريق التعليم ، ويحجم مثل أرسطو عن التصريح باسم سقراط ، ولكنه فى تناوله لنقــد أرسطو لسقراط يدلل على تقديره لمــا كان يحاول سقراط أن يصل إليه بصناعة الجــدل . ويرى ابن رشد أن سقراط كان معلما وله وجهة نظره الخاصة . ولذلك فهو يرى أن سقراط قد استخدم صناعة الجــدل بغرض تعليمى للآخرين وليس للفحص عن الأشياء التى كان يجهلها . وبعبارة أخرى فإن ابن رشد يفهم صناعة الجدل عند سقراط على أنها التأليف التعليمى للأقاويل التى كانت قد لخصت من قبــل بصناعة منطقية أخرى أكثر منها آلة لفحص مجرد . ورغم أن ابن رشد لا يتابع الموضوع هاهنا بأكثر من هذا ، فإن هــذه الملاحظة مهمة لأنها تتفق إلى حد بعيد مع تقديره للجدل الذى بينه فى تلخيصه لكتاب الجدل لأرسطو .



والفصل الرابع عند ابن رشــد يناظر الفصلين الثانى عشر والثالث عشر عند أرسطو فهو يتناول القضايا ذوات الجهات والعلاقات الموجودة بينها . فالقضايا ذوات الجهات توجب أو تسلب وجــود المحمول للموضوع من جهــة الممكن أو المحتمل أو الضرورى أو الممتنع . والعلاقات القائمة بين هذه الأصناف من القضايا — أى ملازمة أو مقابلة هــذه القضايا بعضها لبعض — كثيرة ، ويجــد كلا مؤلفينا بيان هذه العلاقات محفوفا بالصعاب ، وهــذا صحيح وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذوات الجهات الدالة على الممكن وتلك الدالة على الضرورى . وذلك

(٢١) انظر الفقرة ٥٩ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 20b27-30 .

لأن المعانى المختلفة المرتبطة بكل تعبير تلزم كلا من أرسطو وابن رشـد بأن يضع شروحا مطولة مجهدة لتوضيح ارتباطهما . وفى كل موضع من هذا الفصل يثابر ابن رشـد بجلد لتفصيل كل خطوة من خطوات شرحه فيبتعـد بذلك عن نص أرسطو إلى درجة الشروع فى مناقشات لم يتعرض لها أرسطو قط .

فعلى سبيل المثال فى الفقرة الأولى من الفصل الرابع يذكر ابن رشد أن هناك نوعين من ألفاظ الجهات يدل الأول منهما على الضرورى وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه ويدل الثانى على الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه . ثم ليؤكد على وضوح تقسيمه هذا بأن القضايا ذوات الجهات صارت جهتين يبين أن هذا التقسيم مطابق للوجود وأن الموجود قسمان إما بالقوة — وهو مايعبر عنه ابن رشد بالممكن — وإما بالفعـل — وهو مايعبر عنه ابن رشد بالضرورى . وهذا التقسيم من ابن رشد وليس له مايناظره فى نص أرسطو. وفى الجانب الآخر نجد ابن رشد قد حذف مناقشة أرسطو للقضايا ذوات الجهات المحتملة ، رغم أنه يشير بصورة عابرة إلى المحتمل بأنه يتبع الممكن كما أنه يشير إلى أن الممتنع غير موجود بالضرورة . وقد أغفل كل ذكر للقضايا ذوات الجهات المحتملة فى سائر مناقشته وقصر حديثه على القضايا المتعلقة بالضرورى والممتنع والممكن . وابن رشد فى هذه الفقرة الأولى أيضا أدق من أرسـطو فى تبيين ترتيب المناقشة التالية . فهو منـذ البداية يؤكد على أن شرحه سـيتركز على فحص متقابلات ومتلازمات القضايا ذوات الجهات وذلك فى القضايا ذوات الجهات المعدولة وفى القضايا ذوات الجهات البسيطة . فبينما يبين أرسـطو متقابلات القضايا ذوات الجهـات فى الفصل الثـانى عشر ومتلازماتها فى الفصـل الثالث عشر بصورة منفصلة نراه لا يشـير إلى ما يدل على الارتباط الوثيق بين المطلوبين .

وبيـان ابن رشد فى ائتلاف متقابلات القضايا ذوات الجهات يناظر بيان أرسطو لها . وهذا الموضوع يحتاج إلى أن يعالج بإسهاب بسبب الشك الحقيق فى موضع حرف السلب فى مثل هـذه القضايا . فمثـلا عند صياغة مقابل القضية الموجبة البسيطة ذات الجهة — أى عند صياغة قضية سالبة بسيطة ذات جهة — هل ينبغى أن يوضع حرف السلب مع اللفظة الوجودية — أى الكلمة الرابطة — أو مع المحمول أو فى مكان آخر ؟ وبعبارة أخرى ما هو مقابل القضية « يمكن أن يوجد الإنسان عادلا » ؟ فإذا وضعنا حرف السلب مع الكلمة الوجودية وقلنـا « يمكن أن لا يوجد الإنسان عادلا » لا نكون قد أتينا بالمقابل بل إن هذه القضية ليست إلا بيـانا أوفى لمعنى ماهو ممكن . فإذا كان ممكنا أن يوجد الشيء فإنه ممكن أن لا يوجد وإلا فوجـوده ضرورى بدلا من أن يكون ممكنا . ومع ذلك فواضح أننا لا يمكننا وضع حـرف السلب مع المحمول فنقول « يمكن أن يوجد الإنسان لا عادلا » لأن هـذه القضية أيضا هى بيان أوفى لمعنى الممكن بدلا من مقابله . وهى مثال لقضية موجبة معدولة ذات جهـة وليست مثالا لقضية سالبة بسيطة ذات جهـة . ولذلك يكون السبيل الوحيـد لصياغة مقابل القضية الموجبة ذات الجهة هو أن يوضع حـرف السلب مع الجهة ذاتها . فيكون مقابل القضية التى هى « يمكن أن يوجد الإنسان عادلا » هو القضية « ليس يمكن أن يوجد الإنسان عادلا »[٢٢] . ومناقشة ابن رشد المتشابكة الطويلة لهذه النقطة التى تبدو لأول وهلة قليلة الشأن تبين بوضوح مدى الصعوبة الحقيقيـة التى تقف فى سبيل الوصول إلى صياغة صحيحة لذات الجهة السالبة وتؤكد الصلة الوثيقة لهذه المسألة بالمناقشة التالية .

---

(٢٢) انظر الفقرات ٦٥ — ٦٨ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 21a38-22a9 .

ورغم أن ابن رشد يصل فى النهاية إلى نتائج تماثل نتائج أرسطو فى متلازمات القضايا ذوات الجهات إلا أن خطوات بيانه تختلف كثيرا عن أرسطو. ففى حين يسرد أرسـطو أصناف المتلازمات التى تنشأ عن القضايا ذوات الجهات ثم يرتب بعد ذلك أربعا من هذه القضايا تتوازى كل واحدة منها مع ثلاث من متلازماتها فى جدول مكون من أربعة أجزاء، فإن ابن رشد يبدأ بتعريف أربعـة أصناف مختلفـة من القضايا ذوات الجهات وأيضا متلازمتين لكل صنف، ثم يضع هذه القضايا بعد ذلك فى جدول من جزءين يتألف من ست قضايا ومقابلاتها الست. وبذلك فإن بيان أرسطو يزيد أربع قضايا عن بيان ابن رشد لأن أرسطو أدرج فى بيانه القضايا المحتملة. ومع هذا فإن مناقشة ابن رشد لهذه القضايا هى أدق بكثير فنيا من مناقشة أرسطو. فهو يعرف أولا كلا من قضاياه الاثنتى عشر وفقا للتعبيرات التى سبق له أن وضعها فى تلخيصه — أى موجبـة الممكن البسيطة وسالبتها ثم موجبة الممكن المعدولة وسالبتها ثم موجبة الضرورى البسيطة وسالبتها ثم موجبة الضرورى المعـدولة وسالبتها ثم موجبة الممتنع البسيطة وسالبتها ثم موجبة الممتنع المعدولة وسالبتها — ثم يورد بعد ذلك مثالا لكل من قضاياه. وعلى ذلك فعندما يرتب هذه القضايا على صورة جدول أو رسم تخطيطى يصبح يسيرا متابعة بيانه. ومع أن سبب اختلاف عدد وترتيب هذه القضايا عند ابن رشـد وعند أرسطو واضح فإن الدافع الذى أدى به إلى ذلك لم يتضح لنا بعد[٢٣].

وعلى أية حال فإن الاستعمال المطـرد للاصطلاحات الدقيقة عند ابن رشـد يسمح له بأن يبين بوضوح المطلوب الذى ينشأ فى متلازمات القضايا الضرورية. وقبل أن يشـير الى هذا المطـلوب يلاحظ هو وأرسـطو أن المتناقضات هى

(٢٣) انظر الفقرتين ٦٩، ٧٠ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 22a14-32.

متلازمات القضايا الممتنعة والممكنة . وهذا يعنى أن المتلازمة لقضية موجبة ممكنة من ضرب « يمكن أن يوجد » هى قضية سالبة ممتنعــة من ضرب « ليس يمتنع أن يوجد » . وكذلك المتلازمة لقضية موجبة ممتنعة من ضرب « يمتنع أن يوجد» هى قضية سالبة ممكنة من ضرب « ليس يمكن أن يوجد »[(٢٤)] . ولكن أرسطو وابن رشد كلاهما يلاحظ بشىء من الاهتمام أن الأمور ليست بهذه البساطة بأية حال من جهــة القضايا الضرورية . وكما يوضح ابن رشــد فإنه يلزم عن القضــية الضرورية مقابل القضية المناقضة وليس القضية المتناقضة فقط . ويقدم كلاهما بيانا معقدا جدا لهذا الشذوذ . ولكن النقطــة الهامة هى أنه من أجل الدلالات المتعددة التى تستخدم بها لفظة « ممكن » تنشأ الصعوبة عندما نحاول الكلام عن القضايا الممكنة التى تلزم عن القضايا الضرورية . والتحليل المنطقى لا يســاعد فى توضيح المطلوب ، بل إن ابن رشد يجــد نفسه مضطرا للاعتراف بأن جدوله قد صمم بصورة خاطئة . وفى النهاية يستنتج كلا من مؤلفينا أن بيانه يبرهن على أنه ينبغى أن تبــدأ المناقشة فى متــلازمات القضايا ذوات الجهات مع فحــص عن متلازمات القضايا الضرورية[(٢٥)] .

ويوشى ابن رشد المناقشة بتقديم برهان على قوله إن فى الجهات الضرورية المتلازمة للقضية الموجبة الممكنة البسيطة « يمكن أن يوجد » هى القضية السالبة المعدولة الضرورية « ليس ضروريا أن لايوجد » . ويشتمل برهانه على سرد لجميع أصناف القضايا الضرورية التى قد تلزم عن القضايا الموجبة الممكنة البسيطة — أى السالب البسيط والموجب البسيط والموجب المعــدول والسالب المعدول —

(٢٤) انظر الفقرة ٧١ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 22a33-37 .

(٢٥) انظر الفقرات ٧٢ — ٨٣ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 22a38-23a17 .

وفحص لكل هذه القضايا بعناية . ويحـذف بعد ذلك كل شيء فيما عدا القضية السالبة المعدولة الضرورية ويبين لماذا هى متلازمة فعلا[٢٦] . وهو يختم المناقشة بالإشارة مرتين إلى أنه بصدد النقل عن أرسطو ، ولكن الجملة التى تعقب كلمة « قال » ليست من نص أرسطو . وأول هذين القولين غير الملتزمين بنص أرسطو يتيح ببساطة لابن رشـد الإشارة إلى نتيجة المناقشة السابقة بأسلوب أقوى مما فعله أرسطو ، والثانى يسمح له بأن يبين أن هذه المسائل ستناقش بتفصيل أكبر فى الكتاب الذى يعقب كتاب العبارة هذا ، وهو كتاب القياس .



يعتقـد كل من أرسـطو وابن رشـد أن مشكلة تحديد الضـد الصحيح لقضية معينـة جديرة بفصل منفـرد ، وقد خصص كلاهما الفصل الأخير من كتابيهما لهـذا السؤال . وعلى خلاف النهـج الذى اتبعـه كل منهما فى فصوله السابقة نجـد أرسطو يتجـه هاهنا مباشرة وبإيجاز إلى حل المشكلة ، بينما ينشغل ابن رشد فى مناقشات وتأملات مربكة أكثر مما هى مضيئة . وتنشأ المشكلة من حيث أنه ممكن لأى قضـية تقريبا أن يقابلها إما سالبها وإما قضية موجبة التى هى مضادة للقضية الأصلية . ويظهر من المثال الذى استعمله كلا من أرسطو وابن رشـد أنه ممكن أن تقابل القضـية « كل إنسان عدل » القضـية السالبة « ولا إنسان واحد عدل » أو القضـية المضادة لهـا « كل إنسان جائر » . وبافتراض مثل هذه القضية لايتضح فى الحال أى هـذين الصنفين الأخيرين من القضايا يكون أكثر مضادة للقضية الأصلية .

ويدلل أرسطو على جدوى هـذا الاستقصاء على أساس أننا لا نشكل دائما حكما عقليا يتطابق مع الحكم الذى يعبر عنـه فى القضية المضادة . ولو كان ممكنا

(٢٦) انظر الفقرتين ٨٢ ، ٨٣ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 27-18ª23 .

الوثوق من أننا سنفهم دائما مدى الدقة التى تزيل بهـا القضية المضادة القضـية التى تقابلها ، لمـا كانت تنشأ مشكلة حقيقيـة . ولكننا نعجـز أحيانا عن إدراك مغزى القضية المضادة — أى إدراك أنها مضادة للقضـية الأصلية . وفى بعض الحالات فإن ما يبدو قضية مضادة لا يدل فعلا على حكم مضاد ، ولذلك فإنه رغم أن ما يقابل القضية « الموت شر » هو القضية « الحيـاة خير » إلا أنهما ليستا قضيتين متضادتين . وذلك أنهما قضيتان صادقتان . والقضايا المتضادة شأنهـا أن تصدق إحداها وتكذب الأخرى (٢٧) .

ويتأمل ابن رشـد فى هـذه المشكلة بذاتها إلا أنه يضـع المشكلة فى إطار المناقشة السابقة . وبدلا من طرحها على أنها سؤال آخر ينشأ من الفحص عن اللغـة يذكر القارئ بمـا قد ذكره فى الفصول السابقة ويعرض المشكلة بصورة نعتقد نحن أنها أشـد تضادا . فهو يذكر القارئ بالمناقشـة التى مرت للقابلات ويبقى على التمييز الذى سبق أن وضعه بين القضايا المتعلقة بمعان جزئية أو شخصية وتلك المتعلقة بمعان كلية ، وذلك أن المشكلة الحالية تخص فقط أصناف المقابلات الأخيرة . وفى هذا الموضع يؤكد ابن رشـد على المعتقـدات التى نحتفظ بها عن القضايا المتضادة ويخلق بذلك انطباعا مؤداه أنه هو أيضا يرى أن المشكلة تنشأ أساسا بسبب أنا قد نصل إلى أحكام خاطئة عنها . إلا أنه يبدو كما لو كان غير مقتنع بذكر المشكلة بهذه الحدود فقط . فيعود إلى مراجعة بيان أرسطو على أساس احتمال أن لا تتفق أحكامنا العقليـة مع معنى الأحكام التى ننطقها فى الـكلام . وبذلك يجعـل ابن رشـد نقطة الخـلاف تتحول إلى البحث عن أى صنف من القضايا هو أحرى أن يقع لنا التصديق به . وهو يأخذ كمقدمة منطقية القـول

(٢٧) انظر كتاب العبارة لأرسطو 23b7-23a28 .

المذكور فى بداية تلخيصه من جهة الاتصال بين ألفاظنا والمعانى التى فى نفوسنا ثم يفحص عن قـوة اعتقادنا فى مضاد قضية ما وعن قوة اعتقادنا فى سلبها أيهما أقوى اعتقادا لنـا . وبعبارة أخـرى تعتمد المشكلة التى يفحص عنها ابن رشد على ما قيل من قبل فى اسطقسات اللغة وفى ائتلافها ، وليس على التباين المحتمل بين الكلام والإدراك الذهنى (٢٨) .

ولكن صياغة المشكلة هكذا هى صياغة غير صحيحة لها . وإن كان ما نعتقد أنه مضاد يشبه ماهو مضاد فى الحقيقـة ، فإن اعتقاداتنا كثيرة العـدد حتى أنه لا يوجد اتصال بين الاعتقاد والحقيقة على الدوام . وابن رشـد نفسه يعترف بهذا التباين متحدثا بضمير المتكلم دون الإشارة إلى نص أرسطو . ومثل هذا الاعتراف لا يحثه على الرجوع إلى قول أرسطو فى المشكلة بل يدفعه إلى الكشف عن أصول التباين وبعـد ذلك إلى الشرح بمـا يجعلنا نقبـل من غير شك قضية ما كمضادة لقضية أخرى (٢٩) . وعند هذه النقطة فقط يعود قوله فى التلخيص إلى السير مع قول أرسطو .

وابن رشد مثل أرسطو، يرى أن القضية السالبة تقوم بصورة أكمل كمضادة لقضية ما . وهو لا ينكر أن كثيرا من الاعتقادات والقضايا قـد تكون مضادة لقضية ما ، ولكنه يصر على أن هناك اعتقادا واحدا وقضية واحدة اللذان همـا المضاد بغـير نزاع . والقضـية السالبة هى مضاد ذاتى بين فى نفسه . وهـذا يعنى أنه فى حين يحتاج إلى المـرور بمجموعة من الخطوات المنطقية حتى نفهـم

(٢٨) انظر الفقرتين ٨٥ و ٨٦ بالمقارنة مع الفقرتين ٢ ، ٢٣ .

(٢٩) انظر الفقرات ٨٧ — ٨٩ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 23b8-14 .

لمــاذا تضاد القضـــية « كل إنسان يوجد جائرا » القضـــية « كل إنسان يوجد عادلا » يظهر مباشرة لمــاذا تكون القضية « ولا إنسان واحد عدل » ضدا لهــا . أو كما يبين ابن رشد على سبيل الإيضاح الأكثر ، فإن العدم ــ وهو عدم الوجود ــ أكثر مضادة من أى نوع آخر من أنواع التضاد مثل الكون أو الفساد ، وغير الوجود أو عدم الوجود هو أكثر مضادة لأنه لا يدخل فى الوجود البتة ، وكلا من تلك المتضادات الأخرى تدخل فيه ، وإن كان ذلك بالاتفاق فقط ، وحيث أن السالب يزيل قوة القضية الموجبة تمــاما ، فإنه يمثل ضدا ذاتيا ، وأيضا يمكن استخدامه كمضاد فى غير ذلك من الاعتقادات والقضايا التى ليس لهــا مضاد[(٣٠)] .

ويحاول أرسطو بعد إثبات أن القضية السالبة أتم تضادا للقضية الموجبة أن يختم قوله ببيان أن انعكاس الحكم السابق صادق أيضا . والغاية ها هنا هى تبيين أن الصــلة بين الإيجاب والسلب هى التضاد الأساسى . ويتابع ابن رشــد بيان أرســطو فى كل تفصيلاته ، ويدعمه بعض الشىء بالتوسع فى بيان سبب عدم تضاد الأشكال الأخرى من إمكانات القضايا . وبعد ذلك ينهى كلا من المؤلفين المناقشة ببيان أن جهة المضادة لا تتأثر بأى حال إذا دل على الإيجــاب بتعبيرات كليــة . وابن رشد فى سرده المسهب لهــذه النقطة مقتنع ببيانه السابق بصورة تجعله يعيد صياغة مصطلحاته الخاصة . فهو الآن يعرف القضــية السالبة بأنها الضد المناسب الوحيــد ، ويبدو أنه نسى أن هناك حالات أخــرى للتضاد . وعلى ذلك فعندما يشرح صياغة السالب الكلى لقضية موجبة كلية يتكلم عن هذا السالب على أنه الضــد فى ذاته وبهذا يبعد المعنى الأكثر شــيوعا للضد إلى طى النسيان . ووفقا لملاحظات ابن رشد فى فقرات سابقة فإن ضــد القضية « كل

(٣٠) انظر الفقرتين ٩٠ و ٩١ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 23b15-32 .

إنسان خير » ينبغى أن يكون « كل إنسان ليس بخير » . وذلك أن صياغة الضد تكون بتعديل محمول القضـــية ولكن ابن رشــد يقدم هنا القضية « ولا إنسان واحد خير » على أنهـا هى القضية المضادة . وهو يفعل هذا رغم أنها حالة سالبة فى الحقيقة (٣١) .

وبعد إثبــات الغاية الأساسية المنطقية يذكر أرسطو وابن رشد القارئ بأن هذه الإشارات إلى المضادات لهـا حدود معينة . فمن بين حكمين متضادين يلزم أن يصدق أحدهما وأن يكذب الآخر ، والسبب كما يقول ابن رشد :

« ليس يمكن أن يكون حق ضدا لحق ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق

ولا لفظ مناقض للفظ إذا كان كلاهما يدلان على معنى هو فى نفسه حق » .

وهو يواصل بعــد ذلك بيــان أن المعتقدات المتضادة لا توجد إلا فى القضــايا التى موجباتها وسالباتها متقابلة . ورغم أن أرسطو كان قانعا بترك هذه الملاحظات النهائية مع التأكيد على أنه لا يمكن لمتضادتين أن تجتمعا معا فى الموضوع الواحد ، فإن ابن رشد يثير انتباه القارىء إلى المناقشة السابقة لهذه المشكلة ويعدد بعد ذلك أصناف القضايا التى تقبل المتضادات (٣٢) . وهو بهذا لا يغير قول أرسطو أو يحـرفه بأية حال ، ولكنه يجعل الغاية أكثر وضوحا بالفعل ، ويذكر القارئ بأنه سبق مناقشتها فعــلا ، وعلى ذلك فابن رشد عند نهاية تلخيصه كما هو الحال فى فصوله السابقة وفى لهــدفه وهو تلخيص معانى كتب أرسطو بصورة واضحة مــع إضافة تفسيرات مفصلة لمعانى أرسطو التى وردت مقتضبة .

---

(٣١) انظر الفقرتين ٩٢ و ٩٣ ، وكذلك الفقرة ٩٤ بالمقارنة مع الفقرات ٧١ — ٧٣ و ٧٨ وانظر أيضا كتاب العبارة لأرسطو 23b33-24b6 .

(٣٢) انظر الفقرتين ٩٥ ، ٢٤ بالمقارنة مع كتاب العبارة لأرسطو 24b7-9 .



وبهذا المعنى يعد ابن رشـد مفسرا كفؤا مفيدا لنص أرسطو ، وهو يرشدنا إلى كيفية قراءة هذا المؤلف ، وينبهنا إلى المشاكل التى قد نهملها لولا تنبيهه لنا على وجودها . واهتمام ابن رشد المتوالى بالتفسير المتقن يؤدى به إلى الاستفاضة فى عرض المعانى المتضمنة فى ملاحظات أرسطو وإلى الكشف عن ما يجمع الأجزاء المختلفة للنص . ومعرفة ابن رشد ووعيه بآراء المفسرين المتقدمين لكتاب أرسطو يتيحان له أن يطيل فى تبيين ملاحظات أرسطو دون أن يؤدى به ذلك إلى إساءة الفهم أو الشرح أو إلى استنباط نتائج ينكرها أرسطو . وعلى العكس من ذلك فإن طريقة عرض ابن رشد التى اختارها لتلخيص كتاب أرسطو ساهمت فى تأويل أوفى وأدق للنص مع إدراك لوصف أرسطو الشامل لكيفية تأدية اللغة لوظيفتها .

ومع ذلك فقد بقيت عدة مسائل فى نص أرسطو لم يحلها ابن رشد بصورة مرضية تماما . وعلى سبيل المثال فبينما كان من الواضح أن ملاحظات أرسطو عن الجهة التى تدل عليها اللغة لأى شخص يعرف اللغة اليونانية يمكن توضيحها لشخص متمكن من العربية ، لا نجد بيانا واضحا للصلة بين اللغة والطبيعة والوضع . ونحن نلاحظ أنه يمكن الحديث عبر تقاليد لغوية عن القواعد التى تحكمها ونقبل التأكيد بأنا جميعا ندرك نفس الموجودات الطبيعية ، مهما قمنا بالتعبير عن تلك الموجودات وعن علاقاتهـا بتقاليدنا اللغوية المختلفة . ولكننا لا نصادف ها هنا بيـانا كاملا لحصولنا على هذه الصورة العامة . وأيضا فإننا انتهينا من هذا التلخيص بفهم أوضح لصياغة القضايا ووعى أكبر للعـلاقات المختلفة بين قضايانا ، إلا أنا لا نفهم فى الحقيقة لمـاذا هى صحيحة . وقد شرح ابن رشد ما قاله أرسطو عن تلك العلاقات ، كما طور تمـاما ملاحظات أرسطو ولكنه لم يدلل على صحتها ولم يبين مغزاها . ورغم أن الغرض الأقصى من معرفة مقابلة القضايا بعضها لبعض وتلازمها ينبغى أن

يجعلنا قادرين على صياغة مقدمات القياسات المنطقية بوضوح أكثر فإن ابن رشد لا يكاد يذكر كيف تعدنا هــذه الأمور لفهم ما ســيذكر فى كتاب القياس . وكذلك فيما عــدا إشارات ابن رشد ها هنا للملاحظات عن العــدم المشار إليهـا فى كتاب المقولات لا نجــد أية محاولة لربط تعليم ذلك الكتاب بتعليم هــذا الكتاب .

وهناك بعض المسائل التى لم يذكرها أرسطو كنا ننتظر من ابن رشد أن يثيرها . فبالرغم من المشاكل الواضحة فى وصف أرسطو لمبدأ التناقض فإنه يدافع عنه بأنه يجب أن يكون مبدأ ذاتيا ولابد . ويعدل ابن رشد وصف أرسطو بصورة تكفى لمساندة وجود الأمور الممكنة المستقبلة ومساندة الصعوبات المحيطة بالعلاقات بين القضايا الممكنة والضرورية ، ولكنه يترك المبــدأ سليما — وتبين سبب فعــل ابن رشد ذلك يتيح لنا أن ندرك المبدأ بصورة أكمل . وأيضا إذا عرفنا لمــاذا يقبل ابن رشــد مصطلحات المفسرين ويرتب قضايا أرسطو فى صــورة قضايا ثنائيــة وقضايا ثلاثية قد نفهم مدى استخدامه لهــذه التفاسير وتقديره لفائدتها . وأيضا كنا نحب بيــانا أطول يوضح لنا لمــاذا بعض المتقابلات ليست دائمــا متقابلة . ويمدنا ابن رشد بالخيوط الأولى لذلك بوصفه لجهات تقابل كل صنف من أصناف هذه القضايا المتقابلة أوعدم تقابلها . ولكنه لا يتجاوز ذلك التعديد إلى البحث عن سبب حدوث ذلك .

ومع ذلك قد يكون من غير الإنصاف أن ننقد ابن رشد لتقصيره فى توضيح المسائل التى تركها أرسطو غامضة أو لنفوره من إثارة مسائل لم يثرها أرسطو قط . وعلى كل حال فقد ذكر ابن رشــد أن هدفه إنمــا هو بيان مذهب أرسطو وهو لا يدعى فى أى مكان أنه يقصد إلى تنقيح ذلك المذهب . وبالإضافة إلى ذلك

فإن تلخيصه شاهد صادق على الجمـع بين العمق والبساطة الذى تعودنا أن نجده فى كتب القدماء . ويثير الكتاب من المسائل أكثر ممـا يحل، وذلك لأنه يجعلنا نفكر جنبا إلى جنب مع المؤلف . وبذلك يزودنا كل من ابن رشـد وأرسطو بعناصر الإجابة على السؤال حول العلاقة بين الطبيعة واللغة والوضع دون أن يزودانا فى الواقـع بإجابة ما . ويبين لنـا كلاهما كيف تنشأ اللغـة بالوضع ويؤديان بنـا إلى التفكير فى المـــدى الذى تعكس فيـه اللغـة النظام الطبيعى . ولكن لا يصرح أى منهما كيف تدل اللغة على هـذا الأمر، لأن مثل هذا السرد يعتمد على بحث آخـر فى الطبيعة وفى النفس البشرية . ومع ذلك الإغفال منهما فإن كلاهما يؤكد على أن مثـل هذا البحث سوف يكشف عن العلاقة بينهما لأن كلاهـا مقتنع بأن النفس البشرية يمكنها إدراك النظام الطبيعى . وهـذا يعنى أن كلاهما يرى أنه يمكن للإنسان أن يفهم العالم الذى يعيش فيـه ، ليس فقط لأن الإنسان له قـوة عقلية على أن يفعـل ذلك بل أيضا لأن من شأن العالم أنه معلوم ومدرك . إلا أن مؤلفينا يقتصران هنا على بحث الآلات التى نستطيع بهـا متابعة المهمة — وهى الأقاويل ، والأسمـاء والكلمات التى تؤلفها ، ومتلازماتها أو متقابلاتها .

منهج التحقيق

أعتمد هـذا التحقيق الخاص بتلخيص كتاب العبارة مثـله فى ذلك مثل تحقيقنا للكتاب السابق وهو تلخيص كتاب المقولات على ست مخطوطات ، وبالرغم من معرفتنا بوجود تسع مخطوطات أخرى لم نتمكن حتى الآن من الحصول على مصـورات لهـا . إلا أن هـذه المخطوطات التسعة تنتمى إلى أسرة من المخطوطات اعتمدنا أربعا منها فى تحقيقنا هذا . وهذه المخطوطات — فى رأينا — لا تؤثر كثيرا على تحقيقنا الحالى ، فهى من خلال الأوصاف المقدمة عنهـا فى الفهارس تنتمى إلى أسرة متأخرة ، بالإضافة إلى حداثة تاريخ نسخها ومشابهتها لمـا اعتمدنا عليه من نسخ تلك الأسرة من ناحية الأخطاء ونقص بعض الفقرات . والأهم من ذلك أنها مثل المخطوطات الأربعة التى اعتمدنا عليها لا تحوى إلا تلخيصا لأربعة من الكتب الأولى فقط وهى المقولات والعبارة والقياس والبرهان ، وقد كتبت جميعهما بالمشرق الأسيوى . وعلى ذلك فإن الرغبة العلميـة فى تقصى كل النسخ هى فقط التى تدعو إلى الأسف لعـدم تمكننا من الحصول على مصورات هذه المخطوطات التسعة .

والنص المقـدم هنا مبنى أساسا على استخدامنا لمخطوطتين قديمتين هما أقدم مخطوطات الكتاب فيما نعلم ، ونعنى بهما مخطوطة مكتبة لورنزيانا رقم CLXXX, 54 بمدينة فلورنزا ، ومخطوطة مكتبة جامعة ليـدن رقم ٢٠٧٣ بهولندا . وقد بلغت عـدد حالات القراءة التى اختلفت فيها روايات المخطوطتين ٢٩٥ حالة ، فضلنا

قراءة مخطوطة فلورنزا فى ٢١٩ حالة منهـا . والدافع إلى ذلك هو الاقتناع بأن مخطوطة فلورنزا قد قدمت فى هذه الحالات رواية أفضل وضرورية لأن يستقيم النص . وهناك أسباب أخرى — سبق بيانها فى مقدمة كتاب المقولات — دفعت إلى اعتبار مخطوطة فلورنزا أصلا أول فى التحقيق وهى قدم مخطوطة فلورنزا الزمنى عن قرينتها مخطوطة ليـدن ، وأيضا ما ثبت من الفحص الداخلى للنص حيث استبان لنـا أن الأصل الذى نقلت عنه نسخة فلورنزا يمثل فترة زمنية لفكر ابن رشد أحدث ممـا يمثله نص مخطوطة ليدن ، يدعم ذلك أيضا دقـة العبارة اللغوية المستخدمة فى نسخة فلورنزا عندما يكون هناك اختلاف بين رواياتيهما .

وقد سبق لنا أن بينا فى مقدمة كتاب المقولات وصفا دقيقا للنسخ لا داعى لإعادته هاهنا . ولكن سنبين فقط أين يقع تلخيص كتاب العبارة فى كل من هذه المخطوطات . يقع كتاب العبارة فى مخطوطة فلورنزا فى ١١ ورقة ، فيبدأ فى الورقة ١٢ب وإلى الورقة ٢٢و . ويقع فى مخطوطة ليدن فى ١٢ ورقة ، فيبدأ بالورقة ١٢ وثم ينتهى بالورقة ٢٢ ظ ، مع ملاحظة أن الورقة ٢٠ قد تكرر ترقيمها . وقد أشرنا بهامش النص المطبوع إلى أرقام أوراق مخطوطتى فلورنزا وليدن اللتين اتخذناهما أصـلا للتحقيق . أما مجموعة المخطوطات الأخرى والتى اتخذت أصولا مساعدة فأولاها مخطوطة دار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٩ منطق ، ويقع تلخيص العبارة بها فى ٣٠ ورقة ، تبدأ فى الورقة ٢٧ ظ وتنتهى فى الورقة ٥٧ ظ . وقد قدمت مخطوطـة القاهرة فى أحد عشر حالة (انظر الفقرة ٧ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٢٣ ملاحظة ٦ ، الفقرة ٢٤ ملاحظة ٨ وملاحظة ١٠ ، الفقرة ٣١ ملاحظة ٥ ، الفقرة ٣٤ ملاحظة ١ ، الفقرة ٤٢ ملاحظة ٩ ، الفقرة ٥٦ ملاحظة ٥ ، الفقرة ٧٢ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٧٥ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٨٣ ملاحظة ٤) قراءة أفضـل

ممـا فى مخطوطتى فلورنزا وليدن . وثانية هـذه المخطوطات هى مخطوطة مشكوة رقم ٣٧٥ بطهران ويقع كتاب العبـارة بها فى ٢١ ورقة تبدأ فى الورقة ١٨ و ثم ينتهى فى الورقة ٣٧ ظ ، مع ملاحظة أنه قد سقط ترقيم ورقة بعد الورقة رقم ٣٣ . وقد قدمت مخطوطة مشكوة قراءة أفضل ممـا فى مخطوطتى فلورنزا وليدن اتفقت مع القـراءات السابقة لمخطوطة القاهرة فى سبع من الحالات الأحد عشر فقط (انظر الفقرة ٧ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٢٤ ملاحظة ٨ ، الفقرة ٤٢ ملاحظة ٩ ، الفقـرة ٥٦ ملاحظة ٥ ، الفقـرة ٧٢ ملاحظة ٣ ، الفقـرة ٧٥ ملاحظة ٣ ، الفقرة ٨٣ ملاحظة ٤) ثم قدمت فى مـرة واحدة (الفقرة ٦٦ ملاحظة ١) كلمة لم ترد فى سائر المخطوطات ، وقدمت فى موضعين آخرين (الفقرة ١١ ملاحظة ٦ ، الفقـــرة ٥٧ ملاحظة ٥) قراءة أفضل ممـا فى مخطوطتى فلورنزا وليدن وممـا فى مخطوطة القاهرة . أما الفقرات البـاقية فى ملاحظات مخطوطة القـاهرة (وهى الفقرة ٢٣ ملاحظة ٦ ، الفقرة ٢٤ ملاحظة ١٠ ، الفقرة ٣١ ملاحظة ٥ ، الفقرة ٣٤ ملاحظة ١) فإن مخطوطة مشكوة قـد اتفقت مع مخطوطتى فلورنزا وليدن . وأما مخطوطة مكتبة شستربيتى رقم ٣٧٦٩ بدبلن فإن نص كتاب العبارة يقع بها فى ٣١ ورقة ، تبدأ فى الورقة ٢٩ ظ وتنتهى فى الورقة ٦٠ و . وقد اتفقت قراءة هـذه المخطوطة مع مخطوطة القاهرة فى تسعة مواضع من المواضع الأحد عشر السابق الإشارة إليهـا ، واختلفت معها فى موضعين (الفقرة ٢٤ ملاحظة ٨ وملاحظة ١٠) وقدمت قراءة واحدة موافقـة لقراءة مخطوطة مشكوة فى الفقرة ٥٧ ملاحظة ٥ . أما المخطوطة الرابعة وهى مخطوطة مكتبة شو راى ملى رقم ٥٤٩٦ بطهران ، فإن نص كتاب العبارة يقع بها فى ٢٦ ورقة ، تبدأ بالورقة ٢٥ و إلى

الورقة ٥٠ و . وقد اتفقت قراءة هـذه المخطوطة مع جميـع القراءات السابق الإشارة إليهـا من مخطوطة شستربيتى .

وقـد قسمنا النص المقدم هنـا — كما فى كل تحقيقاتنا لتلاخيص كتب أرسطو فى المنطق — إلى فقرات وحاولنا أن تكون كل فقرة دالة على قـول أرسطو حين يذكر ابن رشد كلمة « قال » ، أو أن تكون دالة على قول لأرسطو ولم يذكر ابن رشد كلمة « قال » أو عندما يذكر ابن رشـد أقوالا ليست من نص أرسطو . وفى الأحوال التى لم يشر ابن رشد فيها إلى أرسطو بكلمة « قال » كان تقسيمنا للنص إلى فقرات وما ذكرناه بهامشـه من أرقام لصفحات وسطور نص أرسطو كما ورد فى نشرة بيكر لكتب أرسطو (برلين ١٨٣١ م) خير معين لمتابعة نص أرسطو وأيضا لإبراز إبداع ابن رشد حين يتحـرر من نص أرسطو ليذكر شيئا ممـا أغفله أرسـطو ، أو ليقول ما يريد قوله ممـا يكون مفيدا لفهم نص أرسطو . وقـد رتبنا الملاحظات فى الهـامش تبعا لتسلسل أرقام الفقرات وسلسلت الملاحظات الخاصـة بكل فقرة على حدة ، وأشرنا أيضا فى الهوامش مقترنة بنجمة إلى المصادر التى رجع إليها ابن رشد وأشار إليها سواء كتب أرسطو أو ابن رشد نفسه أو غيرها .

رموز الكتاب

ف : مخطوطة رقم CLXXX, 54 فى مكتبة لورنزيانا بمدينة فلورنزا بإيطاليا .

ل : مخطوطة رقم ٢٠٧٣ فى مكتبة جامعة ليدن بهولندا .

ق : مخطوطة رقم ٩ منطق فى دار الكتب والوثائق القومية بمصر .

م : مخطوطة رقم ٣٧٥ مشكوة فى المكتبة المركزية بجامعة طهران بإيران .

د : مخطوطة رقم ٣٧٦٩ فى مكتبة شستربيتى بدبلن بإيرلندا .

ش : مخطوطة رقم ٥٤٩٦ فى مكتبة شوراى ملى بطهران بإيران .

ﻫ : إهمال فى النقط .

ح : فى الحاشية .

يد[٢] : ما كتبته يد غير يد ناسخ المخطوطة .

+ : زيادة .

− : نقص .

تلخيص

كتاب العبارة

لابن رشد

بسم الله الرحمن الرحيم

[1] صلى الله على[1][2] محمد وآله[2]

الفصل الأول

16a 1-3 (١) قال : وينبغى أن نقول أولا ما هو الاسم وما هى الكلمة ، ثم نقول بعد ذلك ماهو الإيجاب والسلب وبالجملة ما هو الحكم والقول الذى هو جنس[1] الإيجاب والسلب .

16a4-9 (٢) فنقول : إن الألفاظ التى ينطق بها هى دالة أولا على المعانى التى فى النفس ، والحروف التى تكتب هى[1] دالة أولا على هذه الألفاظ . وكما أن الحروف المكتوبة — أعنى الخط — ليس هو واحدا بعينه لجميع الأمم كذلك الألفاظ التى يعبر بها عن المعانى ليست[2] واحدة بعينها عند جميع الأمم . ولذلك كانت دلالة هذين[3] بتواطؤ لا بالطبع . وأما المعانى التى فى النفس ، فهى واحدة بعينها للجميع كما أن الموجودات التى المعانى التى فى النفس أمثلة لها ودالة عليها هى واحدة وموجودة بالطبع للجميع . ولكن القول فى جهة دلالة المعانى التى

عنوان (١) صلى ... على ف ، ل : + سيدنا ل ؛ — ق ، م ، د ، ش .
(٢) محمد وآله ف ، ل : + وسلم تسليما كتاب العبارة ل ؛ — ق ، م ، د ، ش .

(١) (١) جنس ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + يعرض له (ح) ف .

(٢) (١) هى ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٢) ليست ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + هى ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٣) هذين ف ، ق ، م ، د ، ش : هاتين ل .

فى النفس على الموجودات خارج النفس هو من غير هـذا العلم . وقد تكلم فيه فى كتاب النفس .

(٣) والألفاظ تشـبه المعـانى المعقولة فى أنه كما أن الشىء ربمـا كان معقولا من غير أن يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ ربمـا كان مفهوما من غير أن يتصف بصدق ولا كذب . وكما أنه ربمـا كان المعقول / من الشىء يتصف بالصـدق والكذب ، كذلك اللفـظ قد يكون ما يفهـم منه يتصف[1] بالصدق والكذب . والصدق والكذب إنمـا يلحق المعـانى المعقولة والألفاظ الدالة عليهـا متى ركب بعضها إلى بعض أو فصـل بعضها من بعض . وأما متى أخذت مفردة، فإنه ليس تدل[2] على صدق ولا كذب . والاسم والكلمة يشبهان المعـانى المفـردة التى لاتصـدق ولاتكذب ، وهى التى تؤخذ من غير تركيب ولاتفصيل . مثال ذلك قولنـا إنسان وبياض ، فإنه متى لم يقـترن به يوجد أو ليس يوجد فليس هو بعـد لاصادقا ولا كاذبا ، بل إنمـا يدل على الشىء المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشىء بصدق ولا كذب . ولذلك كان قولنـا عنز أيل وعنقاء مغـرب ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقترن[3] بذلك[4] يوجد أو ليس يوجد إما مطلقا وإما فى زمان فنقول عنز أيل موجود عنز أيل غير موجود أو عنز أيل يوجد أو لا يوجد .

16a10-19

ف ١٢ ب ظ

---

(٣) (١) يتصف ف ، م : متصف ل ، ق ؛ متصفا د ، ش .

(٢) تدل ف : يدل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) يقترن ، ف ، د : يقرن ل ، م ، ش ؛ يقترن ق .

(٤) بذلك ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + قولنا ل ، د ، ش .

القول فى الاسم

16a20-27 (٤) والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل واحد من أجزائه إذا أفرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم المفرد بسيطا — مثل زيد أو عمرو — أو مركبا — مثل عبد الملك الذى هو اسم لرجل . وذلك أن عبد الملك الذى هو اسم لرجل إذا أفرد عنه عبد أو الملك لم يدل على جزء من المعنى الذى دل عليه مجموعهما كما يدل عليه فى قولنا عبد الملك إذا أردنا أنه عبد لملك . فإن عبدا يدل هاهنا على جزء من المعنى الذى دل عليه قولنا عبد الملك ، وكذلك الملك يدل على جزء من المعنى . والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة — مثل عبد قيس وبعل بك — أن الجزء من الاسم البسيط — وهو المقطع الواحد من المقاطع التى تركب[1] منها الاسم — ليس يدل على شىء أصلا لا بالذات ولا بالعرض — مثل الزاى من زيد . وأما الجزء من الاسم المركب ، فليس يدل إذا أفرد إلا بالعرض — مثل أن يتفق لمن اسمه عبد الملك أن يكون عبدا لملك .

16a28-29 (٥) وإنما زيد فى حد الاسم بتواطؤ من قبل أن الألفاظ التى ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع — مثل كثير من الأصوات[1] التى تنطق بها

(٤) (١) تركب ف : ركب ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) (١) الاصوات ف ، ق ، م ، د ، ش : الالفاظ ل .

الحيوانات وهى الأصوات (٢) التى لاتكتب . فإن الأصوات (٢) التى ينفهم بها كثير من الحيوان مؤلفة من المقاطع التى تؤلف منها الألفاظ التى ينطق بهـا الإنسان أومن مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها فى المخرج وهى دالة على معان فى أنفسها (٣) عند الحيوان .

16a30-34 ل ١٢ ظ

(٦) / والاسم منه محصل وغير (١) محصـل . فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات — مثل إنسان وفرس . وأما غيرالمحصل فهو الاسم الذى يركب (٢) من اسم الملكة وحرف لا فى الألسنة التى يستعمل فيها هـذا النوع من الاسم — مثل قولنـا لا إنسان ولاحيوان . وهـذا الصنف من الأسماء إنمـا سمى اسما غير محصـل لأنه لا يستحق أن يسمى اسما بإطلاق إذ كان لايدل على ملكة ولا هو أيضا قول سالب لأن دلالته دلالة الاسم المفرد وإن كان مركبـا . ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل .

16b1-5

(٧) والاسم أيضا إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخر ممـا أشبه ذلك لم يقل فيه إنه اسم بإطلاق بل (١) اسما مصرفا (١) . فتكون الأسماء (٢) أيضا منهـا (٢)

---

(٢) الاصوات ف ، ق ، م ، د ، ش : الالفاظ (مع علامة صح ح) ف ، ل .

(٣) انفسها ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + اعنى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) (١) وغيرف : ومنه غيرل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) يركب ف : (هـ) ل ؛ تركب ق ، د ، ش ؛ يتركب م .

(٧) (١) اسما مصرفا ف : اسم مصرف ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) ايضا منها ف : منها ايضا ل ، ق ، م ، د ، ش .

مصرفة ومنها غير مصرفة . والحد الذى حد به الاسم يشملها جميعا، إلا أن الفرق بين المصرف وغير المصرف — وهو المرفوع فى كلام العرب — أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة — وهى التى تسمى المائلة أيضا مثل[(٣)] كان أو يكون أو هو الآن فقيل زيدا كان بالنصب أو زيد يكون بالخفض — لم يصدق ولم يكذب . والاسم الغير مصرف — وهو المسمى المستقيم — إذا أضيف إليه واحد من هذه ، كان صادقا أو كاذبا — مثل قولنا زيد كان أو زيد وجد بالرفع .

(٨) فهذا هو ما ذكره من حد الاسم وأصنافه .

القــول فى الـكلمــة

16b6-12 (٩) والكلمة — وهى[(١)] التى تسمى عند نحويى[(٢)] العرب الفعل — هى لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التى هى الماضى أو الحاضر أو المستقبل ، وليس واحد من أجزائه يدل أيضا على انفراده وذلك بالذات . وخاصة الكلمة أنها تكون أبدا خبرا لا مخبرا عنه ومحمولا لا موضوعا . ولذلك تدل أبدا على معنى شأنه أن يحمل على غيره ، وذلك إما بأن[(٣)] تكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك حيث تكون خبرا بنفسها — مثل قولك زيد يصح وزيد[(٤)] يمشى — وإما أن تكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع إذا كان المحمول اسما من الأسماء — مثل قولك زيد

(٣) مثل ق ، م ، د ، ش : — ف ، ل .

(٩) (١) وهى ل ، ق ، م ، ش : — ف ؛ هى د .

(٢) نحويى ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) بأن ف ، ق ، م ، ش : ان ل ، د .

(٤) وزيد ف : زيد ل ، ق ، م ، د ، ش .

ف ١٣ و يوجد حيوانا . والمحمول الذى / يدل [٥] على ارتباطه بالموضوع ، إما أن يكون مما يقال فى موضوع — وذلك إذا كان عرضا فى الموضوع — وإما أن يكون مما يقال على موضوع إذا كان [٦] المحمول جزءا من الموضوع [٦] . وما زيد فى حد الكلمة من أنها تدل مع دلالتها على المعنى على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذى به تفارق الكلمة الاسم . وذلك أن قولنا يصح — وهو كلمة — يدل على مايدل عليه قولنا [٧] صحة — وهو اسم — وعلى الزمان الحاضر أو المستقبل الذى فيه [٨] توجد الصحة .

16b13-16 (١٠) والكلية أيضا منها محصلة ومنها غير محصلة . والمحصلة هى التى تدل على المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى . والغير محصلة هى التى تدل على مايدل عليه الاسم الغير محصل [١] وعلى زمان ذلك المعنى . وذلك هو عدم مايدل عليه الاسم المحصل — أعنى العدم الذى حد فى كتاب المقولات [*] ، مثل قولنا لا يصح فإنه يدل على مايدل عليه قولنا لا صحة وعلى زمان ذلك المعنى . والكلمة الغير محصلة هى نوع من أنواع الكلمة ، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة — وهو أنها أبدا إنما

(٥) يدل ل ، ق ، م ، د ، ش : تدل ف .

(٦) المحمول ... الموضوع ف ، ق ، م ، د : الموضوع جزءا من المحمول ل ؛ المحمول من الموضوع ش .

(٧) قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٨) فيه ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(١٠) (١) محصل ل : المحصل ف ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر تلخيص كتاب المقولات لابن رشد ، تحقيق قاسم وبتروورث وهريدى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) الفقرة ٩٢ و الفقرة ٩٣ .

تدل على ما شأنه أن يحمل على غيره إما حمل الشيء على الموضوع وإما[٢] فى الموضوع . وإنما سمى هذا الصنف كلمة غير محصلة لأنها مشتقة من اسم غير محصل . وهذا النوع من الكلم غير موجود فى لسان العرب ، كما كان الاسم غير المحصل غير موجود .

(١١) والكلمة منها[١] المصرفة ومنها غير المصرفة — وهى التى يقال اسم 16b17-19 الكلمة عليها بإطلاق . والكلمة الغير مصرفة هى التى تدل فى لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر ، والمصرفة هى التى تدل على الزمان الذى يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر — وهو الزمان الماضى والمستقبل . وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة فى لسان العرب . وإنما الصيغة التى توجد له فى كلام العرب مشتركة بين الحاضر/ والمستقبل — مثل قولنا يصح ويمشى . ولذلك قال [٢]نحويو العرب[٢] ل ١٣ و إنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين أو سوف فقالوا سيصح أو[٣] سيمشى . والزمان الحاضر هو[٤] الذى يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا إليه — مثل قولنا هذه الساعة وهذا الوقت . ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق ، إذ كان هو الأعرف عند الجمهور وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضى والمستقبل . فإن الماضى هو المتقدم لهذا الزمان والمستقبل هو المتأخر

---

(٢) واما ف : او ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١١) (١) منها ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + الكلم ل ؛ + الكلمة ق ، م ، د ، ش .

(٢) نحويو العرب ف : نحويوهم ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) او ف ، ق ، م ، د ، ش : و ل .

(٤) هو ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + الزمان ل ، ق ، م ، د ، ش .

عنه . وأما هل ما يتخيله[٥] من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخيله[٦] أو ليس بموجود ، فذلك[٧] ليس مما[٧] يحتاج إليه فى هذا الموضع .

16b20-26 (١٢) والكلمة تشبه الاسم وتشاركه فى أنها إذا قيلت[١] مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته . ولذلك إذا سمعها السامع قنع بها ، إلا أنه لا يفهم من المعنى المدرك منها أن الشىء بعد موجود[٢] أو غير موجود — مثل قولنا كان أو يكون — هذا إذا كانت هذه الكلم أخبارا بذاتها . وأما إذا كانت روابط ، فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه[٣] — [٤] كالحال فى الحرف[٤] — لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة . وذلك يكون عند التصريح بها — مثل قولك زيد يوجد عالما أو ليس يوجد عالما . فيكون الكلم صنفين[٥] صنف يفهم بذاته — وهى الكلم التى تكون بنفسها[٦] خبرا وصنف لا يفهم بذاته — وهى الكلم الروابط التى تسمى الوجودية .

---

(٥) يتخيله ف ، م ، د : تتخيله ل ؛ نتخيله ق ؛ (-) ش .

(٦) يتخيله م : يتخيلوه ف ؛ يتخيله ل ، ق ؛ (-) د ، ش .

(٧) ليس مما ف : مما ليس ل ، م ، د ، ش ؛ ما ليس بموجود ق .

(١٢) (١) قيلت ل ، م ، د ، ش : قبلت ف ، ق .

(٢) موجود ف ، م ، د : موجودا ل ، ق ، ش .

(٣) بنفسه ف ، ق ، م ، د ، ش : فى نفسه ل .

(٤) كالحال فى الحرف ل ، ق ، م ، د ، ش : كالحرف ف .

(٥) صنفين ف : صنفان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) بنفسها ف ، ق ، م ، د ، ش : بذاتها ل .

(١٣) فهذا ما قاله فى حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية ها هنا. وهى التى تختلف القضايا باختلافها. وأما الحروف، فهو يذكرها فى كتاب الشعر[*].

الكلام فى القول

16b27-34 (١٤) والقول هو لفظ دال، الواحد من أجزائه الأول — أى البسيطة[١] — يدل على انفراده [٢] من جهة أنه لفظ على أنه جزء مفرد لا على أنه إيجاب أو سلب [٢] — مثل قولنا الإنسان حيوان. فإن لفظ الإنسان الذى هو جزء أول من هذا القول يدل على شىء مفرد [٣] لا على جهة أن ذلك الشىء موجود أو غير موجود [٣] وكذلك لفظ الحيوان الذى هو الجزء الثانى من هذا القول. وهذا الذى أخذ فى حد القول من أن الواحد من أجزائه الأول يدل على معنى مفرد هو الفصل الذى به يفارق القول الاسم. فإن الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه — وهو المقطع — على شىء أصلا، والاسم المركب أيضا ليس يدل الجزء منه على شىء إلا بالعرض — مثل أن يعرض لإنسان اسمه عبد الملك أن يكون عبدا للملك.

---

(١٤) (١) البسيطة ف، ل، ق، م، د، ش : + قد ل.

(٢) من جهة ... سلب ف : على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب او السلب ل؛ على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب وسلب على معنى مفرد ق؛ على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى مفرد م، د، ش.

(٣) لا ... موجود ف، ق، م، د، ش : — ل.

(*) انظر كتاب الشعر لأرسطو ص ١٤٥٦ ب س ١٩ — ٣٥.

17 1-2 ف ١٣ ظ (١٥) والقول إنما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق أن لكل معنى مركب لفظا / مركبا [1] يدل عليه [1] بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة فى لفظ آخر غيره كما لا يوجد فعل الآلة فى غير الآلة . فإن قوما يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها ، وقوم أخر [2] يرون أن الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلا — لا اختيار تركيب وضعى ولا اختيار تركيب طبيعى — وهو رأى من يرى أن هاهنا تراكيب للألفاظ تدل بالطبع على معنى معنى . [3] وقد يمكن أن يقال : إنما قال أرسطو فى حد الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى . وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوتا ، إن قيل ، أن اللفظ الذى يشترك فيه الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم ، وهذا هو الصحيح [3] .

17 5-8 (١٦) والقول منه تام وغير تام . والتام منه الجازم ومنه غير الجازم — مثل الأمر والنهى . والقصد هاهنا إنما هو التكلم فى القول الجازم . وأما ما عداه من الأقاويل التامة فهو يتكلم فيها فى كتاب الخطابة [*] والشعر [**] كما أن أصناف الأقاويل الغير تامة — وهى الحدود الرسوم — سيتكلم [1] فيها فى كتاب البرهان [***] .

(١٥) (١) يدل عليه ف : ويدل ل ؛ يحاكيه ق ، م ، د ، ش .
(٢) اخر ف : اخرون ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .
(٣) وقد ... الصحيح ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٦) (١) سيتكلم ف : يتكلم ل ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر كتاب الخطابة لأرسطو ص ١٣٥٥ آس ٣ — ١٨ ، ص ١٣٥٨ آس ١٠ — ٣٥ ، ص ١٣٥٩ آس ٦ — ٢٦ ، ص ١٣٩٣ آس ٢٥ إلى ص ١٣٩٧ آس ٦ ، ص ١٤١٨ آس ١ — ٢١ .

(**) انظر كتاب الشعر لأرسطو ص ١٤٥٧ آس ٢٣ — ٣٠ .

(***) انظر كتاب البرهان لأرسطو من ص ٩٠ آس ٣٥ إلى ص ١٠٠ بَ س ٣ .

17a9-10 (١٧) والقول الجازم هو الذى يتصف بالصدق أو الكذب. وهو صنفان، بسيط ومركب. والبسيط هو [1]ما ركب[1] من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع أكثر من واحد. وهذا نوعان، النوع الأول المتقدم الإيجاب، والثانى المتأخر السلب.

17a13-17 (١٨) [1]وقد يقال فى القول إنه واحد إذا كان حدا لشىء واحد — مثل قولنا فى الإنسان حيوان ناطق، إلا أن هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له فى هذا الكتاب[1]. والقول البسيط يكون واحدا متى كان الموضوع فيه دالا على معنى واحد وكذلك المحمول. ويكون[2] القول الجازم أيضا[2] كثيرا متى كان المحمول[3] فيه يدل[3] على معان كثيرة أو الموضوع أو كلاهما. والقول المركب يكون واحدا برباط يربطه ويكون كثيرا / [ل ١٣ ظ] إذا لم يكن له رباط يربطه. فلذلك كل قول إما أن يكون واحدا أو كثيرا. فإن كان واحدا، فإما أن يكون واحدا من قبل أن الموضوع فيه والمحمول[4] يدل كل واحد منهما[4] على معنى واحد، وإما أن يكون واحدا من قبل الرباط الذى يربطها — وهى الأقاويل التى يوجد فيها أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية. فإن الشرطية هى واحدة بالرباط الذى هو

(١٧) (١) ما ركب ف : المركب ل، ق، م، د، ش.

(١٨) (١) وقد ... الكتاب ف : — ل، ش ؛ والمركب هو المركب من قولين بسيطين ق، م، د.

(٢) القول ... أيضا ف : — ل ؛ القول الجازم ق، م، د، ش.

(٣) فيه يدل ف : يدل فيه ل، ق، م، د، ش.

(٤) يدل ... منهما ف : يدلان ل، ق، م، د، ش.

الحرف الشرطى — مثل قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإن الفاء هى التى صيرت هذين القولين البسيطين — وهو قولنا الشمس طالعة والنهار موجود — قولا واحدا . وأما الحملية فهى واحدة بالرباط الذى هو الحد الأوسط — مثل قولنا الإنسان حيوان والحيوان جسم على ما سيأتى بعد (*) . وإن كان القول كثيرا فإما أن يكون كثيرا من قبل أن المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلان على معان كثيرة وإما من قبل أنه ليس لهما رباط يربطها .

(١٩) وكل قول جازم (١) فلا بد فيه من كلمة — أعنى فعلا (١) — 17a11-12

أو ما يقوم مقام الكلمة فى رباط المحمول بالموضوع . وذلك أن القول الجازم الذى الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة يدل على ارتباط المحمول بالموضوع . وذلك إما بالفعل (٢) ومصرحا به كما يوجد الأمر فيما عدا لسان العرب وإما بالقوة ومضمرا كما يوجد الأمر فى الأكثر فى (٣) لسان العرب . فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان — موضوع ومحمول ونسبة تربط بين المحمول والموضوع — وجب أن يكون هاهنا ثلاثة ألفاظ — لفظ يدل على الموضوع ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة . واللفظ الذى يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه فى الزمان الماضى أو المستقبل أو الحال — كقولك زيد يوجد الآن عالما أو زيد وجد عالما أو زيد سيوجد عالما — وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان . وهذا هو

(١٩) (١) فلا ... فعلا ف : فهو مركب من اسم وكلمة ل ؛ فلا بد فيه من اسم وكلمة ق ، م ، د ؛ فلا بد فيه من كلمة ش .

(٢) بالفعل ف ، ق ، م ، د ، ش : بفعل ل .

(٣) فى ف ، ق ، م : من ل ؛ — د ، ش .

(*) انظر تلخيص كتاب القياس ، تحقيق قاسم و بتروورث وهريدى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) الفقرة ٢٧ .

الحمل الضرورى ، وذلك مثل قول القائل المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين . وليس فى لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط وهو موجود فى سائر الألسنة . وأقرب الألفاظ شبها بها فى لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ هو — فى مثل قولنا زيد هو حيوان — أو موجود — فى مثل قولنا زيد موجود حيوانا .

17a18-24 (٢٠) والاسم والكلمة ليس [١] بصدق ولا كذب [١] . وأما القول ، فإنه الذى يصدق أو يكذب . والقول الذى يصدق أو يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم . والحكم البسيط يشبه الإيجاب منه جعل [٢] شىء على شىء والسلب انتزاع شىء من شىء . / والمؤلف [٣] من هذا هو القول المركب . وقد يرسم أيضا الحكم البسيط بأنه لفظ يدل على أن الشىء موجود أو غير موجود ، وذلك إما فى الزمان الماضى وإما فى المستقبل وإما فى الحاضر وإما بإطلاق . ف ١٤ و

17a25-38 (٢١) وأما الإيجاب فإنه الحكم بإثبات شىء لشىء والسلب هو الحكم بنفى شىء عن شىء . ولما كان قد يمكن أن يحكم بالقول من جهة ما هو فى النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود وعلى ما ليس هو موجودا [١] خارج النفس [١] أنه موجود وعلى ما هو موجود أنه موجود وعلى ما ليس بموجود أنه ليس بموجود ، وذلك إما حكما مطلقا وإما فى أحد الأزمنة الثلاثة — التى هى الحاضر أو الماضى أو المستقبل — فقد يمكن فى كل ما أوجبه

---

(٢٠) (١) بصدق ولا كذب ف : تصدق ولا تكذب ل ، يصدق ولا يكذب ق ، م ، د ، ش .
(٢) جعل ف ، ش : حمل ل ، ق ، م ، د .
(٣) المؤلف ف ، ق ، م ، د ، ش : المركب ل .

(٢١) (١) خارج النفس ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

موجب أن يسلبه سالب وفي كل ما سلبه[2] سالب أن يوجبه موجب . وإذا كان ذلك كذلك ، فلكل إيجاب سلب يقابله ولكل سلب إيجاب يقابله . وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس لاخارج النفس ، فإنه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للأشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها . لكن النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس . والسلب والإيجاب إنما يكونان / متقابلين ل ١٤ و بالحقيقة[3] متى كان المعنى[4] المحمول فيهما واحدا من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع . وأما متى لم يكن واحدا إما من قبل اشتراك الاسم أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في كتاب السفسطة[*] فليسا[5] بإيجاب ولا سلب متقابلين .

الفصل الثاني[1]

17a39-17b2 (٢٢) والمعاني صنفان إما كلية وإما جزئية — أي شخصية . وأعني بالكلي الذي من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد — مثل حمل الحيوان على الإنسان والفرس وسائر أنواع الحيوان — وبالجزئي ماليس ذلك من شأنه —[1] أعني أن يحمل على أكثر من واحد[1] ، مثل زيد وعمرو المشار إليه . وإذا كان الأمر

(٢) سلبه ف ، م ، د ، ش : يسلبه ل ؛ سالبه ق .
(٣) بالحقيقة ف : في الحقيقة ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٤) المعنى ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(٥) فليسا ل ، ق ، م ، د : فليس ف ؛ وليسا ش .
عنوان (١) الفصل الثاني ف ، م ، ش : فصل ب ل ؛ — ق ؛ (مكانه بياض) د .
(٢٢) (١) أعني ... واحد ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .
(*) انظر كتاب السفسطة لأرسطو ص ١٧٥ آ س ١ إلى ص ١٨٣ آ س ٣٦ مع ص ١٦٥ ب س ١٢ إلى ص ١٧٤ ب س ٤٠ .

كذلك فواجب ضرورة متى حكمنا بإيجاب أو سلب[٢] لشىء أن يكون ذلك الحكم إما لمعنى من المعانى الشخصية وإما لمعنى من المعانى الكليـة . ثم إذا كان لمعنى من المعانى الكلية، فلا بد من أن يكون إما مأخوذا بغير سور أو مأخوذا بسور — وأعنى بالسور لفظ كل وبعض . ثم إذا كان مأخوذا بسور ، فلا يخلو أن يكون مأخوذا بسور كلى أو جزئى .

17b5-23 (٢٣) فالمتقابلة بالإيجاب والسلب التى موضوعها معنى من المعانى الشخصية تسمى الشخصية — مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق . والمتقابلات التى موضوعها معنى كلى مأخـوذ بغير سور — [١] أى ليس يحمل على ذلك المعنى الكلى ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقـا[١] تسمى المهملة — مثـل قولنا الإنسان أبيض الإنسان ليس بأبيض . والمتقابلة التى موضوعها معنى كلى مأخوذ مع سور هى ثلاثة ، إما أن يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كلى ، وإما أن يكون كل واحد منهما يقرن به سـور جزئى ، وإما أن يكون يقرن بأحدهما سور جزئى[٢] وبالآخر كلى[٣] . أما التى يقرن بكل واحدة منهما سـور كلى فتسمى المتضادة — مثـل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض . وأما التى يقرن بأحدهما سور كلى وبالآخر سور جزئى ، فتسمى المتناقضة . وهذه صنفان ، إما أن يكون الكلى مقرونا بالإيجاب والجزئى مقرونا بالسلب — مثل قولنا كل إنسان أبيض ليس كل إنسان أبيض أو بعض الناس ليس بأبيض فإن السالب الجزئى

(٢) سلب ف ، د : بسلب ل ، ق ، م ، ش .

(٢٣) (١) اى ... مطلقا ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٢) جزئى ف ، ق ، م ، د ، ش : كلى ل .

(٣) كلى ف : سور جزئى ل ؛ سور كلى ق ، م ، د ، ش .

يعبر عنه بهاتين العبارتين — وإما أن يكون عكس هذا — أعنى أن يقرن السور الكلى بالسلب والجزئى بالإيجاب مثل قول القائل إنسان ما أبيض ولا إنسان واحد أبيض . وأما التى يقرن بكل واحد منهما سور جزئى، فتسمى[٤] ماتحت المتضادة — مثل قولنا إنسان ما أبيض إنسان ما ليس بأبيض . فتكون أصناف المتقابلات بالإيجاب والسلب ستة — شخصية ، ومهملة ، ومتناقضة وهذه صنفان ، ومتضادة ، وماتحت المتضادة . وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول[٥] ماعدا هذه الأقسام[٥] لأن السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا وإما فضلا . أما الكذب ففى مثل قولنا كل إنسان هو[٦] كل حيوان . وأما الفضل فمثل قولنا كل إنسان هو بعض الحيوان[٧] أو كل إنسان هو كل ضحاك[٧] .

17b24- 18a4 (٢٤) وإذا تقررت أصناف القضايا ، فنقول : أما الشخصية فإنها تقتسم الصدق والكذب دائما — أعنى أنه متى كذبت إحداهما صدقت الأخرى ومتى صدقت إحداهما كذبت الأخرى — وليس يمكن أن يجتمعا معا لا على صدق ولا على كذب — مثل قولك زيد خرج زيد لم يخرج / — وذلك بين بنفسه ف ١٤ ظ
عند التأمل[١] . وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب فى جميع المواد . وأما

(٤) فتسمى ل ، م ، د ، ش : فيسمى ف ، ق .
(٥) ما ... الاقسام ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(٦) هو ق ، د ، ش : — ف ، ل ، م .
(٧) او ... ضحاك ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(٢٤) (١) التامل ف : التصفح ل، ق ، م ، ش ؛ + اى التلبع (ح بد٢) ش .

المتضادة[2] [3]فلا يمكن[3] أن يصدقا معا[4]. وأما ما تحت المتضادة [5]فيمكن فيهما الصدق معا[5]. وأما المهملات فقد يمكن فيها[6] أن يكون حكمها حكم المتضادة [7]وحكم ما تحت المتضادة[7]، والسبب فى ذلك أن الألف واللام وما قام مقامهما فى سائر الألسنة مرة تدل[8] على ما تدل / عليه الأسوار الكلية ومرة تدل ل ١٤ ظ
على ما تدل عليه الأسوار الجزئية. فإذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة، ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة، وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا[9] معا — كقولنا[10] الإنسان أبيض الإنسان ليس بأبيض — متى كان ما يدل عليه الألف واللام هو

---

(٢) المتضادة ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + فتقتسم الصدق والكذب فى الضرورى والممتنع وتكذبان معا فى الممكنة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) فلا يمكن ف : وليس يمكن فيهما ل ، د ، ش ؛ وليس يمكن فيها ق ، م .

(٤) معا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + بل متى صدقت احداهما كذبت الاخرى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) فيمكن . . . معا ف : فتقتسمان الصدق والكذب ايضا فى الضرورية والممتنعة و تصدقان معا فى الممكنة ومتى كذبت احداهما صدقت الاخرى ضرورة مثال كذب المتضادتين معا فى الممكنة قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ومثال صدق ما تحت المتضادتين قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) فيها ف ، ل ، ق ، م ، ش : + ان تصدق معا فى المادة الممكنة وقد يمكن فيها ل ، ق ، م ، ش ؛ فيهما ان تصدق معا فى المادة الممكنة وقد يمكن فيهما د .

(٧) وحكم ... المتضادة ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٨) تدل ق ، م : يدل ف ، د ، ش ؛ (ه) ل .

(٩) يصدقا ل ، ق ، م ، ش : يصدق ف ، د .

(١٠) كقولنا ق : قولنا ف ، ل ، م ، د ، ش .

مايدل عليه البعض . وقد يمكن أن يكونا معا كاذبين متى كان مايدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه السور الكلى .

(٢٥) وإنما يمكن أن توجد أصناف هذه المتقابلات بالأحوال التى 18a12-14
وصفت من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائما وصدق بعضها معا وكذب بعضها معا متى تحفظ فيها بأن يؤخذ للإيجاب الواحد منها سلب واحد وللسلب الواحد إيجاب واحد مع سائر الشروط[1] التى قيلت ، لا متى أخذ للإيجاب الواحد أكثر من سالب واحد — مثل أن يؤخذ للموجب الكلى سالب كلى وسالب جزئى مثل أن يؤخذ[2] مقابل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض وليس كل إنسان أبيض — أو يؤخذ للسالب الكلى موجب جزئى وموجب كلى — مثل أن يؤخذ[2] مقابل قولنا ولا إنسان واحد أبيض إنسان ما أبيض كل إنسان أبيض . وإنما كان ذلك كذلك لأن السلب الواحد إنما يكون سلبا لإيجاب واحد . وكذلك الإيجاب الواحد إنما هو إيجاب لسلب واحد . والدليل على ذلك أن السالب إنما يسلب المعنى المحمول بعينه الذى أوجبه الموجب عن الشىء الموضوع بعينه الذى أوجبه له الموجب سواء كان ذلك الموضوع من المعانى الشخصية[3] أو من المعانى الكلية[4] قرن به سور كلى أو سور جزئى . فإنه إن كان المحمول فى الإيجاب غير المحمول فى السلب أو الموضوع فيه غير الموضوع فى السلب كان لذلك الإيجاب سلب آخر ولذلك السلب إيجاب آخر .

---

(٢٥) (١) الشروط ف : الشرايط ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٢) يؤخذ ف ، ق ، م ، د ، ش : نأخذ ل .
(٣) الشخصية ف : الكلية ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٤) الكلية ف : الشخصية ل ، ق ، م ، د ، ش .

والإيجاب أو السلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدا سواء كان الموضوع معنى جزئيا أو كليا قرن بالمعنى الكلى سور كلى[٥] أو لم يقرن به — مثل قولنا :

كل إنسان أبيض . ليس كل إنسان أبيض

الإنسان أبيض الإنسان ليس بأبيض

إذا وضعنا أن الإنسان والأبيض يدلان على معنى واحد .

18a18-28 (٢٦) فأما إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى واحد فليس الإيجاب واحدا ولا السلب واحدا . مثال ذلك إن وضع واضع للإنسان والفرس اسما واحدا — وهو ثوب مثلا — فقال الثوب أبيض الثوب ليس بأبيض ، لم يكن هذا الإيجاب إيجابا واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا ، وذلك أن قولنا حينئذ الثوب أبيض يدل على إيجابين لأنه يدل على ما يدل عليه قولنا الإنسان أبيض والفرس أبيض ، وهما قضيتان لا واحدة . وكذلك قولنا الثوب ليس بأبيض يدل على سلبين — وهو قولنا الفرس ليس بأبيض والإنسان ليس بأبيض . وإنما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذى هو قولنا الثوب[١] . وكذلك[٢] القضية التى يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة ، بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعانى التى يدل عليها الاسم المشترك . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتقابلات التى تكون من أمثال هذا القضايا

---

(٥) كلى ف ، م ، د ، ش ؛ — ل ؛ الكلى ق .

(٢٦) (١) الثوب ف ، ق ؛ ثوب ل ، م ، د ، ش .

(٢) كذلك ف ؛ لذلك ل ، ق ، م ، د ، ش .

المشتركة الأسماء — أعني المتناقضة والشخصية — ليس يجب أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا . وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة قضية واحدة ومتى لا تكون(*) .

ل ١٥ ر (٢٧) / فها هنا إذن ثلاثة أحوال ينبغي أن تشترط في المتقابلات وحينئذ تؤخذ[1] في التقابل على ما وصفنا . أحدها أن يكون[2] المحمول والموضوع[2] فيهما واحدا من جميع الجهات لا أن يكون[3] في أحدهما مأخوذا[3] بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة . والثاني أن يكون الإيجاب فيهما واحدا والسلب واحدا . والثالث أن يجعل المقابل للإيجاب الواحد سلبا واحدا . فقد تبين من هذا متى تكون المتقابلة متقابلة وكم أصناف المتقابلات وكيف أحوالها في التقابل .

18a29-30 (٢٨) ونقول : إن ما يقتسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائما

ف ١٥ ر في جميع المواد هي الشخصية / والمتناقضة . أما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى ، فواجب ضرورة أن يكون اقتسامها للصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب أو لم نعرفه . وذلك أن كون زيد موجودا الآن أو غير موجود من البين بنفسه أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب سواء تحصل لنا الصادق من[1] الكاذب أو لم يتحصل لنا ، إذ هو محصل الوجود في

(٢٧) (١) تؤخذ ف : توجد ل ، ق ، م ؛ يوجد د ، ش .
(٢) المحمول والموضوع ف ، ق ، م ، د ، ش : الموضوع والمحمول ل .
(٣) في أحدهما مأخوذا ف : مأخوذا في أحدهما ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٢٨) (١) من ف : عن ل ؛ — ق ، م ، د ، ش .
(*) انظر الفقرة ٥٧ .

نفسه . وكذلك الأمر فى الأشياء السالفة وفى الأمور الضرورية التى ليس يشترط فى وجودها زمان .

18a33-34 (٢٩) وأما الأمور الموجودة فى الزمان المستقبل — وهى الأشـياء الممكنة — فليس اقتسامها الصدق والكذب على التحصيل فى نفسه . وذلك أن الأمر فى هذه المتقابلات فى هذه المـادة لا يخلو من أقسام ، إما أن تكون مقتسمة للصدق والكذب ، أو لا تكون . ثم إن كانت مقتسمة للصـدق والكذب ، فإما أن يكون ذلك على التحصيل أو على غير التحصيل . وإن كانت غير مقتسمة للصدق والكذب ، فإما أن تكون[١] صادقتين[٢] معا ، أو كاذبتين[٣] معا أو يوجد فيهما الأمران معا[٤] .

18a25-18b5 (٣٠) فإن كان كل إيجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل فى نفسه فواجب فى كل شىء أن يكون إما موجـودا وإما غير موجود ، فيجب على هـذا متى قال إنسان فى شىء من الأشياء المستقبلة إنه سيكون وقال آخر إنه لا يكون ، أن يكون أحد هذين القولين هو الصادق والآخر هو الكاذب . وذلك أنه لا يمكن أن يوجد الأمران معـا — أعنى الكون ولا كون . وإنمـا كانت طبيعـة الموجود تابعة للقول الصـادق والقول الصادق تابع لهـا ، لأنه إن قال إنسان فى شىء ما إنه أبيض وكان صادقا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض ، وإن كان كاذبا فواجب أن يكـون[١] خارج النفس غير أبيض . وإن قلنـا

(٢٩) (١) تكون ف : يكونا ل ، ق ، ش ؛ تكونا م ؛ (ه) د .
(٢) صادقتين ف ، م : صادقين ل ، ق ، د ، ش .
(٣) كاذبتين ف ، م : كاذبين ل ، ق ، د ، ش .
(٤) معا ل ، م ، د ، ش : — ف ، ق .

(٣٠) (١) خارج النفس ف ، م ، د ، ش : — ل ، ق .

إنه غير أبيض وكان صادقا فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض ، وإن كان كاذبا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض . وكذلك عكس هذا وهو أنه إن كان الشيء خارج النفس أبيض فواجب أن يكون القول الصادق فيه إنه أبيض والكاذب إنه ليس بأبيض ، وإن كان خارج النفس غير أبيض فالقول الصادق فيه هو إنه ليس بأبيض والكاذب إنه أبيض .

(٣١) فإن كان الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب 18b6-9
في الأمور المستقبلة على أن أحدهما محصل الوجود في نفسه ، فالأمور المستقبلة ضرورية في وجودها وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق ومن غير سبب محصل ، ولا يوجد شيء يقال فيه إنه[١] ممكن أن يكون وأن لا يكون ، بل يكون كون الشيء أو لا كونه ضرورة . وذلك واجب لكون الصدق والكذب في أحد المتقابلين محصلا في نفسه ، وذلك أنه ليس يجوز أن يخرج منهما[٢] إلى الوجود غير الصادق من إيجاب كان أو[٣] سلب لأنه لوجاز ذلك لما كان الصدق في أحد المتقابلين محصل الوجود في نفسه . وإذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه ، كان إمكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد كما أنه إذا كان إمكان كون الشيء أو لا كونه على مثال واحد لم يكن الصدق والكذب في
ل ١٥ ظ المتقابلين / المقولين عليه محصل الوجود في نفسه ، ولا كان الشيء بالإيجاب أولى[٤] منه بالسلب ولا بالسلب[٥] أولى منه[٥] بالإيجاب ولا يصير كذلك من أجل أن موجبا أوجبه أو سالبا سلبه .

(٣١) (١) انه ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(٢) منهما ف ، ق ، م : منها ل ، د ، ش .
(٣) او ف ، ل ، ق ، م ، ش : + من ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .
(٤) اولى ل ، ق ، م ، د ، ش : او لا ف .
(٥) اولى منه ق ، م ، د ، ش : منه اولى ف ؛ اولا منه ل .

18b10-17 (٣٢) ويجب على هذا إن صار شيء من الأشياء أبيض فى وقت من الأوقات أن يكون القول فيه من قبل أن يصير أبيض إنه سيصير أبيض قولا صادقا وضروريا . وكذلك يكون القول فى كل شيء يكون قبل أن يتكون بأنه سيكون قولا صادقا ، كما كان فيه فى حين تكونه حتى يكون صدق القول بأنه موجود فى الموجود الحاضر كصدق القول بأنه سيوجد فى المستقبل . فإذا كان ذلك كذلك فليس يمكن فى الشيء الممكن — الذى هو غير موجود الآن ويقال فيه إنه سيوجد — أن لا يوجد . وما كان لا يمكن أن لا يوجد فمن المحال أن لا يوجد ، والشيء الذى من المحال أن لا يوجد فواجب أن يوجد . وما هو واجب فهو ضرورى الوجود . فجميع الأشياء إذن ضرورية الوجود . وإذا كان ذلك كذلك فليس هاهنا شي يحدث بالاتفاق[1] ولا شيء هو معد أن يكون وأن لا يكون . وذلك أن ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة — أعنى أن كونه ليس واجبا ضرورة — كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة فليس يحدث عن الاتفاق .

18b18-25 ف ١٥ ظ (٣٣) وأيضا فإنه ليس يجوز أن تقول[1] إن السلب والإيجاب / يجتمعان فى الأمور المستقبلة حتى يكونا صادقين معا ولا يرتفعان عنها[2] حتى يكونا كاذبين معا — مثل أن يكون قولنا فى الشيء إنه يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون صادقين معا أو كاذبين معا . فإنهما إن كانا كاذبين جميعا لزم عنه أن لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب فى جميع المواد ، وذلك شيء قد تبين خلافه

(٣٢) (١) بالاتفاق ف : باتفاق ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣٣) (١) تقول ف ، م ؛ نقول ل ؛ يقول ق ، ش ؛ (ه) د .

(٢) عنها ل ، ق ، م ، د ، ش : عنهما ف .

وكذلك يلزم[٣] إن كانا صادقين معا[*] . وأيضا فإنه يلزم إن كانا صادقين معا أن يكون الشيء موجودا معدوما معا ، وذلك محال مع أنه[٤] ترتفع أيضا[٤] طبيعة الممكن ، وإن كانا كاذبين لزم[٥] أن يكون الشيء لاموجودا ولا معدوما .

18b26-19 7 (٣٤) فهذا ما يلزم من المحال إن فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد تقتسمها على التحصيل في الأمور المستقبلة أو لا تقتسمها بأن يصدقا معا أو يكذبا معا . وهو ظاهرا أنه يلزم[١] شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وإنزالنا أن الأمور المستقبلة كلها ضرورية . أولها أنها تبطل الروية والاستعداد لدفع شر[٢] يتوقع أو التأهب لخير يحصل . فيكون ما يراه الإنسان من أنه إن فعل ما يجب كان ما يجب وإن لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب[٣] أمرا باطلا واعتقادا فاسدا[٣] — حتى إنه يلزم هذا من الشنعة أنه[٤] لو روى[٤] إنسان ما في حادث ما وقطع[٥] على أنه يحدث في[٥] عشرة آلاف سنة مثلا وأخذ في إعداد الأسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمرها إنسان وروى آخر في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ونظر[٦] في إعداد الأسباب التي تمنع حدوثه ، لكان

(٣) يلزم ف ، ق ، م ، د ، ش : يلزمه ل .

(٤) ترتفع أيضا ف ، ق ، م ، د ، ش : ايضا ترتفع ل .

(٥) لزم ف ، م : — ل ، ق ، د ، ش .

(٣٤) (١) يلزم ق ، د ، ش : (ه) ف ؛ تلزم ل ، م .

(٢) شر (ح يد ٢) ل ، ق ، م ، د ، ش : شي ف ، ل .

(٣) امرا . . . فاسدا ل ، ق ، م ، د ، ش : أمر باطل واعتقاد فاسد ف .

(٤) لو روى ف : ان روا ل ؛ ان روى ق ، م ، ش ؛ — د .

(٥) على ... في ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٦) نظر ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + في جميع هذا الزمان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر الفقرة ٢٤ والفقرة ٢٨ .

فعل كل واحد منهما باطلا وعبثا ورويته ساقطة لامعنى لها . وذلك أن الصادق منهما فى نفسه يجب ضرورة أن يكون هو الموجود سواء روى أحدهما فى إبطاله والآخر فى وجوده أو لم يرو واحد منهما فى ذلك . فانه يجب على هذا أن لا تكون الإرادة سببا لحدوث شىء من الأشياء بل تكون جميع الأشياء تجرى مجراها (٧) بالطبع وعلى ما لها من أحد المتناقضين وإن لم يرو مرو فى إيجاد شىء من ذلك أو منع وجوده . ويكون حكم من روى فى الشىء عشرة آلاف سنة مثل (٨) حكم من روى فيه زمانا يسيرا — أى زمان كان — بل يكون حكمه حكم من لم يرو فيه أصلا .

19a8-17 (٣٥) وهذه الأشياء كلها فى غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه . وذلك أنا نرى أن هاهنا أشياء مبدأ حدوثها الروية وأخذ الأهبة لها . وقد يظهر أيضا فى الأمور التى لا (١) تفعل أن فيها أشياء هى بطبعها معدة لأن يكون عنها الشىء
ل ١٦ و ومقابله على السواء — أعنى أنها ممكنة / أن يكون عنها الشىء أو لا يكون على السواء (٢) . ومثال ذلك أن الثوب قد يمكن فيه أن يتمزق قبل أن يسبق إليه البلى وقد يمكن فيه أن لايتمزق بل يبلى . وذلك أن إمكان هذين المعنيين فى الثوب هو

---

(٧) مجراها ف : مجاريها ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٨) مثل ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣٥) (١) لا ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) السواء ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + وذلك من جهة الفاعل والقابل معا ل ، ق ، م ، ش ؛ وذلك من جهة القابل والفاعل معا د .

على السواء . وكذلك يجرى الأمر فى جميع الأمور المتكونة فى هذه المادة التى فيها هذا النوع من الإمكان والقوة .

(٣٦) وإذا كان هذا هكذا فظاهر أنه ليس جميع الأشياء ضرورية بل 19a18-23
يظهر أن الأشياء صنفان ، إما ضرورية وإما ممكنة ، وأن [1] الممكنة ثلاثة أصناف . إما ممكنة على التساوى ، وهى التى لا يكون فيها وجود الشىء أحرى من عدمه ولا عدمه أحرى من وجوده . وإما ممكنة على الأكثر ، وهى التى يكون فيها أحد المتقابلين أحرى من الثانى بالوجود ويكون حدوث الثانى على الأقل . وفى هذا الجنس يوجد النوعان جميعا من الممكن — أعنى الذى على الأكثر والذى على الأقل .

(٣٧) وأما الضرورية فمنها ضرورية بإطلاق ، وهى الأشياء التى 19a24-28
وجودها دائما أو عدمها دائما . ومنها ضرورية لا بإطلاق ، وهى الأشياء التى وجودها ضرورى فى الوقت الذى هى فيه موجودة أو أشياء عدمها ضرورى فى الوقت الذى هى فيه معدومة . وهذه ضربان ، إما أشياء محمولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها مادامت موضوعاتها موجودة — مثل وجود النطق لإنسان ما [1] إذا وجد ذلك الإنسان — أو أشياء معدومة مادامت موضوعاتها غير موجودة ، وإما أشياء موجودة مادامت هى موجودة — مثل وجود الإنسان مادام موجودا .

---

(٢) السواء ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + من جهة الفاعل والقابل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣٦) (١) وان ف ، م ، د ، ش : فان ل ؛ — ق .

(٣٧) (١) ما ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

19a28-19b4 (٣٨) وإذا كانت هـذه هى أقسام طبيعة الوجود وكان واجبا أن تكون جهة اقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الموجود[١] خارج النفس، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب فى جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب فى أصناف الأمور الضروريات على التحصيل فى نفسه — أعنى على أن الصادق منهما والكاذب محصل فى نفسه — خارج النفس وإن لم تحصل[٢] / لنا معرفته وجهلنا كيف الأمر فيه. [٣] وأما فى المادة الممكنة فى الأمور المستقبلة[٣]، فإنهما أيضا يقتسمان الصدق والكذب. وذلك أنه واجب أن يوجد أحد المتناقضين فيما يستقبل لكن لا على التحصيل فى أنفسهما بل على أنهما فى طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ماهما عندنا. ولذلك لا يمكن أن يحصل فى هذا الجنس معرفة، إذ كان الأمر فى نفسه مجهولا. لكن ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوى فإن أحد المتقابلين فيه أحرى بالصدق من الثانى، إذا كان وجوده أحرى من لا وجوده. وفى هذا الجنس يمكن أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه — أعنى بحدوث ما شأنه أن يحدث على الأكثر — فيعم كل متقابلين من شأنهما أن يقتسما[٤] الصدق والكذب أنها يقتسمان الصدق والكذب فى الأمور المستقبلة فى المادة الممكنة لا على التحصيل. لكن أما فى الممكن الذى على التساوى فليس أحد المتقابلين فيه أحرى بالصدق من ف ١٦ ر

(٣٨) (١) الموجود ف : الوجود ل، ق، م، د، ش.

(٢) تحصل ف، م : (ه) ل، ش ؛ يتحصل ق، د.

(٣) واما ... المستقبلة ل، ق، م، د، ش : فى الامور المستقبلة واما فى المادة الممكنة ف.

(٤) يقتسما ل، ق، م، د، ش : يقتسم ف.

الآخر . وأما فى الممكنـة الأكثرية فأحد المتقابلين فيها [٥] أحرى بالصدق من الآخر . وأما فى الممكن على الأقـل فإن كذب أحد المتقابلين فيهـا [٦] أحرى بالكذب من الثانى .

(٣٩) فقد تبين من هــذا كيف اقتسام المتقابلين الصــدق والكذب فى جميع الأمور . وذلك فيما شأنه منهما أن يقتسم الصدق والكذب دائمـا وهى المتناقضات والشخصيات .

[١] الفصــل الثـالث

19b5-19 (٤٠) ولمـا كانت القضايا منها ثنائيــة — وهى التى محمولهـا كلمــة — ومنها ثلاثية — وهى التى محمولهـا اسم — وإنمـا سميت التى محمولهـا كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من محـمول وموضوع فقط وسميت التى محمولها اسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول، وكان الاسم والكلمة التى تؤلف منهما [١] القضايا إما إن يكونا محصلين أو غير محصلين ، فظاهر أن كل قضية ثنائيــة هى مؤلفة
ل ١٦ ظ إما من اسم محصل وكلمة محصلة — مثل قولنا / الإنسان يوجد — وإما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة — مثل قولنا لا إنسان لا يوجد — وإما من اسم محصل وكلمة غير محصلة — مثل قولنا الإنسان لا يوجد — وإما من اسم غير محصل

(٥) فيها ل ، م : فيه ف ، ق ، د ؛ فيهما ش .

(٦) فيها ل ، ق ، م ، د ، ش : فيهما ف .

عنوان (١) الفصل الثالث ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤٠) (١) منهما ل ، م ، د : منها ف ، ق ، ش .

وكلمة محصلة — مثل قولنا لا إنسان يوجد — لكن الكلمة الغير محصلة لم تجر العادة باستعمالها فى أمثال هذه القضايا — أعنى الثنائية . وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من حرف العدل ، إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل . فلذلك ليس توجد[2] فى الألسنة التى تستعمل[3] فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة . ولذلك يسقط من أصناف هذه القضايا الأربع[4] صنفان — الصنف الذى اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ، والصنف الذى اسم المحمول فيه غير محصل — ويبقى صنفان . فتكون المتقابلات التى فيها اثنين[5] والمقدمات أربعا[6] . فإذا ضربنا هذين الزوج من المتقابلات فى الستة الأزواج من المتقابلات التى تقدمت[7][*] تكون المتقابلة فى القضايا الثنائية اثنى عشر[8] والقضايا أربعا وعشرين[9] . ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية إما أن تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر وإما أن تكون دالة على الزمان المستقبل وإما أن تكون دالة على الزمان الماضى فإذا ضربنا هذه الثلاثة[10] فى الأربع وعشرين[11] قضية ، تكون القضايا

(٢) توجد ف ، م : يوجد ل ، ق ، د ، ش .
(٣) تستعمل ل ، م : يستعمل ق ، د ، ش ؛ (ه) ف .
(٤) الاربع ف : الاربعة ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٥) اثنين ف ، ق ، م ، د ، ش : اثنتين ل ، (ح يد٢) ش .
(٦) اربعا ف : اربع ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٧) التى تقدمت ف : المتقدمة ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٨) اثنى عشر ف : اثنى عشرة ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٩) اربعا وعشرين ل ، ق ، م ، د ، ش : اربع وعشرون ف .
(١٠) الثلاثة ف ، ق : الثلاث ل ، م ، د ، ش .
(١١) عشرين ف : العشرين ل ، ق ، م ، د ، ش .
(*) انظر الفقرة ٢٣ .

الموجودة فى هذا الجنس اثنين[١٢] وسبعين قضية وستا وثلاثين مقابلة . فإن ضربناها فى المواد الثلاث — الذى هو الممكن والضرورى والممتنع — كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتى قضية وست عشرة قضية .

19b20-26 (٤١) وأما القضايا الثلاثية فإنها ضعف القضايا الثنائية ، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها . وذلك أنه تتأتى فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات — أعنى الصنف الذى يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهى التى تعرف بالبسيطة مثل قولنا الإنسان يوجد عدلا الإنسان ليس يوجد عدلا ، والصنف الذى يكون فيه أسماؤهما غير محصلين مثل قولنا لا إنسان يوجد لا عدلا لا إنسان ليس يوجد لا عدلا ، والصنفان الباقيان أعنى الذى يكون أحدهما محصلا والآخر غير محصل وذلك إما[١] المحمول وإما الموضوع[١] ومقابلاتها .

(٤٢) والقضايا الثلاثية التى موضوعها[١] اسم محصل ومحمولها إما اسم محصل وإما اسم غير محصل إذا وضعت مع مقابلاتها فى شكل ذى أربعة أضلاع ووضعت المتقابلات[٢] على الضلعين اللذين فى عرض الصفح والغير متقابلة[٣] على الضلعين اللذين فى طول الصفح على أن تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من / البسيطة مع الموجبة من المعدولة على
ف ١٦ ظ
ضلع واحد أيضا ، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة فى التلازم كحال

(١٢) اثنين ف ، م : اثنتين ل ، ق ، د ، ش .

(٤١) (١) المحمول وإما الموضوع ف : الموضوع وإما المحمول ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤٢) (١) موضوعها ل ، ق ، م ، د ، ش : موضوعهما ف .

(٢) المتقابلات ف : المتقابلة منها ل ؛ المقابلة منها ق ، م ، د ، ش .

(٣) متقابلة ف : المتقابلة ل ، د ، ش ؛ المقابلة ق ، م .

القضايا العدمية مع البسيطة فى التلازم أيضا [*] . وليس توجد [٤] حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة ، وذلك فى جميع أصناف المتقابلات الستة [٥] . وأعنى بالقضايا العدمية هاهنا القضايا التى يدل اسم محمولها إما على العدم الذى تقدم رسمه [**] — مثل قولنا الإنسان جاهل — وإما على أخس الضدين — مثل قولنا الإنسان جائر . فلننظر من ذلك أولا فى المهملات ولنضعها فى شكل ذى أربعة أضلاع على ما شرطنا ولنضع أيضا العدميات تحت المعدولة على مثل ما [٦] وضعنا المعدولة مع البسيطة ، وذلك بأن نضيف إلى الشكل ذى الأربعة الأضلاع شكلا آخر يشارك الشكل الأول فى أحد أضلاعه . مثال ذلك أنا نضع شكل آ بَ جـ دَ ، ونضع الشكل المتصل [٧] به شكل [٨] جـ د هـ زَ [٨] . ونضع على ضلع [٩] آ بَ الموجبة البسيطة ومقابلتها — وهى / الإنسان يوجد عادلا الإنسان ل ١٧ و
ليس يوجد عادلا — وعلى ضلع جـ دَ السالبة المعدولة ومقابلتها — وهى الإنسان ليس يوجد لا عادلا الإنسان يوجد لا عادلا — وعلى ضلع هـ زَ السالبة العدمية

---

(٤) توجد ف : يوجد ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) الستة ف : الست ل ، ق ، م ، ش ؛ السلب د .

(٦) ما ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٧) المتصل ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٨) جـ د هـ زَ ل : جـ هـ زَ دَ ف ، م ؛ هـ زَ ق ؛ هـ دَ د ؛ هـ زَ دَ ش .

(٩) ضلع ق ، م ، د ، ش : — ف ؛ ضلعه ل .

(*) يظهر أن الشكل الذى يصفه ابن رشد هو هكذا :

الإنسان يوجد عادلا	الإنسان ليس يوجد عادلا
الإنسان ليس يوجد لا عادلا	الإنسان يوجد لا عادلا

(**) انظر تلخيص كتاب المقولات ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٩٢ والفقرة ٩٣ .

ومقابلتها — وهى الإنسان ليس يوجد جائرا الإنسان يوجد جائرا فإذا تؤملت هذه القضايا على هذا الوضع (*) :

الإنسان يوجد عادلا آ	بَ الإنسان ليس يوجد عادلا
الإنسان ليس يوجد لا عادلا جـ	دَ الإنسان يوجد لا عادلا
الإنسان ليس يوجد جائرا هـ	زَ الإنسان يوجد جائرا

وجدت التى على الأضلاع منها فى عرض الصفح لا تتلازم لأنها متقابلة . وقد عرفت(١٠) فيما تقدم حالها فى التقابل (**) .

(٤٣) وإذا تأملت(١) التى على الضلع منها فى طول الصفح وجدت السالبة المعدولة تلزم فى الصدق عن(٢) الموجبة البسيطة وليس ينعكس الأمر فيها . وذلك أنه إذا صدق قولنا الإنسان يوجد عادلا ، صدق قولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا . وليس يلزم إذا صدق قولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا أن يصدق قولنا الإنسان يوجد عادلا ، لأن قولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا يصدق على الإنسان العادل وعلى الإنسان الذى لا يتصف لا بالعدل ولا بالجور — وهو الصغير — وعلى الإنسان الذى ليس بمدنى . فإذن السالبة المعدولة أعم صدقا من الموجبة البسيطة ، لأنها تصدق على ثلاثة والموجبة البسيطة على واحد . وإذا وجد العام ، ليس يلزم أن يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام . مثال ذلك

(١٠) عرفت ف ، ق ، م ، د : عرف ل ؛ — ش .

(٤٣) (١) تأملت ف ، م ، د ، ش : توملت ل ؛ — ق .

(٢) عن ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(*) يوجد الشكل فى نسخة ف .

(**) انظر الفقرة ٢٣ .

الحيوان والإنسان ، فإنه إذا وجد الإنسان وجد الحيوان وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان .

(٤٤) وأما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فإنها توجد فى الصدق بعكس هذا — أعنى أن السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس. وذلك أن السالبة البسيطة أعم صدقا من الموجبة المعدولة ، إذ كان قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا يصدق على الإنسان الجائر وعلى الإنسان الذى ليس بجائر ولا عادل — وهو الغير مدنى — وعلى الطفل . وقولنا الإنسان يوجد لا عادلا إنما يصدق على الجائر فقط ، لأن قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم هو رفع الشىء عما شأنه أن يوجد فيه فى الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه على ما حد قبل (*) . فالموجبة المعدولة تصدق على واحد والسالبة البسيطة على ثلاثة .

(٤٥) وأما إذا نظر تلازمها فى الكذب فيوجد الأمر بعكس هذا — أعنى أن الموجبة البسيطة تلزم عن السالبة المعدولة . وذلك أن السالبة المعدولة أخص كذبا من الموجبة البسيطة ، لأن قولنا الإنسان يوجد عادلا يكذب على الجائر وعلى الإنسان الذى ليس بعادل ولا جائر ، وقولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا إنما يكذب على الجائر فقط . وكذلك يلفى [(١)] الحال فى تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فى الكذب بعكس تلازمها فى الصدق — أعنى أن اللازم فيها يعود ملزوما عنه .

(٤٦) وإذا تؤملت العدمية مع البسيطة فى هذا التلازم وجد حالها فى الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة [(١)] . وأما التى على القطر منها — وهو

(٤٥)　(١) يلفى ف : تلفى ل ، م ؛ تلق ق ، ش ؛ (ه) د .
(٤٦)　(١) البسيطة ل ، ق ، م ، د ، ش : البسايط ف .
(*) انظر تلخيص كتاب المقولات ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٩٢ والفقرة ٩٣ .

قطر آ دَ — فهى متضادة من جهة المواد . وستعرف حالها فيما يستقبل (*) .

(٤٧) وإذا وضعت سائر أصناف المتقابلات هذا الوضع وجدت حالها 19b31-23
فى التلازم حالا واحدة (١) — أعنى المتناقضات والشخصيات / والمتضادة وما تحت ف ١٧ ر
المتضادة . وأما حال ما كان منها على الأقطار فى صنف صنف فيختلف ، وذلك أن منها ما يمكن أن يصدقا معا ومنها ما يمكن أن يكذبا معا . وأرسطو لم يذكر من هذه إلا التى ذكرناها فقط ، وأرجأ الأمر فيها إلى كتاب القياس (**) . والقانون
العام فى تعرف / هذه المتلازمات أن كل مقدمتين من هذه اتفقتا فى الكمية — وهو ل ١٧ ظ
السور — واختلفتا فى الكيفية — وهو السلب والإيجاب (٢) والعدل وعدم العدل (٢) — فهى متلازمة — أعنى أن الأعم منها يلزم الأخص . وأما التى لا تتلازم فهى المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل (***) .

(٤٨) والقضايا الثلاثية إذا أخذ موضوعها باسم غير محصل ومحمولها مرة 19b33-20a3
باسم محصل ومرة باسم غير (١) محصل حدث فى هذا الجنس بسائط ومعدولات موجبات وسوالب غير التى سلفت . فتكون البسائط فيها ما كان محمولها اسما محصلا — كما كان ذلك فى الصنف الأول من البسائط — والمعدولات التى محمولها اسم غير محصل . وذلك أن اعتبار القضية فى كونها بسيطة أو معدولة هو من جهة المحمول ، لا من جهة الموضوع . فتكون البسيطة الموجبة فى هذا الجنس

(٤٧) (١) واحدة ل ، ق ، م ، د ، ش : واحدا ف .
(٢) والعدل ... العدل ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٤٨) (١) غير ف ، ق ، م ، د ، ش : (مرتين) ل .
(*) انظر الفقرة ٤٧ .
(**) انظر تلخيص كتاب القياس ، النشرة المذكورة ، الفقرات ٣٣٧ — ٣٤٢ بالمقارنة مع كتاب القياس لأرسطو ص ٦٣ ب س ٣١ إلى ص ٦٣ بَ س ٢٧ .
(***) انظر الفقرة ٤٦ والفقرة ٤٢ .

مثل قولنا لا إنسان يوجد عادلا ، وسالبتها لا إنسان ليس يوجد عادلا وتكون[٢] معدولتها الموجبة قولنا لا إنسان يوجد لا عادلا ، وسالبتها لا إنسان ليس يوجد لا عادلا . وهو بين أن هاتين المتقابلتين اللتين تحدث فى هذا الجنس من الثلاثية — أعنى التى موضوعها اسم غير محصل — غير المتقابلتين اللتين تحدثان[٣] فى الصنف من القضايا التى موضوعها اسم محصل ، فإن موضوع هذه هو عدم موضوع تلك ، وقد لخصت أصناف العدم الذى يدل عليها الاسم الغير محصل[٤] فى غير هذا الموضع[*] .

(٤٩) وهذا الصنف من القضايا إذا عمل منها سوالب فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل فيها ولا يجزى أحدهما عن صاحبه ، بل ينبغى أن يرتب حرف السلب فيها . أما فى ذوات الأسوار فمع السور كالحال فى الصنف الأول من القضايا الثلاثية ، وأما فى المهملات والشخصية فمع الكلمة الوجودية . وأما حرف العدل ، فيرتب فيها أبدا مع الموضوع حتى يكون أما فى القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه بحرف السلب مرتين — وذلك مع السور فى القضايا المسورة ومع الموضوع ، ومع الكلمة الوجودية ومع الموضوع فى المهملات والشخصيات . وأما فى المعدولة فثلاث مرات ، مرة مع السور أو الكلمة الوجودية[١] وثانية مع الموضوع وثالثة مع المحمول . وليس يجزى أحد حرفى السلب فيها عن الأخر —[٢] أعنى ليس يقوم حرف العدل مقام حرف السلب فى الحقيقة — وإن

(٢) تكون ل ، م : يكون ق ، ش ؛ (ه) ف ، د .

(٣) تحدثان ف ، ق : تحدث ل ؛ يحدث م ، د ، ش .

(٤) محصل ف : المحصل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤٩) (١) الوجودية ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٢) اعنى ... كذب ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر الفقرة ٦ والفقرة ١٠ وكذلك تلخيص كتاب المقولات ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٩٢ والفقرة ٩٣ .

كان كلاهما سلبا ، لكن حرف العدل إذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا يكذب وحرف السلب إذا قرن بموضوعه صدق أو كذب[٢] . مثال ذلك أن سلب قولنا : كل إنسان يوجد عادلا قولنا ليس كل لا إنسان يوجد عادلا لا قولنا ليس كل إنسان يوجد[٣] عادلا . وسلب قولنا كل لا إنسان يوجد لا عادلا قولنا ليس كل لا إنسان يوجد لاعادلا ، وذلك بأن نأتى[٤] بحرف السلب فى ثلاثة مواضع لا بأن نأتى به فى موضعين — مثل[٥] أن نقول ليس كل انسان يوجد لا عادلا .

20a4-23 (٥٠) وكذلك الحال فى الثنائية التى فى هـذا الجنس — أعنى فى البسيطة منها ، لأنه قـد قلنا إنه لايوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة[*] . فإن حـرف السلب[١] فى هذه أيضـا ينبغى أن يرتب فيهـا مرتين ، مـرة مع الموضوع ، ومرة مع السور فى ذوات[٢] السور أو مع الكلمة نفسها فى الشخصية والمهمـلات ولا يكتفى بأحدهما أيضا دون الثانى . مثال ذلك أنه كما أن سلب قولنا كل إنسان يمشى — وهى التى موضوعها اسم محصل — هو قولنا ليس كل إنسـان يمشى كذلك سلب قولنـا كل لا إنسان يمشى قولنـا ليس كل لا إنسان يمشى ، لا قولنـا ليس كل إنسان يمشى ولا ليس كل إنسان لايمشى . فإن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولاحرف العدل يقوم مقامه ، إذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذى يرفعه الآخر . وذلك أن حرف السلب

(٣) يوجد ل ، ق ، م ، د : يوخذ ش ؛ — ف .

(٤) نأتى ف : تأتى فى ذلك ل ، م ؛ تأتى فى ق ؛ يتأتى فى ذلك د ؛ نأتى فى ذلك ش .

(٥) مثل ف ، ق ، م ، د ، ش : مثال ل .

(٥٠) (١) السلب ف ، ق ، م ، د ، ش : السالب ل .

(٢) ذوات ل ، ق ، م ، د ، ش : ذات ف .

(*) انظر الفقرة ٤٠ .

فى ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلى الذى تضمنه السور الكلى أو الحكم الجزئى الذى تضمنه السور / الجزئى . وأما حرف العدل فإنما يرفع / الموضوع الكلى (٣) أو المحمول الكلى (٣) لا الحكم الكلى . وذلك أن السور الكلى المقرون بالقضية ليس يدل على أن المعنى الموضوع كلى فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلى الموضوع ، بل إنما يدل على أن الحكم على المعنى الكلى كلى . وذلك بين فى المهملات ، فإنه ليس كونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعانى الموضوعة فيها كلية إذ كانت دلالات (٤) الألفاظ عليها دلالة كلية — مثل قولنا الإنسان عادل ، الإنسان ليس بعادل ، فإن لفظ الإنسان يدل على معنى كلى وإن لم يقرن به لفظ كل . ولو كانت لفظة كل هى التى تدل على أن المعنى كلى ، لكانت لفظة الإنسان لا تدل على معنى كلى إلا إذا قرن بها كل . ولذلك ما يجب أن يقرن حرف السلب فى القضايا المسورة التى موضوعاتها أسماء غير محصلة — متلازمة كانت أو متعاندة (٥) — مع السور ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع . فإن كانت معدولة أعيد ثالثة مع المحمول . وإن كانت غير معدولة اكتفى بإعادته مع الموضوع . وقد تأتى مواضع فى المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب فى اقتسام الصدق والكذب (٦) فى جميع المواد وتأتى مواضع ليس يلزم ذلك فيها .

ل ١٨ و
ف ١٧ ظ

20a23-26 (٥١) فأما الموضع الذى قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب ، فهى القضايا الشخصية إذا أخذت موضوعاتها موجودة (١) فى الوقت الذى من شأنها

---

(٣) أو المحمول الكلى ف ، ق ، م ، د : — ل ؛ والمحمول الكلى ش .
(٤) دلالات ل ، ق ، م ، د ، ش : دلالة ف .
(٥) متعاندة ف ، ق ، م ، د ، ش : متباينة ل .
(٦) والكذب ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .
(٥١) (١) موجودة ف ، ل ، ق م ، د ، ش : + و ل .

أن تتصف بالملكة أو العدم المقابل لها . مثال [٢] ذلك إذا [٢] سأل سائل [٣] عن سقراط هل هو [٣] عدل أو ليس بعدل فكان الجواب الصادق فيه أنه ليس بعدل فأجاب السائل مكان قوله [٤] إنه ليس بعدل إنه لاعدل . فإن قوة قولنا هاهنا لاعدل هو قوة قولنا ليس بعدل، إذ كان قولنا سقراط عدل أو لا عدل إذا اتفق أن وجد فيه الشرطان المتقدمان يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا سقراط عدل أو ليس بعدل .

(٥٢) وقد يمكن فى هذا الموضع كما يقول المفسرون إذا كان قصد السائل أن يتسلم من المجيب مقدمة موجبة فأجابه بالسالبة ، أن يأخذ بدل السالبة معدولتها فينتفع بها إذا وضعها من القياس فى الموضع الذى إنما ينتفع فيه بالموجبة لابالسالبة — مثل الصغرى من الشكل الأول . فإن الصغرى متى كانت سالبة فى الشكل الأول لم ينتفع بها فى الإنتاج على ما سيبين فى كتاب القياس [*] . وقد ينتفع السائل بهذه الوصية أيضا إذا أراد أن ينتج عن السالب شيئا مناقضا . لكن ما فسرنا نحن به الموضع هو أليق بغرض هذا الكتاب .

20a26-31 (٥٣) وأما الموضع الذى لايكون فيه قوة حرف العدل إذا قرن مع الملكة [١] قوة حرف السلب فى اقتسام الصدق والكذب ، فهى القضايا الكلية فى هذه

(٢) ذلك اذا ف : ذلك انه ان ل ؛ ذلك انه اذا ق ، م ، د ، ش .

(٣) عن ... هو ف : هل سقراط ل ، ق ، م ، د ؛ هل سقراط وا ش .

(٤) قوله ف : قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥٣) (١) الملكة ف ، ل : الكلمة (ح يد٢) ل ، ق ، م ، د ؛ الكلية ش .

(*) انظر تلخيص كتاب القياس لابن رشد ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٣٣ وكذلك الفقرة ٤١ والفقرة ٤٣ .

المـادة — مثل أن يسأل سائل هل كل إنسان حكيم ، أو ليس كل إنسان حكيما فيجيب المجيب بدل قوله ليس كل إنسان حكيما كل إنسان لاحكيم . وذلك أن الذى يقابل قولنـا كل إنسان حكيم مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائما بها هو قولنـا ليس كل إنسان حكيما لا قولنـا كل إنسان لاحكيم ، إذ كان قولنا حكيم ولاحكيم قوته قوة المتضادين — وهو قولنـا كل إنسان حكيم ولا إنسان واحد حكيم . والمتضادان قد[٢] يكذبان معا فى هذه المـادة كما تبين قبل[*] .

(٥٤) والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل والكلمة المحصلة 20a32-37 والغير محصلة[١] ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب[٢] . فإنه ليس قولنا لا إنسان يدل فى الألسنة التى تستعمل فيها أمثال هـذه الأسماء على ما يدل عليـه قولنا ليس بإنسان . فإن قولنا ليس بإنسان يدل على موضوع سلب عنه الإنسانية و إن لم يصرح به فى هـذا القول ، فهو لذلك قول مركب . وكذلك يدل عليـه قولنـا ليس بصحيح . وأما قولنـا لا إنسان ولاصح ، فإنه لايدل دلالة السلب إذا قيل من غير أن يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها ، بل إنمـا يدل قولنا لا إنسان على عدم الإنسانية وقولنـا لاصح على عدم الصحة وهو المعنى المفـرد الذى يدل عليه قولنـا مرض . ويظهـر أنه ليس دلالتهـا دلالة السلب من أن / السلب ل ١٨ ظ يصدق أو يكذب . وأما قولنا لا إنسان ، فليس هو لاصادقا ولا كاذبا . وذلك أنه إذا كان قولنـا إنسان ليس بصادق ولا كاذب مالم يقرن به خبر مع أنه يدل

(٢) قد ف ، م : — ل ، ق ، د ، ش .

(٥٤) (١) محصلة ف : المحصلة ل ، م ، د ، ش : — ق .

(٢) للسلب ف : والسلب ل ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر الفقرة ٤٧ .

على ملكة وصورة موجودة ، فأحرى أن يكون قولنا لا إنسان لايدل على صدق أو كذب إذ كان ليس يدل على وجود محصل وإنما يدل على وجود غير محصل .

20a37-40 (٥٥) والقضايا التى موضوعها اسم غير محصل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة فى القضايا التى موضوعها اسم محصل . وذلك أن قولنا كل لا إنسان يوجد لاعادلا — وهى الموجبة[1]
ف ١٨ ر / المعدولة[1] فى هذا الجنس — تدل على ما يدل عليه قولنا ليس يوجد شىء مما هو لا إنسان عادلا — وهى السالبة البسيطة . وليس بين هذا الصنف من القضايا — أعنى التى موضوعها اسم غير محصل — وبين الصنف من القضايا التى موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل .

20b1-13 (٥٦) وإذا تبدل ترتيب اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة فى القضايا الثلاثية أو اسم الموضوع أو المحمول — أعنى الكلمة — فى الثنائية — أعنى[1] مثل أن يقدم منها ما شأنه أن يؤتى به أخيرا أو[2] يؤتى أولا بما شأنه منها أن يؤتى به ثانيا أو يؤتى متأخرا بما شأنه منها أن يؤتى به متقدما وبالجملة أن يغير ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولا والموضوع موضوعا — فإن القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة الصدق إن كانت صادقة ، أو الكذب إن كانت كاذبة . ومثال ذلك قولنا يوجد الإنسان عدلا يوجد عدلا الإنسان ، فإن هذه القضية هى واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قام وقام زيد . فإنه لو لم تكن القضايا التى

(٥٥) (١) الموجبة المعدولة ل ، ق ، م ، د ، ش : المعدولة الموجبة ف .

(٥٦) (١) أعنى ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) أو ف : أعنى أن ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .

لاتختلف إلا فى ترتيب أجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة ، للزم أن يكون لقضية واحدة أكثر من سالب واحد . وقد تبين أنه ليس للموجب الواحد إلا سالب واحد (*) . وذلك أنه إن لم يكن قولنا يوجد الإنسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الإنسان قضية واحدة بل قضيتين مختلفتى المعنى ، وكان سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا قولنا ليس يوجد الإنسان عدلا وسلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ليس يوجد عدلا الإنسان ، وكان قولنا أيضا ليس يوجد عدلا الإنسان بين أنه سلب لقولنا يوجد الإنسان عدلا للزم[٣] أن يوجد لقولنا يوجد الإنسان عدلا سلبان ، أحدهما قولنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، والآخر ليس يوجد عدلا الإنسان — وهو سلب القضية التى وضعنا أنها مغايرة فى المعنى لقولنا يوجد الإنسان عدلا وهو قولنا يوجد عدلا الإنسان . [٤] فإنه أعرف أن هذين السلبين هو سلب واحد[٤] [٥] من أن هاتين الموجبتين موجبة واحدة[٥] . فقد بان أن الأسماء والكلم التى هى أجزاء القضايا متى ... رتبها فى القول عن العادة الجارية فى ذلك اللسان — أعنى عن الترتيب الذى هو الأفصح — وبقى المحمول محمولا والموضوع موضوعا[٦] ، أنها تبقى تلك القضية بعينها .

20b14-22 (٥٧) وإذا أوجب اسم واحد لأسماء كثيرة أو أوجبت[١] أسماء كثيرة لاسم واحد أو سلب اسم واحد عن أسماء كثيرة أو سلبت أسماء كثيرة عن اسم

(٣) للزم ف : لزم ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٤) فانه ... واحد ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(٥) من ... واحدة ق ، م ، د ، ش : — ف ، ل .
(٦) موضوعا ل ، ق م ، د : — ف ، ش .
(٥٧) (١) اوجبت ل ، ق ، م ، د ، ش : اجبت ف .

(*) نظر الفقرة ٢٥ .

واحد ، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجابا واحدا ولا ذلك السلب سلبا واحدا ، كما أنه إذا أوجب اسم واحد لاسم واحد أو[٢] سلب عنه لايكون إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا ما لم يكن المعنى الذى يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا — على ماقيل فيما سلف — إلا أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد[*] . وذلك إما بأن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة — وهى التى يدل كل واحد منهما على معنى واحد — أو يكون ماتدل عليه الأسماء الكثيرة أجزاء حد أو رسم لشىء واحد — مثل قولنا الإنسان حيوان والإنسان ناطق ، فإن المجتمع من هذين المحمولين هو حد للإنسان[٣] ، وذلك أن الإنسان حيوان ناطق . وكذلك إن كان أيضا رسما له — مثل قولنا إن[٤] الإنسان حيوان والإنسان ذو رجلين — فإن المجتمع هو رسم للإنسان وهو أنه حيوان ذو رجلين . ولفظ الإنسان يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلا . فأما إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدا فليس الإيجاب / لها إيجابا واحدا ولا السلب لها سلبا واحدا . ل ١٩ و
وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا . ومثال ذلك حملنا على الإنسان أنه أبيض وأنه يمشى ، فإن هذين إذا حملا مجموعين على الإنسان فقيل الإنسان أبيض يمشى لم يدل على معنى واحد إلا بالعرض . والحال فى هذه كالحال فى المحمول الذى هو لفظ مشترك يدل على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد ، أو كالموضوع الذى هو لفـظ مشترك

(٢) او ف ، ق ، م ، د ، ش : و ل .

(٣) للانسان ف : الانسان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) ان ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر الفقرة ٢٦ والفقرة ٢٧ .

إذا حمل عليـه محمول واحد يدل على معنى واحد — أعنى أنه كما أن القضية التى المحمول لهـا لفظ مشترك ليست قضية واحدة ولا القضية التى فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة كذلك الحـال فى القضية التى توجب[٥] فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد أو التى يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة ، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمـولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحدا .

(٥٨) والقضايا التى محمولهـا أو موضوعها اسم مشترك ، لمـا كانت قضايا 20b23-26
كثيرة لم يكن ينبغى / أن يكون السؤال الجدلى عنها سؤالا واحدا ولا الجـواب ف ١٨ ظ
الجدلى جوابا واحدا ، وإن[١] كانت جميع المعانى التى يدل عليها الاسم المشـترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد ، أو كانت جميـع المعانى التى يدل عليها الاسم المشترك المحمول تصدق[٢] على الموضوع الواحد[٣] ، أو كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد[٤] منهما على معان كثيرة إلا أن جميع المعـانى التى يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعانى التى يدل عليها لفظ الموضوع على ماتبين[٥]

(٥) توجب م ، د ، ش : يوجب ل ، ق ؛ (ﻫ) ف .

(٥٨) (١) وإن ف ، ق ، م ، د ، ش : ان ل .

(٢) تصدق ف : يصدق ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) الواحد ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + وكانت المعانى الكثيرة هى المحمول (مع علامة الاغفال) ل ؛ سواء كانت المعانى الكثيرة هى الموضوع (ح يد ٢ بحروف عبرية) ل ؛ اذ كانت المعانى الكثيرة هى المحمول ق ، د ؛ او كانت المعانى الكثيرة هى المحمول م ، ش .

(٤) واحد ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٥) تبين ف ، ق ، م ، د ، ش : يبين ل ؛ بين د .

فى كتاب الجدل[*] . فإن المجيب على طريق الجدل ليس عليه أن يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعانى التى يقال عليها ذلك الاسم المشترك ، إذ كان المجيب والسائل فى مرتبة واحدة من معرفة الشىء الذى فيه يتناظران . و إنما قصد السائل على طريق الجدل أن يتسلم من المجيب أحد جزءى النقيض الذى يريد أن يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب . فمتى سأل السائل[٦] المجيب فى الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ فسلم له المجيب أحد جزءى النقيض فوضع السائل من احد تلك المعانى مقدمة يروم أن ينتج منها ماقصد إبطاله على المجيب ، كان للمجيب حينئذ أن يقول لم أسلم هذا المعنى و إنما الذى سلمت معنى كذا وكذا ، فلا ينتفع السائل حينئذ بتسليم المجيب له أحد جزءى النقيض .

-30 (٥٩) وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلم إصلاح[١] السؤال بتفصيل مايدل ذلك الاسم المشترك عليه . ولذلك لم يكن هذا السؤال سؤالا جدليا لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضى تفصيل مايدل عليه الاسم المشترك — مثل أن يسأل سائل ماهو العين ، فإن المجيب له يقول إنه يدل على معان شتى ، على الجارحة وعلى عين الماء وعلى[٢] عين الشمس وغير ذلك . وأما السؤال الجدلى فلما كان إنما يسأل السائل فيه بجزءى النقيض ليسلم له أحدهما — مثل أن يسأل هل كذا كذا أو ليس بكذا — فقد ينبغى أن يكون

---

(٦) السائل ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٥٩) (١) اصلاح ف : ان يصلح ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .

(٢) وعلى ف : على ل ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر تلخيص كتاب الجدل لابن رشد ، تحقيق بتروث وهريدى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩) الفقرة ٣٣٥ .

السؤال محدودا ليكون الجواب الذى يقع عليه محدودا ، وذلك إنما يكون[٣] إذا كان السؤال[٣] بالاسم المتواطئ .

(٦٠) ولما كانت المحمولات الكثيرة التى تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة أحوال — إما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذى قلنا إن المجتمع منها يكون قضية واحدة[*] ، وإما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت صدقت إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالعرض ، وإما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا ، وإما محمولات إذا أفردت صدقت وإذا جمعت كذبت — فقد ينبغى أن نعطى القانون الذى به تبين[١] هذه المحمولات بعضها من بعض بعد أن نبين أنه ليس واجبا أن يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من غير أن ينطوى فى ذلك كذب ولا فضل .

(٦١) فنقول : إنه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التى تصدق فرادى 20b31-21a8
تصدق مجموعة من غير أن يكون الكلام هذرا وفضلا . وذلك بين من قبل المواد
ل ١٩ ظ / ومما يلحق هذا الوضع إن سلمناه من الشناعة . أما من قبل المواد ، فإنه قد يصدق على زيد أنه طبيب ويصدق عليه أنه بصير — أى حاذق — وليس يلزم أن يصدق عليه الأمران جميعا حتى نقول فيه إنه طبيب بصير . وأما الشناعة التى تلحق من قال إن كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير أن يلحق القول هذر ، فأحدها أنه إن كان قولنا فى زيد إنه إنسان حقا وإنه أبيض حقا فيجب

---

(٣) اذا كان السوال ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦٠) (١) تبين ف ، د ؛ تتبين ل ؛ يتباين ق ؛ يتبين م ؛ يتباين ش .

(*) انظر الفقرة ٥٧ .

أن يكون القول بإجماعهما[1] حقا — أعنى أن يكون زيد إنسانا أبيض. وإن كان حملنا عليه أيضا أنه إنسان أبيض وأنه أبيض على أنهما محمولان مفردان، فقد يجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض أبيض. وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد، صدق عليه أنه[2] إنسان أبيض إنسان أبيض أبيض من غير أن يكون فى الكلام هذر ولا فضل وإن مر الأمر إلى غير نهاية، وذلك شنيع. وأيضا فإنه إذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم أن تصدق[3] عليه جميع التراكيب التى تعرض من تلك المفردات — أعنى إذا ركب بعضها إلى بعض — وهى غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية — مثل أنه إن صدق عليه أنه إنسان وأنه أبيض وأنه يمشى فيجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض يمشى وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى وأنه إنسان إنسان إنسان أبيض يمشى. وكذلك أنه أبيض أبيض ويمشى يمشى، فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية. فقد تبين من هذا أنه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا على ما كان يرى كثير من القدماء.

21a9-19 (٦٢) وإذ قد تبين هذا فلننظر متى يكون من المعانى الكثيرة التى تحمل على
ف ١٩ معنى / واحد ومن[1] المعنى الواحد الذى يحمل على معان كثيرة قضية واحدة — وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المعانى الكثيرة معنى واحدا وصادقا — ومتى لا يكون. فنقول: إنه متى لم يكن حمل تلك المعانى الكثيرة على الموضوع حملا

(٦١) (١) بإجماعهما ف : بمجموعهما ل، ق، م، د؛ بمجموعهما ش.
(٢) انه ف، ق، م، د، ش : — ل.
(٣) تصدق ف : يصدق ل، ق، م، د، (ه) ش.
(٦٢) (١) ومن ل، ق، م، د، ش : أو من ف.

بالعرض ولا كان أحدهما منطويا فى الآخر ومنحصرا فيه — أعنى أن يكون الشرط منحصرا فى [٢]ذى الشرط[٢] وأحرى بذلك أن يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط ، مثل أن تقول إن زيدا الأبيض أبيض ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد — فإن المجموع من تلك المعانى يكون معنى واحدا . فأما متى كان حملها بالعرض — مثل قولنا[٣] فى زيد إنه أبيض وإنه يمشى — فإنه ليس المجموع منها معنى واحدا ، وكذلك متى كان الثانى محصورا فى الأول لأن الكلام حينئذ يكون فضلا — مثل قولنا فى زيد إنه إنسان حى على جهة تقييد[٤] الإنسان بالحى ، فإن لفظ الإنسان قد انطوى فيه الحى ولذلك كان تقييدنا إياه بالحى هذرا بخلاف تقييد الجنس بالفصل . فمتى عريت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين — أعنى من الحمل الذى بالعرض ومن أن يكون أحدهما منحصرا فى الآخر — فالقضية تكون واحدة — مثل قولنا فى الإنسان إنه حيوان وإنه ذو رجلين .

21a19-33 (٦٣) وأما الأشياء التى تصدق مجموعة فى الحمل على شىء ما إذا قيد بعضها ببعض ، فمنها ما تصدق إذا أفردت ومنها ما ليس يصدق[١] . والصادقة منها هى التى يجتمع فيها شيئان . أحدهما أن لا يحصر فى الشىء المشترط فى القول شىء هو مقابل للشىء[٢] الذى اشترط فيه وقيد به ، وذلك بأى نحو اتفق من أنحاء التقابل

---

(٢) ذى الشرط ف : المشترط ل ، م ؛ المشروط فيه د ؛ بالشرط فيه ش ؛ — ق .

(٣) قولنا ف ، ق ، م ، د ، ش : قولك ل .

(٤) تقييد ف ، ق ، م ، د : تفسير ل ؛ تغير ش .

(٦٣) (١) يصدق ف ، ق ، م ، د ، ش : تصدق ل .

(٢) للشىء ف : الشىء ل ، ق ، م ، د ، ش .

الأربعة [*]، كان ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يدل عليه اسمه — مثل قولنا حيوان ميت ، فإن الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم عليه ، أعنى اسم الحيوان — أو كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحد أو الرسم — مثل قولنا إنسان ميت ، فإن الإنسان إنما يظهر أنه مقابل للميت من جهة حده الذى يقال فيه إنه حيوان ناطق . فمتى انحصر التقابل فى أمثال هذه المقيدات كذبت إذا أفردت ، فإنه يصدق على الميت أنه إنسان ميت وليس يصدق عليه أنه إنسان . والشرط الثانى أن لا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض — أى من أجل غيره — / بل بالذات — أى [٣] من أجل ذاته فإنه إذا كان محمولا بالعرض ل ٢٧٠ و
على هذه الجهة كذب إذا أفرد — مثل قولنا امرؤ القيس موجود شاعرا أو موجود متوهما ، فإنه إذا أفرد هذا فقيل امرؤ القيس موجود كان كذبا إذ هو الآن معدوم . والسبب فى ذلك أن لفظ قولنا موجود هو محمول على امرئ القيس من جهة أنه متوهم أو شاعر لا حملا أولا من أجل ذاته — أى بإطلاق — وقولنا فيه إنه موجود من جهة ما هو فى الذهن متوهما هو قول صادق . ولذلك أمكن فيها إذا أخذت بهذه الجهة لفظة الموجود أن تصدق على المعدوم ، كما أن لفظة غير الموجود إذا حملت على الشىء من أجل غيره صدقت على الشىء الموجود وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله — مثل قولنا فى زيد المشار إليه إنه غير موجود حائكا ، فإنه ليس يصدق عليه أنه غير موجود بإطلاق كما ليس يصدق على المعدوم أنه موجود بإطلاق . فإذن متى لم ينحصر فى الشرط أو القيد مقابل

---

(٣) أى ل ، ق ، م ، ش : — ف ، د .

(*) انظر تلخيص كتاب المقولات ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٨٩ .

للشيء[٤] المقيد متى دل على الشيء المقيد بحده أو اسمه ولا كان هنالك[٥] محمولا من أجل غيره فإنه واجب متى أفردت أمثال هذه فى الحمل أن تصدق فرادى كما صدقت مجموعة .

الفصل الرابع[١]

(٦٤) ولما كانت القضايا منها ذوات جهات ومنها ما هى غير ذوات جهات ، والجهة هى اللفظة التى تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع — مثل قولنا الإنسان واجب أن يكون حيوانا أو ممكن أن يكون فيلسوفا — وكانت أجناس ألفاظ الجهات جهتين ، إحداهما الضرورى وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه وهو الواجب والممتنع الذى هو أيضا أحد قسميه إذ كان الضرورى إما ضرورى الوجود وإما ضرورى العدم وهو الممتنع ، والثانية الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه — مثل قولنا محتمل — فقد ينبغى أن ننظر فى المتقابلات فى هذا الجنس أى هى وفى المتلازمة أيضا منها . وذلك فى المعدولة منها أيضا والبسيطة . وإنما صارت ألفاظ الجهات جهتين لأنه إنما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود ، والموجود قسمان إما بالقوة وإما بالفعل ، والضرورى يقال على ما بالفعل ، والممكن يقال على ما بالقوة . فلننظر[١] فى المتقابلة منها أولا ، ثم فى المتلازمة .

---

(٤) للشيء ف : الشى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) هنالك ل ، ق ، م : — ف ؛ هناك د ، ش .

عنوان (١) الفصل الرابع ف ، ق ، م ، د ، ش : فصل ل ؛ + ب (ح يد٢) ل .

(٦٤) (١) فلننظر ل ، ق ، م : فلينظر ف ، د ، ش .

21a38-21b6 (٦٥) فنقول : إنه قد يظهر فى بادئ الرأى أن حرف السلب ينبغى أن يوضع فى أمثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التى هى الرابطة لا مع المحمول كالحال فى القضايا غير ذوات الجهات ، وذلك أن سلب قولنا الإنسان يوجد عدلا هو قولنا الإنسان ليس يوجد عدلا لا قولنا الإنسان يوجد لا عدلا . وذلك أنه لما كان الإيجاب / (ف ١٩ ظ) والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء ، فإن وضعنا أن سالب قولنا "يوجد الإنسان"[١] عدلا قولنا "يوجد الإنسان"[١] لا عدلا وجب مثلا فى هذين القولين أن يقتسما الصدق والكذب على جميع الأشياء حتى يجب إن كان قولنا فى الخشبة مثلا إنها توجد إنسانا[٢] عدلا كاذبا "أن يكون"[٣] الصادق عليها أنها توجد إنسانا[٤] لا عدلا[٥] .

21b7-23 (٦٦) وإذا كان حرف السلب إنما يوضع فى القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة الوجودية[١] فقد يظن أن الحال فى القضايا ذوات الجهات هى هذه

---

(٦٥) (١) يوجد الانسان ف : الانسان يوجد ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) انسانا : انسان ف ؛ — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) ان يكون ف : فيكون ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) انسانا : انسان ف ؛ — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) عدلا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقد يجب ان كان الصادق ان الخشبة توجد لا عدلا أن يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدلا وذلك فى غاية الاستحالة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦٦) (١) الوجودية م : — ف ، ل ، ق ، د ، ش .

الحال ، فيكون على هذا سلب قولنا فى الشىء إنه يمكن أن يوجد قولنا[٢] إنه يمكن أن لا يوجد . غير أنه قد يظهر أنه يصدق على الشىء بعينه أن يقال فيه إنه يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد . ومثال ذلك أن ما[٣] هو ممكن[٣] أن ينقطع فهو ممكن[٤] أن لا ينقطع وما هو ممكن أن يمشى فهو ممكن[٥] أن لا يمشى، وذلك أن الممكن هو ما ليس بضرورى الوجود . ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وأن لا يوجد ، ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق فى شىء واحد فبين أنه ليس سلب قولنا يمكن أن يوجد قولنا يمكن أن لا يوجد .

21b24-32
ل ٢٠آ ظ

(٦٧) فإذ قد تبين أن حرف السلب فى هذه القضايا — أعنى ذوات الجهات — لا ينبغى أن يوضع / لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية ، فقد يجب أن يوضع مع الجهة . فيكون سلب قولنا فى الشىء إنه يمكن أن يوجد قولنا إنه ليس يمكن أن يوجد . وهكذا الأمر فى جميع الجهات التى عددناها ، وذلك واجب . فإنه كما أن فى القضايا التى ليست بذات جهة إنما كنا نقرن حرف السلب بالشىء الذى يتنزل فى الحمل منزلة الصورة — وهى الكلمة الوجودية — لا بالشىء الذى يتنزل منزلة المادة — وهو المحمول — كذلك هاهنا إنما يوضع حرف السلب فى الشىء الذى يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية فى غير ذوات الجهات من المحمول — وهى الجهة . وذلك أن الكلمة الوجودية لما كانت فى القضايا التى ليست بذات جهة تدل على كيفية حال

(٢) قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٣) هو ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) ممكن ف ، ق : يمكن ل ، م ، د ، ش .

(٥) ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

المحمول من الموضوع ، صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول فى هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة . ولما كانت هذه النسبة بعينها هى نسبة الجهة إلى الكلمة الوجودية — وذلك أنها[١] تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع — كانت نسبتها أيضا إلى الكلمة الوجودية نسبة الصورة إلى المادة . وإذا كانت النسبتان واحدة وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة ، فواجب أن يوضع هاهنا مع الجهة .

21b33-22a9 (٦٨) وبالجملة فهو ظاهر بنفسه أن سلب قولنا يمكن أن يوجد قولنا ليس يمكن أن يوجد ، إذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائما . وأما قولنا يمكن أن يوجد وأن لا يوجد، فليست متناقضات بل متلازمات . وكذلك سلب قولنا يمكن أن لا يوجد — وهى المعدولة الممكنة — هو قولنا ليس يمكن أن لا يوجد . وسلب قولنا واجب أن يوجد قولنا ليس واجبا أن يوجد . وسلب قولنا واجب أن لا يوجد — وهى المعدولة الواجبة — قولنا ليس واجبا أن لا يوجد . وكذلك سلب قولنا ممتنع أن يوجد قولنا ليس ممتنعا أن يوجد . وسلب قولنا ممتنع أن لا يوجد قولنا[١] لا ممتنع[١] أن لا يوجد فهذه هى القضايا المتقابلة[٢] فى هذا الجنس .

22a14-39 (٦٩) وأما المتلازمة فعلى ما أقوله : أما الموجبة الممكنة البسيطة — وهى قولنا ممكن[١] أن يوجد — فإنه يلزمها اثنتان[٢] ، السالبة الممتنعة — مثل قولنا

(٦٧) (١) انها ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + تدل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦٨) (١) لا ممتنع ف : لا يمتنع ل ، د ؛ ليس بممتنع ق ، م ، ش .

(٢) المتقابلة ل ، ق ، م ، د ، ش : المتقابلات ف .

(٦٩) (١) ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) اثنتان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنان ف .

ليس ممتنعا[٣] — وسالبة الواجب — وهى قولنا ليس واجبا أن يوجد . وأما الموجبة الممكنة المعدولة — مثل قولنا ممكن[٤] أن لا يوجد — فإنه يلزمها بحسب الأشهر والأعرف اثنتان[٥] إحداهما[٦] سالبة الواجب المعدولة — وهو قولنا ليس واجبا أن لا يوجد — والثانية سالبة الممتنع المعدولة — وهى قولنا ليس ممتنعا أن لا يوجد . وأما سالبة الممكن البسيطة — وهى قولنا ليس يمكن أن يوجد — فإنه يلزمها اثنتان[٧] أيضا ، إحداهما[٨] موجبة الواجب المعدولة — وهو قولنا واجب أن لا يوجد — والثانية موجبة الممتنع البسيطة — وهو قولنا ممتنع أن يوجد . وأما سالبة الممكن المعدولة — مثل قولنا ليس يمكن أن لا يوجد — فإنه يلزمها اثنتان[٩] ، إحداهما[١٠] موجبة الواجب البسيطة — وهى قولنا واجب أن يوجد — والثانية موجبة الممتنع المعدولة — وهى قولنا ممتنع أن لا يوجد .

22a24-32 (٧٠) فلنضع المتقابلات منها فى عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فيأتى ذلك على هذا الرسم :

---

(٣) ممتنعا ل ، م ، د ، ش : ممتنع ف ، بممتنع ق .
(٤) ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٥) اثنتان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنان ف .
(٦) احداهما ل ، ق : احدهما ف ؛ إحديهما م ، د ، ش .
(٧) اثنتان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنان ف .
(٨) احداهما ل ، ق : احدهما ف ، د ؛ احديهما م ، ش .
(٩) اثنتان ل ، ق ، م ، د ، ش : اثنان ف .
(١٠) احداهما ل ، ق : احدهما ف ؛ احديهما م ، د ، ش .

ممكن أن يوجد	ليس ممكنا[١] أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب أن لا يوجد
ليس ممتنعا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
ممكن أن لا يوجد	ليس ممكنا أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد
ليس ممتنعا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد

22 33-37 (٧١) فإذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه / وجدنا قولنا ممتنع وقولنا ف ٢٠ و ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن — أعنى أن النقيض منهما يلزم النقيض ، أى الموجب فيها يلزم السالب — إلا أن ذلك على القلب — أعنى أن السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن .

22a38-22b1 (٧٢) فأما القضايا الواجبة ، فإن اللازمة / منها للممكنة ليس هو النقيض ل ٢٠ بَ و بل الضد — أعنى ضد الموجبة الواجبة التى تناقض السالبة الواجبة ،[١] وهى قولنا واجب أن لا يوجد[١] — وذلك أنه ليس سلب[٢] هذه المقدمة[٢] —[٣] التى هى[٣] قولنا واجب أن لا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكنا أن يوجد — قولنا ليس واجبا أن يوجد — الذى هو لازم عن قولنا ممكن أن يوجد[٤] على ماوضع[٤] (*) .

(٧٠) (١) ممكنا ل : ممكن ف ؛ يمكن ق ، م ؛ — د ، ش .
(٧٢) (١) وهى . . . يوجد ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(٢) هذه المقدمة ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(٣) التى هى ق ، م ، د ، ش ، : هو ف ؛ — ل .
(٤) على ماوضع ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
(*) انظر الفقرة ٦٩ والفقرة ٧٠ .

وذلك أنهما قد يمكن أن يصدقا على شىء واحد بعينه ، فإن ماهو واجب أن لايوجد يصدق عليه ليس واجبا أن يوجد. بل قولنا واجب أن لايوجد ضد قولنا واجب أن يوجد — الذى هو نقيض قولنا ليس واجبا[٥] أن يوجد . [٦] وإذا كان هذا هكذا فلم يلزم هاهنا النقيض للنقيض. وإنما لزم النقيض ضد النقيض — أعنى أنه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التى هى نقيض سالبة الواجب التى[٧] وضعناها لازمة لموجبة الممكن. وإنما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة — وهى قولنا واجب أن لايوجد[٦] .

22b2-11 (٧٣) والسبب فى أن لزم الممكنة السالبة البسيطة[١] موجبة الواجب[١] المعدولة ولزم سالبة الممكن المعدولة موجبة الواجب البسيطة أن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ، وإن كانت قوتهما فى الضرورية[٢] قوة واحدة فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة[٣] الموجبة البسيطة[٣] وكانت الممتنعة[٣] الموجبة البسيطة[٣] ضد الموجبة الواجبة البسيطة، لزم ضرورة أن يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة — وهى الموجبة الواجبة المعدولة . ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة تلزمها[٤] الممتنعة المعدولة الموجبة[٥] وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة[٥] ضد الواجبة المعدولة الموجبة[٥] وجب أن يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة[٥] — وهى الواجبة البسيطة الموجبة[٥] .

---

(٥) واجبا ل ، ق ، م ، د ، ش : واجب ف .
(٦) وإذا ... يوجد ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٧) التى : الذى ف ؛ — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧٣) (١) موجبة الواجب ل ، ق ، م ، د ، ش : الواجبة ف .
(٢) الضرورية ف : الضرورة ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٣) الموجبة البسيطة ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .
(٤) تلزمها ف : يلزمها ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٥) الموجبة ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

22b12-21 (٧٤) لكن إذا تعقب هذا فقد يظن أن الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع — أعنى أن النقيض منها يلزم النقيض لكن على غير الجهة الأولى التى تبين وهيها . فيكون اللازم عن قولنا يمكن أن يوجد قولنا ليس واجبا أن لا يوجد — الذى هو نقيض قولنا واجب أن لا يوجد اللازم عن قولنا ليس يمكن أن يوجد — لا قولنا ليس واجبا أن يوجد . ويكون اللازم عن قولنا ممكن أن لا يوجد من الواجب قولنا ليس واجبا أن يوجد لا قولنا ليس واجبا أن لا يوجد كما فرضناه فى الوضع الأول(*) .

22b21-28 (٧٥) فأما كيف يظهر أن اللازم عن قولنا ممكن أن يوجد قولنا ليس بواجب أن لا يوجد لا قولنا ليس بواجب أن يوجد ، فإنه يترتب على بيان أن قولنا ممكن أن يوجد هو لازم عن قولنا واجب أن يوجد . فأما كيف يتبين هذا "فمما أقوله"[1] : وذلك أن قولنا واجب أن يوجد إما أن يصدق عليه قولنا ممكن أن يوجد أو قولنا ليس ممكنا[2] أن يوجد لأن قولنا ممكن أن يوجد وليس ممكنا أن يوجد متناقضان والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء. فإن لم يصدق عليه قولنا ممكن أن يوجد فسيصدق عليه قولنا ليس بممكن أن يوجد، لكن إن صدق عليه قولنا ليس بممكن أن يوجد صدق عليه قولنا ممتنع أن يوجد إذ كان هذا يلزم قولنا ليس يمكن أن يوجد . وإذا صدق عليه قولنا ممتنع أن يوجد لزم عن ذلك أن يكون ماهو واجب أن يوجد ممتنعا[3] أن يوجد ، وذلك

---

(٧٥) (١) فمما أقوله ف : فيما أقوله ل ، م ، د ؛ فيما قوله ق ؛ فيما أقول ش .

(٢) ممكنا ل ، د ، ش : ممكن ف ؛ يمكن ق ، م .

(٣) ممتنعا ق ، م ، د ، ش : ممتنع ف ، ل .

(*) انظر الفقرة ٦٩ .

خلف لا يمكن . فإذن الصادق على قولنا واجب أن يوجد قولنا ممكن أن يوجد، لأنه إذا كذب أحد النقيضين صدق الآخر .

(٧٦) وإذا تقـرر أن قولنا ممكن أن يوجد يلزم قولنا واجب أن يوجد ، 22b29-35
فأقول : إن اللازم عن قولنا ممكن أن يوجد من مقدمات الواجب هى السالبة المعدولة التى هى قولنا ليس واجبا أن لا يوجد . برهان ذلك أنه لا يخلو أن يكون اللازم عن ذلك — أعنى عن الممكنة البسيطة الموجبة — سالبة الواجب البسيطة أو موجبة الواجب[(١)] البسيطة أو موجبة الواجب[(٢)] المعدولة أو سالبة الواجب المعدولة . فإن كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا — وهى قولنا ليس بواجب أن يوجد[(*)] — وقد كانت الموجبة البسيطة الموجبة لازمـة عن الواجبة البسيطة ، لزم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها — وهى السالبة البسيطة — لأنه يأتى القول هكذا ما كان واجبـا أن يوجد فممكن أن يوجد وما هو ممكن أن يوجد فليس واجبا أن يوجد . فإذن ما كان واجبا أن/ يوجد فليس واجبا أن يوجد، ف ٢٠ ظ
هذا خلف لا يمكن . فان النقيضين / لا يمكن فيهما أن يصدقا معا . ل ٢٠ ب ظ

(٧٧) وإذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة ، فلم يبق أن يلزم عنهـا إلا موجبـة الواجب البسيطة أو المعدولة أو سالبة الواجب[(١)] المعـدولة . لكن موجبة الواجب البسيطة أو المعـدولة ليس تصـدق واحدة منهما[(٢)] مع الموجبة

---

(٧٦) (١) الواجب ف ، ق ، م : الواجبة ل ؛ — د ، ش .
(٢) الواجب ف ، ق : الواجبة ل ، — م ، د، ش .

(٧٧) (١) الواجب ل ، ق ، م ، د ، ش : الموجب ف .
(٢) منهما ل ، م : منها ف ، د ، ش .

(*) انظر الفقرة ٦٩ .

الممكنة . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد . وما هو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد فليس هو واجبا [٣] أن يوجد ولا واجب أن لا يوجد . وذلك بين بنفسه فإذا كان واجبا أن يلزم واحد من قضايا الواجب الأربعة الممكنة البسيطة وقد تبين أن الثلاثة منها ليس تلزمها [٤] ، فلم يبق أن تكون اللازمة لها إلا قولنا ليس بواجب أن لا يوجد — وهى سالبة الواجب المعدولة . وذلك واجب أيضا لأنه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا أن غير الممكن يلزم الواجب [*] ، فإنه قد يلزم قولنا واجب أن يوجد قولنا ليس واجبا أن لا يوجد إذ كانا [٥] يصدقان معا على شيء واحد .

(٧٨) لكن قد يعرض شك فيما بينا أن قولنا ممكن أن يوجد يلزم عن قولنا واجب أن يوجد [**] . وذلك أنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه . ونقيضه إما أن يكون قولنا ليس ممكنا أن يوجد وإما قولنا يمكن أن لا يوجد . لكن إن لزمه قولنا ليس ممكنا أن يوجد ، لزم المحال المتقدم الذى فرغنا من ذكره [***] ، وإن لزمه قولنا ممكن [١] أن لا يوجد لزم أن يكون ما هو واجب أن يوجد يمكن أن لا يوجد ، وذلك خلف لا يمكن . فهذا القول يجب عنه أن يكون

(٣) واجبا ل ، ق ، م : واجب ف ، د ؛ واجبان ش .
(٤) تلزمها ف ، ق : يلزمها : ل ، م ، د ، ش .
(٥) كانا ف ، ق ، م ، د ، ش : كان ل .
(٧٨) (١) ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .
(*) انظر الفقرة ٧٥ .
(**) انظر الفقرة ٧٥ .
(***) انظر الفقرة ٧٥ .

اللازم عن قولنا واجب أن يوجد قولنا[٢] ممكن[٣] أن يوجد ، لكن إذا فرضنا أن اللازم عنه قولنا ممكن أن يوجد وكان الشيء الذى يمكن فيه أن يوجد يمكن فيه أن لا يوجد فقد يلزم أن يكون ما هو واجب أن يوجد يمكن أن يوجد وأن لا يوجد، وذلك خلف لا يمكن . وإذا كان القول الأول يوجب أن يكون اللازم عن قولنا واجب أن يوجد قولنا ممكن أن يوجد والثانى يبطل أن يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه ، فبين أنه يجب أن يكون ما أثبت القول الأول من طبيعة الممكن أنه لازم عن الواجب فيما نفاه الثانى .

(٧٩) فالممكن إذن يقال على أكثر من معنى واحد ، وذلك أيضا بين بالاستقراء . فإنه يظهر أنه ليس كل ما يقال إنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل ففيه قوة على أن لا يفعل وعلى أن يفعل . وذلك أن الأشياء التى نقول إن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين ، إما قوى مقرونة بنطق — وهى التى يعبر عنها بالاستطاعة — وإما قوى ليست مقرونة بنطق — مثل تسخين النار وتبريد الثلج . فأما القوى المقرونة بالنطق ، فإن فيها قوة على أن تفعل الأضداد — أعنى أن تفعل وأن لا تفعل ، ومثال ذلك المشى ، فإن فى الإنسان قوة على[١] أن يمشى وأن لا يمشى على السواء . وأما القوى التى ليست مقرونة بنطق ، فإن[٢] ما فيها هو[٢] قوة على أحد الأضداد فقط . ومثال ذلك النار ، فإنها إنما فيها قوة على أن تسخن فقط لا على أن لا تسخن إلا بالعرض ، وذلك إما عندما لا تجد موضوعا 22b36-23a6

(٢) قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .
(٣) ممكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٧٩) (١) على ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .
(٢) ما فيها هو ف : فيها ل ، ق ، م ، د ، ش .

يقبل السخونة وإما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذى لها بالطبع فى ذلك الموضوع [٣] . وقد يوجد فى القوى المنفعلة الغير ناطقة [٤] ما يقبل المتقابلين على السواء، وإذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة .

23a7-17 (٨٠) ولا أيضا الممكن مما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعا واحدا ، بل اسم الممكن مما يقال باشتراك الاسم . وذلك أنا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا فيه إنه ممكن إنما هو بمعنى أن هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له وإلا لم يكن ليقبلها . وهذا قد يقال وإن لم يتقدم الإمكان فيه الفعل ، بالزمان ، إن وجد شيء بهذه الصفة . ومنه ما يقال فيه إنه ممكن بمعنى أن من شأنه أن يوجد فى المستقبل . وهذا الإمكان إنما يوجد فى الاشياء المتحركة وحدها فاسدة كانت أو غير فاسدة ، إلا أنه ما كان منه فى الأشياء الغير فاسدة [١] فحدوثه واجب — مثل طلوع الشمس غدا — وما كان منه فى الأشياء الفاسدة فليس كونه واجبا .

(٨١) وأما الصنف الثانى من الممكن ، فهو يوجد فى الأشياء الغير متحركة [١] . / وهذا الصنف من الممكن هو الذى يلزم الواجب . وأما الصنف ل ٢١ و الأول ، فليس يلزم الواجب وذلك ما كان منه فى الأشياء الفاسدة . لكن قد يشبه أن يقال إن الممكن إذ كان أعم من الواجب ، وذلك أنه يقع على الواجب وغير الواجب ، فقد يجب أن يكون لازما عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص — أعنى على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان .

---

(٣) الموضوع ف ، ق ، م ، د ، ش : الموضع ل .

(٤) ناطقة ف : الناطقة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٨٠) (١) فاسدة ف : الفاسدة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٨١) (١) متحركة ف : المتحركة ل ، م ، د ، ش ؛ المحركة ق .

(٨٢) قال : وإذ قد تبينت أنحاء الممكن فقد يجب أن نضع الأول الذى تقع إليه المقايسة فى هذا اللزوم قولنا واجب أن يوجد ليس واجبا أن يوجد ، إذ كان[1] هو المبدأ / لهذه كلها ، ثم نتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية . 23a18-21 ف ٢١ ر

(٨٣) قال : وهذا شىء قد فعل فى كتاب القياس ، فلنرجىء[1] الأمر إلى ذلك الموضع[*] . وإنما كان الواجب هو المبدأ لهذه لأن الأشياء الواجبة هى الأزلية الموجودة بالفعل على ما تبين فى العلوم الفكرية[2] . ولما كانت الأشياء الأزلية أقدم ، وجب أن تكون الأشياء التى هى بالفعل أقدم من الأشياء التى هى بالفعل تارة وبالقوة تارة . ولذلك بعض الموجودات توجد[3] بالفعل دون القوة — مثل الموجود الأول — وبعضها بالفعل تارة ، وبالقوة[4] تارة — وهى الأشياء الكائنة الفاسدة — وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن تفارقها — مثل الحركة وبالجملة وجود الغير متناه[5] من جهة ما هو غير متناه على ما تبين[6] أيضا فى العلم الطبيعى . 23a22-27

(٨٤) فهذه جملة ما تكلم به فى القضايا ذوات الجهات .

[1]الفصل الخامس[1]

(٨٥) قال : ولما كانت الأقاويل المتقابلة إما متقابلة بالإيجاب والسلب وإما متقابلة بأن موادها متضادة — وهى الأقاويل التى محمولاتها متضادة — 23a28-31

---

(٨٢) (١) كان ف ، ل ، ق ، م د ، ش : + هذا ل ، ق ، م ، د .

(٨٣) (١) فلنرجىء ف ، ش : فارجا ل ؛ فارجئ ق ؛ فارجئ م ؛ فلنرجع د .

(٢) الفكرية ف : النظرية ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) توجد ف ، ش : يوجد ق ، م ، د ؛ (ه) ل .

(٤) بالقوة ق ، م ، د ، ش : القوة ف ، ل .

(٥) متناه ف : المتناهى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) تبين ف ، ق ، م ، د ، ش : بين ل .

عنوان (١) الفصل الخامس ف ، م ، د ، ش : فصل ل ؛ + د (ح يد ٢) ل ؛ (مكانه بياض) ق .

(*) انظر تلخيص كتاب القياس ، النشرة المذكورة ، الفقرة ٢٠ إلى الفقرة ٢٣ .

وكانت توجد فى التى محمولاتها متضادة مايشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التى[1] من جهة الإيجاب والسلب التى تقدم القول فيها[*] ، فقد يجب أن ننظر هاهنا أى هذه الأقاويل أشد تضادا وأبعد تباينا فى الاعتقاد، هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد . مثال ذلك أن قولنا كل إنسان عدل يقابله قولان ، أحدهما ولا إنسان واحد عدل — وهو المقابل على جهة السلب — والثانى قولنا كل إنسان جائر — وهو المقابل على جهة الضدية . فأى هذين هو أشد مضادة لقولنا كل إنسان عدل ، هل قولنا ولا إنسان واحد عدل أو قولنا كل إنسان جائر .

23a33-23b2 (٨٦) فنقول : إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعانى القائمة بالنفس وكان قد يوجد فى الذهن اعتقاد شىء ما واعتقاد ضده أو اعتقاد شىء ما واعتقاد سلبه ، فبين أنه إنما يقال فى القول إنه ضد للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التى فى النفس إما باعتقاد الضد أو باعتقاد السلب . وإذا كان الأمر كذلك فقد ينبغى أن ننظر أى اعتقاد هو الذى فى الغاية من التضاد والمباينة[1] للاعتقاد الصادق أو الكاذب ، هل اعتقاد ضده أو اعتقاد سلبه . ومثال ذلك إذا اعتقدنا فى شىء ما أنه خير وكان ذلك عقدا صادقا — مثل اعتقادنا فى الحياة أنها خير — فيكون إذن هاهنا عقدان كاذبان مقابلان له ، أحدهما أنها شر والآخر أنها ليست بخير . فأى من هذين الاعتقادين الكاذبين فى الحياة هو الذى ق ١

---

(٨٥) (١) التى ل ، ق ، م ، د ، ش ; الذى ق .

(٨٦) - (١) المباينة ف ; التباين ل ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر الفقرة ٢٣ .

هو فى غاية المضادة فى الذهن للاعتقاد الصادق الذى هو قولنا الحياة خير ، هل اعتقادنا أنها شر أو اعتقادنا أنها ليست بخير .

(٨٧) فنقول : إن التضاد الموجود فى الاعتقاد — أعنى الذى فى غاية التباين فيه — يشبه[1] التضاد الموجود خارج النفس فى المواد . فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادا خارج النفس هو أشد تضادا فى الاعتقاد[2] .

(٨٨) فنقول : إنه لما كان الشيئان اللذان يتضادان خارج النفس 23b3-7 بمضادتين أقل تضادا فى الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان بمضادة واحدة وكانا[1] مع ذلك غير متضادين فى الاعتقاد بل أكثر ذلك هما متلازمان — مثل اعتقادنا أن الحياة خير والموت شر ، فإن هذين القولين متضادان[2] بالمحمول والموضوع خارج النفس — فبين أنه ليس سبب التضاد الموجود فى الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس إذ لو كان سببه لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس أحرى أن يكون مضادا فى الاعتقاد. / [3]وإذا كان ذلك كذلك[3] فما كان ل ٢١ ظ مضادته فى الاعتقاد من قبل المواد فهو أحرى أن لايكون هو المضاد بإطلاق فى الاعتقاد . وأما التضاد الذى يوجد فى الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب، فليس ذلك موجودا فيه من قبل غيره ، بل من قبل ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه فى

(٨٧) (١) يشبه ف ، م ، د ، ش : سببه ل ؛ تشبه ق .

(٢) الاعتقاد ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + ام لا ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٨٨) (١) وكانا ف : او كانا ل ، د ، ش ؛ ان كانا ق ؛ اذ كانا م .

(٢) متضادان ل ، ق ، م ، د ، ش : متضادين ف .

(٣) واذا ... كذلك ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

الذهن . فالذى[٤] التضاد فيه من قبل ذاته أحرى بأن[٥] يكون مضادا من الذى التضاد فيه من قبل غيره .

23b8-14 (٨٩) وأيضا فإنه إذا كان عندنا اعتقاد ما فى شىء أنه خير وكان عقدا صادقا ، فإنه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا فى ذلك الشىء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق — مثل أن يكون عندنا فيه أنه شىء آخر مما ليس هو موجودا[١] له أو أنه ليس بشىء آخر مما هو موجود له — فإن الاعتقادات هى بغير[٢] نهاية . وإنما الاعتقاد الذى يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد — وهو الاعتقاد الذى نرى أنه يقتسم الصدق والكذب دائما مع الاعتقاد الأول . ف ٢١ ظ وهذان هما الاعتقادان يفرضان جزءى نقيض / فى المطلوب ، ثم تقع[٣] بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة — أى منهما هو الصادق وأى منهما هو الكاذب . وأما الاعتقادان اللذان يمكن أن يكذبا معا على الموضوع الواحد بعينه أو يصدقا معا ، فليس يمكن أن تقع بينهما الشبهة والحيرة ولا يجعلان جزءى نقيض فى المطلوب على أن الحق فى أحدهما محصل الوجود فى نفسه وإن لم يكن عندنا محصلا . [٤]وأيضا فبين[٤] أن الاعتقاد الذى يقابل الوجود[٥] بالحقيقة هو الاعتقاد الذى

---

(٤) فالذى ف : والذى ل ، ق ، م ، ش ؛ — د .
(٥) بأن ف ، ق ، م ، د : من ان ل ؛ ان ش .
(٨٩) (١) موجودا ل ، ق ، م ، د ، ش : موجود ف .
(٢) بغير ف ، ق ، م ، د ، ش : لغير ل .
(٣) تقع ف ، ق ، م ، يقع ل ، د ، ش .
(٤) وايضا فبين ف : وبين ل ، د ، ش ؛ وبين ايضا ق ، م .
(٥) الوجود ف ، ق ، م د ، ش : الموجود ل .

يكون فى الشيء الذى منه يكون الكون — وهو السلب . وذلك أن الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود ، والفساد من موجود إلى غير موجود .

23b15-27 (٩٠) وأما الاعتقاد الذى يكون فى الأشياء التى فيها الاستحالة — وهو التغير[1] الذى يكون من الأضداد — فهو أقل ضدية فى الاعتقاد ، إذا كان العدم أشد مقابلة للموجود من الضد للضد لأن الضد موجود ما . ولذلك ليس يكون التكون من موجود إلا بالعرض . وأيضا فإن العقد الذى يكون بالسلب يقتضى رفع الاعتقاد الموجب بذاته ، إذ كانت ماهية السلب إنما تقتضى ارتفاع الإيجاب الذى هو محاك[2] للشيء الموجود . وأما اعتقاد ضد المحمول فى الشيء الذى اعتقد فيه وجود المحمول ، فليست تقتضى ماهيته رفع الإيجاب إذ كان ليس حدوث الضد فى الموضوع يقتضى بجوهره رفع ضده المقابل له ، وإنما هو شيء يعرض عن حدوثه فى الموضوع — أعنى أن يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه . مثال ذلك أن ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب إلى البرودة بالقصد الثانى أو بالعرض . وذلك أن الارتفاع هاهنا إنما هو حادث عن وجود والارتفاع فى السلب إنما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذى[3] يلزم عنه[4] ارتفاع الإيجاب بالذات هو أحرى بالضدية الموجودة فى الاعتقاد من الذى عنه يكون الارتفاع بالعرض أو بالقصد الثانى ، وهو أتم مضادة وأشد . فإن كان الضدان هما المختلفان اللذان فى غاية الاختلاف وكانت المضادة

---

(٩٠) (١) التغير ل ، ق ، م ، د ، ش : التغيير ف .

(٢) محاك ل ، ق ، م ، د ، ش : محاكيا ف ، محال د .

(٣) والذى ف ، ق ، م ، د ، ش : فالذى ل .

(٤) عنه ف : منه ل ، ق ، م ، د ، ش .

التى فى الذهن للشىء الموجب من قبل النقيض أشد من المضادة التى تكون له من قبل اعتقاد ضده الموجود خارج النفس ، فمن البين أن اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب بإطلاق وأيضا فإن الاعتقاد فى الشىء الذى هو خير أنه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد آخر — وهو أنه ليس بخير . وأما الاعتقاد فيما هو خير أنه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر — أعنى أنه شر . ولو كان ذلك كذلك لما وجد اعتقاد مضاد فى الأشياء التى ليس لها ضد .

(٩١) فإذن اعتقاد السلب هو أعم مضادة للإيجاب من اعتقاد الضد ، 23b28-32
وهو المضاد بذاته إذ كان يوجد للأشياء التى لها ضد والتى ليس لها ضد ، فإنه يجب أن يكون الاعتقاد الذى هو ضد بالطبع للإيجاب هو الاعتقاد الموجود مضادا فى كل موضع لا فى موضع دون موضع . فالاعتقاد العام الذى هو فى كل
/ موضع وبذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذى هو فى موضع دون موضع ، ل ٢٢ و
إذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص . ولذلك إذا وجد الخاص وجد العام ، وليس ينعكس ذلك — أعنى إذا وجد العام أن يوجد الخاص . فإن كان المضاد فى الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب ، فواجب أن يكون المضاد فى كل موضع هو السلب — أعنى الذى فى الغاية .

(٩٢) وأيضا فإن العقد فيما هو خير أنه خير والعقد فيما ليس بخير أنه ليس 23b33-24a3
بخير هما اعتقادان صادقان ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير أو فيما هو خير أنه ليس بخير هما اعتقادان كاذبان . فأى عقد — ليت شعرى — هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير — الذى هو عقد صادق — فإنه لا يخلو ذلك من ثلاثة أحوال ، أحدها أن يكون المضاد له اعتقاد ضده — وهو العقد فيما ليس بخير أنه شر ، والثانى أن يكون المضاد سالبة الضد — وهو الاعتقاد فيما ليس بخير أنه

ليس بشر[1] . والثالث أن يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير أنه خير . فأما اعتقاد ضده ، فليس بضد له فى الاعتقاد . وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا ، فإن كثيرا من الأشياء مما ليست بخير هى شر . وأما اعتقاد سلب ضده ، فليس أيضا باعتقاد مضاد له إذ كان قد يصدقان معا على شىء واحد — فإن الخط يصدق فيه أنه ليس بخير ولا شر ، وبالجملة ما ليس شأنه أن يتصف بواحد من هذين الضدين . وإذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير أنه خير . وإذا كان الاعتقاد الذى فى غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيه / أنه خير ، فإذن المضاد الذى[2] فى الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير أنه خير هو اعتقادنا فيه أنه ليس بخير ، لا اعتقادنا فيه أنه شر ، لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد الذى فى الغاية للسلب فواجب أن يكون منه فى غاية البعد . وإذا كان ذلك كذلك وكان الضد إنما له ضد واحد ، فالمضاد للإيجاب الذى فى الغاية هو السلب . ف ٢٢ ر

24a4-9 (٩٣) قال : ولا فرق فى هذه المثالات التى استعملناها هنا من القضايا المتضادة من جهة السلب والإيجاب بين أن يلفظ بالموضوع فيها معرفا بالألف واللام أو يلفظ به مسورا بالسور الكلى ، فإن الألف واللام قد قلنا إنها قد تدل على ما يدل عليه السور الكلى[*] . فلا فرق على هذا المفهوم أن نقول إن ضد العقد فيما هو خير أنه ليس بخير أو نقول إن ضد العقد فى كل ما هو خير أنه ولا واحد منه خير . وذلك أن الإيجاب والسلب — الذى هو الاعتقاد المضاد — إنما يوجد فى النفس للمعنى الكلى .

(٩٢) (١) بشر ل ، ق ، م ، د ، ش : بخير ف .
(٢) المضاد الذى ل ، ق ، م ، د ، ش : المضادة التى ف .
(*) انظر الفقرة ٢٤ .

24b1-6 (٩٤) فإن كان ما يخرج باللفظ دليلا على ما في النفس من الاعتقادين المضادين ، فمن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ إنما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي بعينه الذي دل عليه الإيجاب إذا دل على ذلك المعنى الكلي في الإيجاب والسلب باللفظ الكلي — وهو السور . ومثال ذلك أن ضد قولنا كل إنسان خير قولنا ولا إنسان واحد خير ، ونقيضه ليس كل إنسان خيرا[١] .

24b7-9 (٩٥) وهو بين أن الاعتقادات التي قيل فيها هاهنا إنها متضادة أنه ليس يمكن أن تكون الاعتقادات الصادقة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضدا لحق ولا[١] اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ مناقض للفظ إذا[٢] كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق ، بل الاعتقادات المتضادة إنما هي في المتقابلات بالإيجاب والسلب ومن تلك في المتناقضة وفي المتضادة في المادة الضرورية . وذلك أن كثيرا من المتقابلات قد يمكن فيها — كما قيل (*) — أن تصدقا[٣] معا — وهي المهملات وما تحت المتضادين . وأما المتضادة ، فليس يمكن فيهما[٤] أن يصدقا[٥] معا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيهما أن يكذبا معا في المادة الضرورية

ل ٢٢ ظ / إذ كان لا يتعرى الموضوع منهما[٦] .

(٩٤) (١) خيرا ل ، ق ، م ، د ، ش : خير ف

(٩٥) (١) ولا ف ، ق ، م ، ش : لا ل ؛ و د .

(٢) اذا ف : اذ ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) تصدقا ل : يصدقا ف ، م ؛ يصدق ق ، (ه) د ، — ش .

(٤) فيهما ل ، ق ، م ، د ، ش : فيها ف .

(٥) يصدقا ف ، ق ، م ، د ، ش : تصدقا ل .

(٦) منهما ل : منها ف ، ق ، م ، د ، ش .

(*) انظر الفقرة ٢٤

(٩٦) وهنا انقضى تلخيص المعانى التى تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعانى التى تضمنها هذا الكتاب[1] .

---

(٩٦) (١) الكتاب ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + والحمد لله على ذلك كثيرا ف ؛ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما يتلوه تلخيص كتاب انالوطيق الاول وهو كتاب القياس ان شا الله تعالى وهو المعين لارب سواه ل ؛ يتلوه كتاب انالوطيق وهو كتاب القياس ق ؛ و يتلوه كتاب انا لوطيق وهو كتاب القياس م ، د ؛ يتلوه كتاب انالوطيق هو كتاب قياس ش .

فهارس الكتاب (*)

الأعلام

١ — أرسطو

٢ — سائر الأعلام

(*) الإحالات فى هذه الفهارس إلى أرقام فقرات كتاب العبارة ، والرقم الذى بين قوسين يحدد عدد مرات التكرار فى الفقرة .

الكتب الواردة بالنص

ا ـ أرسطو

ب ـ ابن رشد

فهرس مقابلة فقرات تلخيص كتاب العبارة لابن رشد

بنصوص كتاب العبارة لأرسطو

ابن رشد	أرسطو	ابن رشد	أرسطو
(١)	16a1-3	(٢٣)	17b5-23
(٢)	16a4-9	(٢٤)	17b24-18a7
(٣)	16a10-19	(٢٥)	18a12-17
(٤)	16a20-27	(٢٦)	18a18-28
(٥)	16a28-29	(٢٧)	
(٦)	16a30-34	(٢٨)	18a29-30
(٧)	16b1-5	(٢٩)	18a33-34
(٨)		(٣٠)	18a35-18b5
(٩)	16b6-12	(٣١)	18b6-9
(١٠)	16b13-16	(٣٢)	18b10-17
(١١)	16b17-19	(٣٣)	18b18-25
(١٢)	16b20-26	(٣٤)	18b26-19a7
(١٣)		(٣٥)	19a8-17
(١٤)	16b27-34	(٣٦)	19a18-23
(١٥)	17a1-2	(٣٧)	19a24-28
(١٦)	17a5-8	(٣٨)	19a28-19b4
(١٧)	17a9-10	(٣٩)	
(١٨)	17a13-17	(٤٠)	19b5-19
(١٩)	17a11-12	(٤١)	19b20-26
(٢٠)	17a18-24	(٤٢)	
(٢١)	17a25-38	(٤٣)	
(٢٢)	17a39-17b2	(٤٤)	

ابن رشد	أرسطو
(٤٥)	
(٤٦)	
(٤٧)	19b31-32
(٤٨)	19b33-20a3
(٤٩)	
(٥٠)	20a4-23
(٥١)	20a23-26
(٥٢)	
(٥٣)	20a26-31
(٥٤)	20a32-37
(٥٥)	20a37-40
(٥٦)	20b1-13
(٥٧)	20b14-22
(٥٨)	20b23-26
(٥٩)	20b27-30
(٦٠)	
(٦١)	20b31-21a8
(٦٢)	21a9-19
(٦٣)	21a19-33
(٦٤)	
(٦٥)	21a38-21b6
(٦٦)	21b7-23
(٦٧)	21b24-32
(٦٨)	21b33-22a9
(٦٩)	22a14-23
(٧٠)	22a24-32

ابن رشد	أرسطو
(٧١)	22a33-37
(٧٢)	22a38-22b1
(٧٣)	22b2-11
(٧٤)	22b12-21
(٧٥)	22b21-28
(٧٦)	22b29-35
(٧٧)	
(٧٨)	
(٧٩)	22b36-23a6
(٨٠)	23a7-17
(٨١)	
(٨٢)	23a18-21
(٨٣)	23a22-27
(٨٤)	
(٨٥)	23a28-31
(٨٦)	23a33-23b2
(٨٧)	
(٨٨)	23b3-7
(٨٩)	23b8-14
(٩٠)	23b15-27
(٩١)	23b28-32
(٩٢)	23a34-24a3
(٩٣)	24a4-9
(٩٤)	24b1-6
(٩٥)	24b7-9
(٩٦)	

تصـــويبات

صفحة	سطر	
٢١	٢	أرسطو من أن التشابه
٥٩	٢ هامش	16a20-27
٦٣	١٠ هامش	ل ١٤ و
٦٦	١٠ هامش	17a5-8
٦٨	٢٣	للكتاب ، تحت الطبع
٦٩	١٦	الأزمنـة
٧٤	٣ هامش	18a12-17
٩٠	٢ هامش	19b31-32
١٠٨	١٦ هامش	22a14 - 23
١١٠	٧ هامش	23a33 - 37
١١٦	٧	الفعـــل
١٢٠	١٩	م٤١: يقع

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٢٧ لسنة ١٩٨١

الترقيم الدولى ISBN 977-201-990-6

مطبعة دار الكتب ٦٠١ / ١٩٨٠ / ٣٣٠٠

TABLE OF CONTENTS

ally indebted to Professor Muhsin Mahdi for his assistance and excellent advice at all stages of this task. Finally, I would like to thank Ahmad Abd al-Magid Haridi, who has brought his rich knowledge of Arabic and long experience with manuscripts to this complicated text and who has been an excellent colleague throughout all our months of toil.

C. E. B.
CAIRO
December, 1980

Cairo Dār al-Kutub Manṭiq 9, the Teheran Mishkat 375, the Dublin Chester Beatty 3769, and the Teheran Shūrāye Mellī 5496. Except in rare instances, the readings of these latter four manuscripts have added nothing to our text.

Generally speaking, Averroes has taken remarkable liberties with Aristotle's text throughout his commentary. He mentions Aristotle very rarely and quotes him directly only five times. Moreover, in two of these five instances, his quotations have no parallel in Aristotle's text. And he frequently breaks away from Aristotle's explanations in order to explore different issues at greater length than Aristotle apparently considered necessary. Yet despite this tendency to follow his own path more than Aristotle's, Averroes succeeds in making Aristotle's text much more accessible to the reader. The basic problem of the conventional nature of language, as well as the whole issue of the way different kinds of sentences imply or contradict one another, are explained far more thoroughly by Averroes than by Aristotle. In sum, despite his novel approach to this text, Averroes accomplishes his basic goal of explaining Aristotle's teaching.

It is a pleasure to acknowledge the many persons and institutions who have contributed to the appearance of this volume. Above all, I am grateful for the generous assistance offered by the family of Professor Kassem and for their willingness to allow me to go through his papers in order to find materials relevant to the edition. The primary sponsors of this project, otherwise known as the Project in Medieval Islamic Logic, have been the American Research Center in Egypt and the Smithsonian Institution. I am especially grateful for the encouragement, helpfulness, and generosity shown me by the persons involved with these two organizations. The American Philosophical Society has also sponsored part of the research connected with this project. And I am especi-

PREFACE

This is the second in a series of volumes containing critical editions of the Arabic text of Averroes' Middle Commentaries on Aristotle's logical works. The other volumes present Averroes' Middle Commentaries on Aristotle's *Categories, Prior Analytics*, *Posterior Analytics*, *Topics*, *Sophistics*, *Rhetoric*, and *Poetics*. Although the second of Averroes' Middle Commentaries on Aristotle's logical works, this volume is numbered the third because Averroes' Middle Commentary on Porphyry's *Isagoge*, which to our knowledge has not survived in the Arabic original, represents the introduction to these works and is designated as the first volume of the series. The Hebrew version of that work has survived, however, and has been edited as the first volume. Averroes' Middle Commentary on Aristotle's *Categories* and his Middle Commentary on Aristotle's *Topics* have been published as volumes two and six, respectively.

Publication of these works has been undertaken in order to complete and extend the ambitious project begun by Professor Mahmoud Kassem a few years before his death. Thus their publication is meant to stand as a scholarly testimonial to the esteem and affection with which he is remembered by students and colleagues throughout the world.

This edition, like our edition of Averroes' Middle Commentary on Aristotle's *Categories*, is primarily based on two manuscripts—the Florence Laurenziano CLXXX, 54 and the University of Leiden 2073. And here, too, we have generally preferred the readings of the Florence manuscript to those of the Leiden manuscript. We have also collated four additional manuscripts: the

Dedicated to the Memory

of

Professor Mahmoud Muhammad Kassem

(July 5, 1913 - August 29, 1973)

ISBN: 0-936770-05-8

AVERROIS CORDUBENSIS

IN LIBRUM ARISTOTELIS DE INTERPRETATIONE

RECENSUM TEXTIS ARABICIS INITIAVIT

Mahmoud M. Kassem

COMPLEVIT, REVIDIT, ET ADNOTATIONIBUS ILLUSTRAVIT

Charles E. Butterworth

adjuvante

Ahmad Abd al-Magid Haridi

The General Egyptian Book Organization
Cairo
1981

CORPVS COMMENTARIORVM AVERROIS IN ARISTOTELEM

Versionum Arabicarum

VOLVMEN 1, a (3)

COMMENTARIUM MEDIUM IN LIBRUM ARISTOTELIS DE INTERPRETATIONE

THE AMERICAN RESEARCH CENTER IN EGYPT
CAIRO
1981

THE AMERICAN RESEARCH CENTER IN EGYPT
PUBLICATION NO.

CORPVS PHILOSOPHORUM MEDII AEVI
CORPVS COMMENTARIORUM
AVERROIS IN ARISTOTELEM

